وزارة التعليم العالى والبحث العلمى

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

مطبوعة محاضرات في مقياس

السياسة الخارجية للدول الكبرى

السداسي / السادس

سنة ثالثة علاقات دولية

إعداد الدكتور:

- أمين البار

السنة الجامعية: 2020/2019

بسم الله الرحمن الرحيم

خطة الدراسة:

مقدمة.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للسياسة الخارجية.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: التحول في مسار العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

المطلب الأول: التحول على المستوى التنظيري.

المطلب الثاني:التحول على مستوى القضايا.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية و السياسة الخارجية.

المطلب الأول: المنظور الو اقعي.

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي.

المطلب الثالث: المنظور البنائي.

المبحث الر ابع: نماذج عن السياسية الخارجية للدول

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية الفرنسية

المطلب الر ابع: توجهات السياسة الخارجية التركية

مقدمة:

لقد أصبحت التحديات التي تشهدها الساحة الدولة مسرحا للعديد من الأحداث التي تحول دون فهم الواقع الدولي بجميع خفاياه وخلفياته وتطوراته،وعلى اعتبار ذلك أصبحت الحياة السياسية للدول تتعدى التحديات التي اعتادت الشعوب على مواجهتها سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي الذي أعطى طابعا مختلفا للعلاقات التي تنشأ بين هذه الشعوب وذلك بما يتوافق وطبيعة الأحداث الجارية.

ومما لاشك فيه أن هذه الأحداث كانت منعطفا أساسيا في تاريخ العلاقات الدولية ،وفي ظل هذه التغيرات أصبح حقل العلاقات الدولية مسرحا للعديد من التفاعلات فيما بين الدول،هذه التفاعلات تجسدها الممارسات الدولية من خلال السياسة الخارجية للدول والتي تتمثل في العمل الحكومي من أجل تحقيق المصالح الدولية والقومية للدول،مستخدمة في ذلك مجموعة من الأدوات والآليات في تنفيذ هذه السياسة وتجسيد كيانها خارج والإطار المكاني لهذه الدول.

فالسياسة الخارجية للدول أصبحت أهم القضايا المهمة والحساسة في العلاقات الدولية، ويعود ذلك إلى التطورات والتغيرات الحاصلة في هذا الحقل، بجكم اعتبار الدولة فاعلا أساسيا، وأهم وحدات التحليل الأساسية فلكل دولة سياستها الخارجية الخاصة بها، والتي بدورها لها محددات تحكمها بقوة ، كما أن لكل سياسية خارجية مبادئ تحكمها قد لا تتغير، وأبعاد جوهرية تحدد توجه السياسة الخارجية للدولة اتجاه المحيطين بها واتجاه الدول التي لتتواجد بها مصالحها.

تعتبر الدولة أحد الفواعل الرئيسية في العلاقات الدولية بالإضافة إلى فواعل أخرى، حيث تقوم بربط علاقات مع بعضها البعض، وتختلف طبيعة هذه العلاقة بين السلم والحرب والديبلوماسية، وهذه العلاقة هي عبارة عن مخرجات لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية لأي دولة.

فالسياسة الخارجية تخضع لعدة اعتبارات ويستخدم في تنفيذها وسائل وأساليب متنوعة منها الصلب (الحرب والقوة العسكرية) ومنها اللينة والوسائل الثقافية (القوة الناعمة)، وذلك من أجل تحقيق أهدافها وغايات الدولة التي تعمل على تحقيقها.

يرجع اختلاف هذه الوسائل إلى طبيعة الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها وحسب إمكانياتها وقدراتها، فمن بين الوسائل التي تستعمل في ذلك القوة الناعمة حيث نجد بعض الدول تستخدم مثل هذه الوسيلة كالعامل الثقافي الذي أصبح أحد أهم الأدوات التي تعتمدها الدول في تنفيذ السياسة الخارجية لها، حيث أصبح هذا العامل في ظل العولمة وسيلة جد مؤثرة في تنفيذ السياسة الخارجية، خاصة من طرف الدول الكبرى التي تستخدم مختلف الوسائل خاصة في تعاملها مع الدول الضعيفة أو ما تعرف بدول الجنوب، حيث تدرس فرنسا كأهم مثال على ذلك.

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي والنظري السياسة الخارجية.

خلال الفترة التالية للحرب العالمية الثانية تطورت ظاهرة السياسية الخارجية تطورا أساسيا من مجرد كونها ظاهرة بسيطة تتعلق بقضية الأمن، إلى ظاهرة متعددة الأبعاد ترتبط إرتباطا وثيقا بشتى الوظائف الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات ، ومع تعدد القضايا العالمية، وتزايد عدد الوحدات العاملة في المحيط العالمي زاد تعقيد ظاهرة السياسة الخارجية ، كما زادت أهميتها بالنسبة للرفاه العام للمجتمعات.

وفي ظل هذا التطور للظاهرة تطورت بمعيته مفاهيم متعلقة بالسياسة الخارجية ،حيث ظهرت مفاهيم جديدة خاصة بعد نهاية الحرب الباردة ،حيث أصبح مجال العلاقات الدولية والسياسة الخارجية مجال واسع يضم العديد من المفاهيم المتداخلة والمعقدة ، والتي يميز معظمها عدم الإجماع في ضبطها وحصرها، هذا من ناحية المفاهيم فنجد العديد من المفاهيم التي تتداخل ومفهوم السياسة الخارجية أو لها علاقة بها بطريقة أو بأخرى.

أما من الناحية النظرية فإن هذا التطور في الظاهرة إستلزم تطوير النظريات المفسرة لها، حيث نجد أن النظريات التقليدية أصبحت تقف عاجزة أمام تفسير السياسة الخارجية أو ما يعرف بالسلوك الخارجي للدول، وذلك في ظل التحولات الحاصلة خاصة بعد الحرب الباردة وما شهدته هذه الفترة من تحول سواء على مستوى القضايا والاهتمامات أو على المستوى التنظيري ، تعددت النظريات المفسرة للسياسة الخارجية للدول ومع ذلك لا توجد نظرية كاملة تستطيع تفسير الظاهرة بإلمام ، ولذلك كان علينا لتفسير السياسة الخارجية لدولة ما إستعمال وتوظيف أكثر من منظور حتى نلم بالظاهرة ونحاول تفسير كل جوانبها.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.

المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.

الفرع الأول: تعريف السياسة الخارجية.

لقد تعددت التعاريف التي أعطيت **للسياسة الخارجية** وذلك نظرا لتعدد المكونات والعناصر التي تدخل في تركيبها: كالأهداف والوسائل والتوجهات والمحددات والأدوار من جهة، وإلى التداخل الكبير بينها وبين بعض المفاهيم الأخرى كالسياسة العامة والعلاقات الدولية والدبلوماسية والإستراتيجية من جهة ثانية.

ويعرف **مارسيل ميرل** السياسية الخارجية على أنها :"هي ذلك الجزء من النشاط الحكومي الموجه نحو الخارج أي معالجة مشاكل ماوراء الحدود".[1]

إن **السياسة الخارجية** هي عملية صياغة وصناعة مجموعة سلوكيات للدولة تجاه عالمها الخارجي بناءا على تحديد ووصف مسبق ودقيق لمجموعة من الأهداف والأولويات والإجراءات ، والتي تؤثر بشكل مباشر على فاعلية السياسة الخارجية وتعمل على توجيهها، ويعرفها **جيمس روزنو** على أنها :" مجموعة التصرفات السلطوية التي تتخذها أو تلتزم باتخاذها الحكومات، إما للمحافظة على الجوانب المرغوب فيها في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة".[2]

وعليه **فالسياسة الخارجية** لدولة من الدول هي نتيجة لتفاعل عدة عوامل ، منها الدائمة أو المؤقتة ومنها المعنوية والمادية، ومنها الأسياسية والثانوية، ومنها السلمية والدموية.[3]

---

[1] مارسيل ميرل ، **السياسة الخارجية**، تر:خضر خضر و جريس برس (بيروت : سلسلة آفاق الدولية) ، ص . 3.
[2] محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2 (بيروت:دار الجيل، 2001)، ص. 11.
[3] بطرس بطرس غالي ، "السياسات الخارجية للدول الكبرى" ، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، مصر: الجمعية المصرية للعلوم السياسية ، ع.18 (سبتمبر 1962) ، ص .30.

فالسياسة الخارجية تعني التصرفات السلطوية التي تتخذها الحكومات ،أو تلتزم بإتخاذها، إما للمحافظة على الجوانب المرغوبة في البيئة الدولية، أو لتغيير الجوانب غير المرغوبة فيها.[1]

إن **السياسة الخارجية** تعني لعب الدولة لأدوار على المسرح الدولي ولذا فإن نشاط أي دولة في العلاقات الدولية يحدد إدراكها وتصورها للدور المفترض أن تقوم به وقد يكون للدولة أكثر من تصور لدور معين حسب العلاقات التي تقيمها في النظام الدولي، كما أن الدور قد يتغير مع مرور الوقت ومع حدوث تحول في القيادة السياسية سواءا على مستوى الأشخاص أو الاتجاهات، ويرى **كارل هولستي** أن صناع السياسة الخارجية يميلون إلى إدراك تصور لعدة أدوار في نفس الوقت حيث تتداخل عوامل داخلية وخارجية في صناعة هذه الأدوار، ومن أمثلة الأدوار التي قد تتبناها الدولة كسياسة رسمية **حامي المنطقة** كدور الولايات المتحدة في أمريكا اللاتينية، **والمحب للسلام** والمتميز عن حلفائه **والحليف الموثوق** ، **والنموذج** الذي قامت به كوبا من خلال تأييدها للحركات الثورية ومحاولة تصدير نموذجها الشيوعي ، ومن جانب آخر تتطلب دراسة السياسة الخارجية فهم التوجهات الرئيسية لتلك السياسة ، أو أنماطها والتي تعني تلك الوقائع التكرارية المتماثلة، كالانعزال بالحد من تفاعل الدولة الخارجي أو الحياد، أو عدم الانحياز ، أو لجوء الدولة إلى سياسة إنشاء ودعم الأحلاف.

[1]James N.Rosenau ,"Comparing foreign policies : why ,what , how" , in :James Rosenau **"Comparing foreign policies theories , finding , methods** , New York , SAGE publication, 1974 , p.06.

ويختصر **كيسنجر السياسة الخارجية** بأنها تبدأ حين تنتهي السياسة الداخلية.[1]

هذه التعاريف ربطت **السياسة الخارجية** بالأنشطة الخارجية لدولة ما، حيث تهدف هذه الأنشطة إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى أو أقلمة أنشطتها، إلا أن الأنشطة الخارجية للدول لا تهدف في مجملها إلى تغيير سلوكيات الدول الأخرى، فقد تهدف إلى الحفاظ على الوضع القائم ،كما أن السياسة الخارجية لدول ليست موجهة فقط للدول و إنما هي موجهة لجميع فواعل **النسق الدولي***.

بالإضافة إلى ذلك، **فالسياسة الخارجية** ليست دوما عبارة عن نشاط، فالدول التي تنتهج الحياد أو الجمود والانغلاق على البيئة الخارجية لا تقوم بنشاط اتجاه تلك البيئة، وهكذا **فالسياسة الخارجية** لا تعبر دائما عن نشاط تقوم به الدولة.

من خلال التعاريف المقدمة أنفا، نخلص إلى التعريف الإجرائي للسياسية الخارجية ، حيث يمكن أن تعرف **السياسية الخارجية** على أنها كل سلوك للدولة يستهدف المجتمع والبيئة الدولية قصد تحقيق أهداف ومصالح تلك الدولة في إطار المصلحة الوطنية.

الفرع الثاني : السياسة الخارجية والمفاهيم المشابهة لها.

ويتداخل تعريف **السياسة الخارجية** مع بعض المفاهيم الأخرى، حيث تعتبر كلا من الدبلوماسية والإستراتيجية أدوات لتنفيذ **السياسة الخارجية**، تعتمد الأولى على الإقناع بينما ينطوي عمل الثانية على استخدام وسائل أخرى قد تكون عسكرية ، وكلاهما يسعى لتحقيق أهداف **السياسة الخارجية** بأقل تكلفة ممكنة، وبالتالي فنجاعتهما تنعكس بشكل ايجابي على **السياسة الخارجية** وقصورهما يؤدي إلى ضعفها وتبعيتها.

---

[1]Henry A. Kissinger ,Domestic politics and foreign policy, In: James N . Roosenau , **International politics and foreign policy**, the free press ,New York ,1969, p.261.

***النسق الدولي:** يعرفه بيتريون بأنه " يتكون من مجموعة الأنظمة تعمل بوظيفة معينة ومتيزة ،عسكرية ودبلوماسية وقانونية واقتصادية".

1-السياسة الخارجية والدبلوماسية:

يعرف **هارولد نيكلسون** الدبلوماسية على أنها : " إدارة العلاقات عن طريق المفاوضات أو طريقة معالجة وإدارة هذه العلاقات بواسطة السفراء والممثلين الدبلوماسيين فهي عمل وفن الدبلوماسيين".[1]

إن مفهومي الدبلوماسية ، والسياسة الخارجية مفهومين متكاملان متلازمان ، فالدبلوماسية هي أداة تنفيذ السياسة الخارجية ، فالدبلوماسي هو الذي يقوم بتنفيذ الخطة التي يرسمها رجل السياسة في الدولة في أوقات السلم ، ويتضح مما تقدم أن السياسة الخارجية ، تمثل الجانب التشريعي في الدولة في حين تدخل الدبلوماسية في إطار التنفيذ ، بينما يجب أن تكون السياسة الخارجية في الأنظمة الديمقراطية يقررها رئيس الوزراء – بموجب طبيعة الأنظمة السياسية – بعد موافقة المجالس الانتخابية عليها ، وعلى هذا الأساس فإن السياسة يتم اتخاذ القرار فيها بواسطة أشخاص وهيئات في أعلى المستويات ، أما الدبلوماسية فإنها تزود جهز اتخاذ القرار بالمعلومات اللازمة.[2]

2-السياسة الخارجية والعلاقات الدولية:

تعرف العلاقات الدولية على أنها : " كل أشكال الاتصالات بين الدول والحكومات ، وكل حركات الشعوب والسلع والأفكار عبر الحدود الوطنية."[3]

ويعتبر مجال العلاقات الدولية أوسع وأشمل من مجال **السياسة الخارجية** لوجود عوامل وقوى مؤثرة أخرى، ولذا فهي تتشكل من مجموع السياسات الخارجية للدول ، حيث تحضر السياسة الخارجية داخل إقليم الدولة لتحقيق أهداف خارجية محددة، أما العلاقات الدولية

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش ، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية** (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012) ، ص 103 .

[2] مثنى علي المهداوي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية" ، **مجلة العلوم السياسية** ، العراق : جامعة بغداد ، ع . 39/38 (2009) ، ص . 108.

[3] هايل عبد المولى طشطوش ، **مرجع سابق** ، ص . 56.

فهي تقع خارج إقليم الدولة ولتحقيق أهداف عامة، فعلم العلاقات الدولية يعنى بما هو كائن أما **السياسة الخارجية** فتعنى بما يجب أن يكون[1]. وهناك علاقة بين السياسة الخارجية والسيادة فالدولة التي لا تملك سيادة تامة لا تمارس سياسة خارجية كاملة و واضحة، وعمليا كلما زادت التبعية يتقلص مجال السياسة الخارجية كنتيجة آلية لتقلص مجال السيادة ، كما أن الدول القوية تسيطر على **السياسة الخارجية** للدول التابعة لها.

3-السياسة الخارجية والاستراتيجية:

المقاربة المفاهيمية الأشهر للاستراتيجية ترجع إلى أب الاستراتيجية الألماني **كارل فون كلاوزفيتش** : " الذي يرى في الاستراتيجية منظورا متعددا من الالتزامات إلى نهاية الحرب ، وتستوجب إثبات مجموعة من الأهداف السياسية تكن متوافقة مع العمليات العسكرية ، أو حسب العبارة الشهيرة **لكلاوزفيتش** "الاستراتيجية استمرار للسياسة بوسائل أخرى".[2]

أما **ليدل هارت** فيعرف الاستراتيجية لا يختلف عن غيره من التعريفات الكلاسيكية التي تربط الاستراتيجية بالمجالات العسكرية ، مفاده أن الاستراتيجية : "هي فن توزيع الموارد العسكرية وتطبيقها بشكل يحقق الأهداف المرجوة من السياسات الموضوعة".[3]

ربط التعريفان **مفهوم الاستراتيجية** بجانب الحرب قديما ، لكن حديثا تطورت لتشمل الميادين الاقتصادية والاجتماعية ... إالخ ، فالإستراتيجية هنا أشمل من السياسة الخارجية ، فهي تعني الأهداف العامة للدولة وأدوات تحقيقها من ضمنها السياسة الخارجية ، لذا يرى الدكتور **مازن الرمضاني** بأن : "العلاقة بين الاستراتيجية والسياسة الخارجية كوسيلة ، فالاستراتيجية

[1] فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية** (الإسكندرية :منشاة المعارف،1985)، ص .421 .
[2] Philippe Moreau Defarges , **Problèmes stratégiques contemporaines**, Paris : éditions Hachette , 1994, p 9.
[3] عمرو ثابث ، **الاحتواء المزدوج وما وراءه : تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي** ، ط1 (أبوظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2004) ، ص ص . 11 – 12.

الشاملة تتفرع عنها استراتيجيات فرعية سياسية واقتصادية وعسكرية ، والجزء المتعلق بالعلاقات الخارجية هو السياسة الخارجية التي تضعها الاستراتيجية موضع التطبيق.[1]

4-السياسية الخارجية والسياسة الدولية:

يعرف **حامد ربيع** السياسية الدولية بأنها :" التفاعل الذي لابد أن يحدث الصدام والتشابك المتوقع والضروري نتيجة لاحتضان الأهداف والقرارات التي تصدر من أكثر من وحدة سياسية واحدة".[2]

ونستنتج من هذا التعريف مجموعة ملاحظات يمكن ايجازها كالتالي:

1-أن السياسة الخارجية هي عنصر من عناصر السياسة الدولية ، ولكن ليس بوصفها تعبيرا عن أهداف محلية وإنما بوصفها أنموذجا من نماذج السلوك الدولي.

2-أن السياسة الدولية بهذا المنعى تفترض علاقات تقاطعية تفترض تفاعل بين أكثر من دولة واحدة ، بل بالإمكان القول التقاطع بين أكثر من كتلة واحدة من التكتلات الدولية ، أي بين أكثر من مجموعة الدول المرتبطة بعلاقات إقليمية أو مواقف إستراتيجية.

3-أن السياسة الدولية لا تقتصر على مجرد العلاقات بين الدول – بمعنى العلاقات التي تقوم على أسس رسمية بين أشكال النظام السياسي الرسمي – فحسب ، بل العلاقات بين مختلف أشكال التنظيمات غير الرسمية ، طالما لها صفة دولية ، وهذا يعني أن السياسة الدولية تقوم على المنظمات غير الحكومية مثل منظمة الصليب الأحمر ، والاتحادات العالمية للعمال ، والجمعيات الدولية العلمية ، المنظمات الدولية الحكومية ، وعلى الرغم من أنها تشكل جزءا من السياسة الخارجية ، إلا أنها تتضمن عنصرا مستقلا عنها.

[1] مثنى علي المهداوي ، مرجع سابق ، ص . 108.
[2] أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** (بغداد : دار الزهرة للنشر و التوزيع ، 2011) ، ص . 28.

5-السياسة الخارجية والسياسة العامة:

يظهر **هاورد ليتنر** التداخل الكبير بين السياسة الخارجية والسياسة العامة حيث أن المواطنين لهم اهتمامات بالاتجاهات البيئية العالمية والتي قد تكون لها تأثير مباشر على حياتهم الخاصة، ويسرد مثال الأزمة النفطية في السبعينات على إثر حرب **1973** بين العرب وإسرائيل، حيث تحركت الكثير من الدول اليابان وأوروبا خاصة الولايات المتحدة للتدخل حين أضحى وضعهم الاقتصادي ومستويات معيشتهم متأثرة بالأحداث الدولية[1]

وبالتطرق إلى مخرجات **السياسة الخارجية** من أهداف ووسائل يمكن القول أن الأهداف تسعى لتحقيق أكبر قدر من المصالح القومية، وتراعى إمكانات الدولة في وضع الأهداف وهي تختلف بحسب القيمة والأهمية فحماية الأمن القومي للدولة بمفهومه الواسع يعتبر أولوية كبرى تسخر لها كافة القدرات ، بينما تتدرج الأهداف الأخرى من حيث الأهمية على أساس رؤية كل دولة وأوضاعها كزيادة الثراء الاقتصادي والعمل على نشر ثقافة وتراث الدولة في الخارج، ولتحقيق أهداف الدولة من خلال سياستها الخارجية فهي تسعى لاستخدام العديد من الوسائل أهمها الدبلوماسية والقوة العسكرية والأدوات الاقتصادية كما قد تلجأ إلى أساليب أخرى كالدعاية وأعمال التجسس، إن مدى توفر هذه الوسائل يتيح للدولة حرية وقدرة أكبر على تنفيذ أهداف **السياسة الخارجية.**

الفرع الثالث: سمات وتوجهات السياسة الخارجية.

[1] Howard H. Lentner , « Public Policy And Foreign Policy :Diverences Intersections Exchange » , **Review of Policy Research** , Volume 23, Number1,(2006),P .171.

للسياسة الخارجية مجموعة من السمات ، يمكن حصر هذه السمات فيما يلي:

1-الطابع الخارجي: أي أن السياسة الخارجية موجهة للبيئة الخارجية ، وهذا لا ينفي تأثرها بالبيئة الداخلية.

2-الطابع الرسمي: والمقصود بالرسمية هو أن السياسة الخارجية تتخذ من قبل جهة رسمية في الدولة ، أي أنه لا يمكن لأي جهاز غير رسمي في الدولة أن يكون له الفصل النهائي في توجيه السياسة الخارجية.[1]

3-الطابع الاختياري: فالسياسة الخارجية هي برامج وقرارات تصاغ بعد المفاضلة بين عدة بدائل مطروحة أمام صانع القرار.

4-الطابع الواحدي: يعني أن السياسة الخارجية تتمثل في تلك البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة إزاء وحدات دولية أخرى، وهذا البعد هو ما يميز السياسة الخارجية عن العلاقات الدولية ، التي تقتضي التفاعل بين وحدات وفواعل عدة ، تعني أن قرار الدولة إزاء موقف دولي معين يكون موقف وحيد ولا يمكن أن يتعدد إلى عدة مواقف متناقضة ، مثلا موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية هو موقف وحيد وثابت ومؤيد للإستقلال.[2]

5-الطابع الهادفي: تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف ، وذلك بتوظيف بالموارد المتاحة ، فالسياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل إلى البيئة الخارجية ، ولكنها بالأساس عملية واعية تنطوي على محاولة التأثير على البيئة الخارجية أو على الأقل التأقلم معها لتحقيق مجموعة ما من الأهداف.

6-الطابع العلني: المقصود هنا بعلني لا يقتصر على كون هذه السياسات عبارة عن برامج معلنة وإنما أنها مقصودة ومجردة قابلة للملاحظة.

---

[1] محمد السيد سليم، **مرجع سابق**، ص .27 .
[2] محمد السيد سليم ، **مرجع سابق** ،ص .21.

كما تصبغ **السياسة الخارجية** للدولة عدة توجهات، وذلك حسب الأهداف المسطرة في أجندة السياسة الخارجية للدولة ، وكذلك حسب موقع الدولة المادي والمعنوي، فقد تتوجه الدولة بسياستها **إقليميا** أو **دوليا**، و ذلك وفقا لمجالها الجغرافي الحيوي بحيث تبحث لنفسها عن دور إقليمي أو دولي يسمح لها بتحقيق أهدافها الإستراتيجية ، وقد تتوجه إلى محاولة إقرار أو تغيير الوضع لراهن للعلاقات الدولية وذلك بما يتلاءم مع استراتيجياتها ومصلحتها القومية ، وقد تتوجه توجها **تدخلي** أو **لا تدخلي** لتغيير التركيبة السياسية للدول التي ترى أن من مصلحتها القومية أن تتغير النخب الحاكمة فيها.

وهناك عدة محددات تحكم **السياسة الخارجية** وتلعب دور كبير في توجهها ، وتنقسم هذه المحددات إلى **داخلية وخارجية** ، ترتبط الأولى أساسا بالبيئة الداخلية والمتمثلة في أهمية الموقع الجغرافي من عدمه ،حجم الموارد المتاحة والإمكانيات الاقتصادية ، القوة العسكرية ، شخصية صناع القرار وتوجهاتهم ، أما الخارجية فهي متعلقة بالبيئة الخارجية أي بالنسق الدولي وتفاعل الوحدات الدولية المختلفة فيه ، ونمط هذا التفاعل هو الذي يحدد السياسة الخارجية لدولة ما وذلك حسب أهدافها.

المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية.

إن **صنع السياسة الخارجية** يتطلب دراسة مختلف العوامل والمحددات المؤثرة بشكل مباشر أو غير مباشر في صنع هذه السياسة ، وتبدأ هذه العملية عندما يواجه المسؤولون موقفا معينا كأزمة دولية مفاجئة ، وبالتالي يكون القرار هنا اختيار لبديل من البدائل بناءا على توافر معلومات معينة تتعلق بالبديل ، ثم يتخذ القرار الذي يفترض أنه يحقق أكبر قدر من المزايا وأقل قدر ممكن من الخسائر، وتجدر الإشارة إلى أن وسائل الإعلام المتطورة أصبحت اليوم مصدرا مهما للمعلومات وتساهم إلى حد كبير في دراسة وتقدير البدائل المتعلقة بالقرارات ، كما أنها تساعد في إقناع الجماهير بقرارات السياسة الخارجية أي تفاعلهم مع النظام القائم وتأثيرهم فيه ، كما تعمل على نقل مواقف الجماهير إلى صانعي القرارات ، وتعتبر المحددات مجموعة العوامل

الموجهة للسياسة الخارجية التي يرتبط بها صانع القرار وتمنحه حرية واسعة لاختيار البدائل ، ونقصها يقيد من حريته وبالتالي يؤثر مباشرة على فعالية القرارات المتخذة وهذه العوامل والمحددات مرتبطة بالبيئتين الداخلية والخارجية والبيئة النفسية ، فإن محددات السياسة الخارجية تقبع في خلفية عملية صنع هذه السياسة مؤثرة على معظم خيارات صانعي القرار.[1]

وتعتبر **البيئة الداخلية** مجموعة العوامل التي تنشأ عن البيئة المحلية وهي متعددة:

كالجغرافية والبشرية ووفرة أو ندرة الموارد الاقتصادية ، ومختلف العوامل المجتمعية والثقافية، وتتضمن **البيئة الخارجية** بنية النسق الدولي والحوافز والسلوكات والتفاعلات الناشئة على المستوى الدولي ، والتي تتطلب ردود أفعال بشأنها ، كما تلعب الخصائص النفسية والشخصية لصناع القرار من اتجاهات وميولات دورا مهما في التأثير على عملية وضع السياسة الخارجية.

إن عملية فهم **صنع القرار السياسي** للدولة تنطوي على معرفة **طبيعة النظام السياسي** الحاكم ، ودرجة التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي وذلك للبحث في حجم الأدوار الفعلية وليست الرسمية المنصوص عليها في وثائق الدولة ، حيث إنه وبالرغم من وجود المؤسسات الرسمية لصنع وتنفيذ قرارات السياسة الخارجية كالسلطة التنفيذية من وزارة الخارجية والمؤسسة العسكرية والسلطة التشريعية وغيرها ، إلا أنه قد يكون صانعوا القرار الفعليون هم جماعات مصالح سواءا المنضوون تحت الأحزاب أو الممثلون لمختلف المصالح الاقتصادية والتجارية والإيديولوجية ... ، ويجادل بعض المختصين حول فعالية السياسة الخارجية أن الأنظمة المغلقة أكثر فعالية من الأنظمة الديمقراطية وذلك للسرية المتبعة والمركزية ، ولقلة الضغوط مما يوفر سرعة وسهولة في اتخاذ القرارات مع ضمان الإذعان للخيارات وذلك بتجاهل أصوات المعارضة ، بينما يرى المعارضون لهذا الرأي أن الأنظمة المغلقة تفتقد إلى روح الابتكار والمبادرة، حيث تميل المجتمعات المتقدمة إلى انتخاب الكفاءات القادرة على إدارة التفاوض

[1] لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة :محمد بن احمد مفتي ، ومحمد السيد سليم (الرياض:عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989)، ص .317.

والعملية الدبلوماسية بشكل فعال كما أن الانفتاح يشرك العديد من الأطراف مما يؤدي إلى توفير المعلومات اللازمة واختيار البدائل المناسبة[1]

وتمر عملية صنع واتخاذ وتنفيذ القرارات **بمراحل** متعددة تبدأ بعملية **جمع المعلومات** المتعلقة بالحافز ، **وتفسير** هذه **المعلومات** في ظل العقائد والخبرات السابقة ، ثم تأتي مرحلة **دراسة البدائل** المتاحة وتقييمها ، لتأتي مرحلة **إعلان القرار وتنفيذه** أي ترجمة القرار إلى الواقع العملي من خلال أفعال ونشاطات وبرامج عمل ملموسة سواءاكان هذا القرار في إطار الفعل أو رد الفعل وتأتي بعدها مرحلة ردود الأفعال والتقييم واستخلاص النتائج.

وقد حاول الكثير من العلماء والمهتمين بالسياسة الخارجية ، وضع نماذج ونظريات لفهم عملية صنع القرار السياسي بهدف فهم السلوك الخارجي ومختلف العوامل والمتغيرات المؤثرة في عملية صياغة القرارات ، وقد اقترنت هذه المحاولات بتطور النظريات العامة في العلاقات الدولية ، والتي اعتبرت الدولة فاعلا أساسيا، وقد كان أصحاب هذه النظريات من العلماء السلوكيين الأمريكيين الذين بدأوا العمل في هذا المجال في خمسينيات القرن العشرين[2] ، ومن أمثلة هذه المحاولات كان نموذج اتخاذ القرار **لريتشارد اسنايدار** والنماذج التحليلية **لغراهام أليسون** ونموذج السياسة الخارجية المقارنة **لجيمس روزنو** وغيرها من النماذج ، التي حاولت التوصل إلى الفهم الدقيق لمختلف القوى والعوامل الثابتة والمتغيرة والمتداخلة التأثير والتي يشكل تفاعلها مجموعة القرارات الخارجية ، ولدعم بنائها النظري فقد عملت هذه النماذج على الجمع بين عدة متغيرات ومستويات للتحليل من البيئة الداخلية بمختلف مكوناتها وعناصرها إلى البيئة الخارجية على

[1] لويد جنسن،**مرجع سابق**،ص ص.126-128.

[2] Chris Brown, **Understanding International Relations**, (Second Edition , New York: Palgrave publishers,2001), p.76.

تعدد نظمها وبنياتها إلى عامل البيئة النفسية مع إعطاء الأهمية لعنصر الإدراك وقد ركزت هذه الدراسات على أوروبا وأمريكا الشمالية.

المبحث الثاني: التحول في مسار العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.

لقد عرف عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة **تحولات** كبيرة، وقد مست هاته التحولات والتطورات مجموعة من القضايا، حيث شملت **الجانب التنظيري** ببروز نظريات ومقاربات جديدة حاولت تفسير الظواهر الدولية بعدما فشلت النظريات التقليدية للعلاقات الدولية في مواكبة الحركية المتسارعة التي أصبحت تميز المجتمع الدولي، حيث إن هذه الحركية أثرت باتجاه ظهور الكثير من العوامل على عكس ما كان سائدا أشرت كلها لبروز تحديات كبرى أصبحت تطرح بحدة على جداول أعمال المؤتمرات والملتقيات الجهوية والدولية، وأضحت المشاكل تأخذ طابع الكونية مما استدعى التحرك على صعيد يتجاوز الفواعل التقليدية.

المطلب الأول: التحول على المستوى التنظيري.

إن الدراسة النظرية للعلاقات الدولية شهدت تعاقب عدة منظورات مختلفة الفرضيات والتصورات والأطر، عكست كل منها مميزات الفترة التي ظهرت فيها ورؤية باحثيها، حيث ركزت في النصف الأول من القرن العشرين على صراعات القوة، لكن التغيرات الكبيرة التي عرفتها السياسة الدولية قادت باتجاه تراجع أهمية تلك الدراسات لصالح محاولات أكاديمية أكثر جدة وملائمة للمعطيات الجديدة، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى توسيع النظرة التحليلية التي تركز على الدول فقط وعلى مفاهيم القوة والمصلحة والصراع وذلك ببروز فاعلين جدد غير الدول.

فقد فرضت تحولات ما بعد الحرب الباردة تحديات كبيرة للنظريات التفسيرية للعلاقات الدولية ، وهي تحولات جعلت دعاة وأنصار هذه النظريات يقومون بمراجعة نقدية لأنساقهم وأطرهم الفكرية والتحليلية ، وهي إن كانت –في معظمها- تتماشى مع طبيعة العلاقات الدولية لفترة الحرب الباردة وما قبلها ، فإنها أصبحت تواجه صعوبة التكيف مع تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة ، الأمر الذي يتطلب من دعاتها وأنصارها الاقرار بمختلف التحولات الدولية التي حصلت في الفترة ما بين **1986** و**1991** والاعتراف بها ، وما أعقبها من تحولات على المستويات الهيكلية ، وإعادة ترتيب وتوزيع أنماط القوى وعلى مستوى المنظومة القيمية للعلاقات الدولية لما

بعد الحرب الباردة ، وهي تحولات أحدثت ثورة منهجية وفكرية على كل تلك النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية.[1]

وبالفعل ، شرع المنظرون المعاصرون المنتمون لكل من المدرسة المثالية ، المدرسة القانونية ، المدرسة الواقعية ، المدرسة الماركسية ، ونظرية التكامل الدولي في مراجعة نقدية لأطرهم وأنساقهم الفكرية والتحليلية ، سعيا منهم للوصول إلى حلول تمكنهم من الغوص وبشكل دقيق في التفسير ومن ثمة التنبؤ بصورة عقلانية وفعالة لما سيحدث من تحولات وتغيرات في العلاقات الدولية للألفية الثالثة ، فمنظر العلاقات الدولية بحاجة ماسة لخريطة ذهنية ، يوضح من خلالها التحولات الدولية لما بعد الحرب الباردة المعقدة وما يعقبها من تحولات أخرى.[2]

لقد تجسد التطورات التي عرفها هذا الحقل ، في انكفاء التيارات الوضعية المتمثلة أساسا في النظرية الواقعية والليبرالية والماركسية ،وبروز تيارات ما بعد وضعية بتطويرها لأساليب ومناهج تحليلية جديدة، إن من شروط نجاح النظريات ومدى قدرتها على بناء أطر متكاملة وشاملة الدراسة هو في أخذها بأكبر عدد من العوامل والفواعل والعناصر المؤثرة والمميزة لظاهرة معينة محددة الزمان والمكان، وهذا ما فشلت في حصره النظريات السابقة، فعملت الاتجاهات الجديدة على تداركه من خلال أخذها بعين الاعتبار مجمل التحديات وأهم تأثيرات الفواعل الجديدة التي اعتبرت أبرز تجليات عالم ما بعد الحرب الباردة، أو كما اصطلح عليه في الكثير من الأدبيات بالنظام الدولي الجديد أو العولمة الكلية.

تعتبر **النظرية البنائية** أحد أهم المحاولات التي مثلت هذه التيارات الجديدة بمختلف مقارباتها ، حيث عملت هذه النظرية على رصد مختلف التفاعلات وتأثيرها في النسق الدولي الشديد التغير، وذلك بإدخالها متغيرات الهوية والخصوصية الثقافية كأحد عناصر التحليل الأساسية على

[1] عبد الناصر جندلي ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة ، مجلة المفكر ، ع. 5 ، ص . 118 ، (تم تصفح الموقع يوم : 2020/02/12)
Fdsp.univ-biskra.dz /images /revues/mf /r5 /mf5a8.pdf.

[2] Antij Herrberg , **the post – cold war order and the search for new research methodologies** , Avaiabel at : http://www.iol.ie/-mazzoldi/toolsforchange/postmet/postcold.html-36k.(in : 13/10/2016)

المستوى الأنطولوجي، فمشاكل الهوية والعرقيات، زادت تفاقما وأدت بالكثير من الدول إلى الانقسام، كما أن العوامل الثقافية والحضارية أصبحت تلعب دورا متزايد الأهمية بحسب أراء العديد من المفكرين **كصامويل هنتكتون**.

إن **المنظور البنائي** وبمنهاجه التفكيكي وتقنية تحليل الخطابات ، دأب على تجميع مختلف مظاهر التحول والنشاط سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدول، ورغم اعترافه بأهمية مركز الدولة إلا أنه يعتبرها فاعلا ذا أهمية إلى جانب مجموعة فواعل أخرى، وبالرغم من المرجعية الفلسفية والاجتماعية لهذا المنظور، إلا أن بعض مفكريه **كـ روبرت كوكس** قد نجحوا في نقله إلى حقل العلاقات الدولية ليعطي نظرة أكثر موضوعية وأكثر تفاؤلية بإمكانية القدرة على الوصول إلى بعض التعميمات المتعلقة بالتنظير لحقل العلاقات الدولية ،ومن جهة أخرى فقد عملت المنظورات الكلاسيكية المتمثلة في **الو اقعية والليبرالية والماركسية** على إعادة النظر في بعض فرضياتها محاولة إيجاد إطار للتكيف الأنسب مع المتغيرات الجديدة، وذلك من خلال بروز مجموعة من الرؤى المستحدثة حول بنية النظام الدولي ودور الفاعلين فيه ، كما ركزت على أهمية المؤسسات والتكتلات الدولية، وتجسدت هذه التصورات في أفكار كل من نظريتي **الو اقعية الجديدة والليبرالية الجديدة** بالإضافة إلى نظرية **الماركسية الجديدة**.

ويربط فريق من المفكرين والمحللين نجاح أو فشل النظرية في العلاقات الدولية بمدى قدرتها على التنبؤ للمستقبل المنظور.[1]

مما يعني أن جل النظريات التقليدية لفترة ما قبل نهاية الحرب الباردة هي حسب هذا الفريق – نظريات فاشلة - في تفسير الظواهر الدولية ، ولكي تكون النظرية تنبؤية ، ينبغي أن تركز على

[1] Kjll Goldmann , « Intoduction : three debates :about the end of the cold war » , in : Pierre Allan & Kjll Goldmann (eds) ,**The endof the cold war : evaluating theories of international netherlands** , Martins Nijhoff publishers , 1992 , p . 5 .

التحليل البنيوي للتحولات الدولية ، بدلا من اعتمادها على تفسير مضمون النسق الفكري والعقائدي.[1]

المطلب الثاني :التحول على مستوى القضايا.

إن مختلف النظريات والمقاربات التي سبق ذكرها، جاءت نتيجة لعمليات تغير كبيرة عرفتها الساحة الدولية بعد نهاية الحرب الباردة ،حيث انفجرت العديد من الصراعات المسلحة والتي أخذ بعضها طابعا عرقيا واثنيا مثلما حدث في **البوسنة والهرسك** بعد تفكك الفدرالية **اليوغسلافية**، أو ما حدث في **رواندا وبوروندي** بين قبيلتي **الهوتو والتوتسي**، حيث عرف هذين النزاعين أحد أكبر عمليات الإبادة الجماعية في التاريخ ،وقد جاء الرد الدولي متأخرا وعموما فإن التغييرات الحاصلة مست الكثير من المجالات الأخرى وإمتد تأثيرها ليشمل العديد من القضايا ولعل أبرزها:

<u>أولا:</u> من الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية.

إن العامل الجوهري الذي رسم معالمه مع نهاية الحرب الباردة، هو الانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى الأحادية القطبية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة الدول الغربية التي تسير في فلكها، وقد كان لهذا التحول الأثر البالغ في تحول ميزان القوى العالمي، مما تبعه تغير في أنماط سلوك القوى الكبرى ،وبالتالي فسقوط الشيوعية أذن بوضع الليبرالية في وضع الصدارة في مرحلة نهاية التاريخ التي عبر عنها **فوكوياما**، ومن الناحية النظامية دائما فقد واكب ذلك تحول العديد من دول العالم من النظام **الاشتراكي الماركسي** إلى **النظام الديمقراطي** والأخذ بآليات حرية السوق والمبادلات.

إن الغياب المفاجئ للعدو التقليدي للغرب جعل المنظومة الغربية تبحث عن عدو جديد تبرير سياساتها وضمان استمرار **مصالح الرأسمالية**، خاصة تلك المتعلقة بإنتاج وتسويق الأسلحة

[1]Kjll Goldmann , Op . Cit . 6.

وتطويرها وذلك من خلال تجريبها في حروب قد لا تبدوا شرعية في الكثير من الحالات، وهذا ما يفسر زيادة **النزعة الاوليغارشية** على مستوى النسق العالمي حيث السيطرة والتحكم بيد **الولايات المتحدة** وهذا في ظل انسياق الغرب وحتى **روسيا** للسياسة **الأمريكية** وكذا انتهاج **الصين** لسياسة تقوم على الحذر **والبراغماتية**، وهذا ما سهل على **الولايات المتحدة** والدول السبع الأكثر تصنيعا فرض رؤاها على العالم ،حيث بات الجميع مطالب بالانصياع والامتثال وهنا ظهر جليا إتباع الازدواجية في التعامل خاصة مع قضايا العالم الثالث وأضحت الثقة هشة بين الشمال والجنوب.

ثانيا : تراجع مكانة الدولة وبروز مصادر تهديدات جديدة للأمن.

حيث لم يعد الفعل والتأثير في السياسة العالمية حكرا على الدولة القومية ، بسبب بروز ومزاحمة فواعل تفتقد للصفة الدولاتية وتعمل خارج إطار السيادة وتنافس الدولة في أداء وظائفها التقليدية كوظيفتي الدفاع/الأمن، مما ساعد على ظهور شبكات وخرائط جديدة للتفاعلات والمصالح لا تتطابق بالضرورة مع خريطة التقسيم السياسي للعالم على أساس الدول القومية (اختراق فوقي) [1]، كما أن عالم ما بعد الحرب الباردة عرف ظاهرة الدول الفاشلة سواء كمصدر أو كمحصلة للنزاع بين المجموعات الإثنية، والتي تعمل في كل حالة على تغذية هذه الوضعية ، ففي غضون ذلك يختفي تحكم الدولة بإقليمها وتنتفي مظاهر سيطرة الحكومة واحتكارها لاستخدام القوة ووسائل القهر والأهم من ذلك هو أن المجموعات المتناحرة تتبنى استراتيجيه إشاعة الفوضى لتحقيق أهدافها، وهدفها بالتالي ليس الاستيلاء على السلطة لأن ذلك ليس في حدود إمكاناتها.

1حسن نافعة ، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي" ، (متحصل عليه يوم : 2020/02/12)

.http:// afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003/nafia. html

إلا أن اعتمادها على إستراتيجية إشاعة الفوضى جعلها تلجأ إلى أسلوب جديد للمواجهة باستخدام الميليشيات شبه العسكرية، العصابات الإجرامية والأطفال، وهذا لسهولة تعبئة هذه الفئات والتحكم بها وحتى توريطها في أعمال إجرامية محظورة دوليا الأمر الذي أدى إلى التحول في طبيعة الصراعات ذاتها إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول.

لقد انتقلنا من مبدأ سيادة وحرية الدول إلى سيادة وحرية الفرد داخل الدول ، وبدأت هذه المنظمات والشركات تطالب الدول بالتقيد بقضايا كانت تعتبر شؤون داخلية ، كالتركيز على مبادئ حقوق الإنسان ونشر الديمقراطية والحريات، خاصة حرية التملك والتعبير، وقد ساهم في هذا التحول التطور الهائل في وسائل الإعلام والاتصال ومصادر المعلومات والدور الذي لعبته في اختزال المسافات ونقل الأفكار.

لقد واكب تراجع دور الدولة كما ذكرنا بروز لاعبين أصبح يمتد تأثيرهم إلى النسق الدولي وهكذا تطور مفهوم الأمن، وحسب **باري بوزان** فإن هذا المفهوم يبقى عصيا على الصياغة الدقيقة وغامض التعريف ،حيث وفر ذلك للنخبة السياسية والعسكرية هامشا واسعا للتنظير الاستراتيجي واستخدام القوة .[1]

إن التطورات الكبيرة التي سبق التطرق إليها وبالرغم من أهميتها في جانبها الايجابي، إلا أنها جعلت الحديث عن الحصانة الأمنية شيء من الماضي، حيث ازدادت المخاوف والتحديات الأمنية بشكل كبير وأصبحت ذات طابع عالمي.

وقد تنوعت مصادر التهديد لمختلف عناصر الأمن **الأمن الاقتصادي والاجتماعي والثقافي** ،وعلى مختلف مستوياته **الوطنية والإقليمية والدولية**، فلم تعد الحروب بشكلها التقليدي مصدر التهديد الوحيد، بل برزت الكثير من المصادر كالجماعات الرافضة للهيمنة الغربية، وأصبحت تشن هجمات ضد مصالح هذه الدول وقد تأخذ هذه التنظيمات الطابع الديني كتنظيم القاعدة ،

[1] منذر سليمان ، "دولة الأمن القومي و صناعة القرار الأمريكي: تفسيرات و مفاهيم"، **المستقبل العربي** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 325 (مارس 2006)، ص. 30.

أو القومي...، بالإضافة إلى بروز تحديات أمنية أعقد وأشمل كانتشار أسلحة الدمار الشامل والتلوث البيئي والهجرة غير الشرعية وانتشار الجريمة واتساع دائرة نشاطات التنظيمات **المافيوية** المختصة في تجارة المخدرات وتبييض الأموال.

وهكذا يمكن استخلاص أن الوضع الجديد أصبح يضم ثلاث مكونات متعايشة ولو بتنافر وهي الدولة القومية التي لاتزال لاعبا أساسيا رغم تراجعها وانتكاستها، والسوق العالمية الخارجة عن أي رقابة أو سيطرة، والشبكات المنفلتة بشكل كامل أو جزئي من قبضة الأجهزة المركزية كالشركات متعددة الجنسيات .[1]

وقد أضحت ظاهرة الاعتماد الدولي المتبادل السمة الأبرز للنظام العالمي الحالي ، سواءا في إطار الروابط المباشرة بين الدول والأفراد، أو من خلال الاندماج في التكتلات والتحالفات في عالم شديد التنافس على مقومات المكانة والسيطرة.

المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية والسياسة الخارجية.

شهد حقل التنظير في العلاقات الدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة زخما متزايدا من المقاربات النظرية، حيث يبدو أن النظريات التقليدية التي إحتكرت الحقل طوال فترة الحرب الباردة لم تعد **الوحدات النظرية** المهيمنة عليه، بل ظهرت مقاربات أخرى مثلت في مجملها إستجابة لتوسع أجندة العلاقات الدولية من حيث الفواعل والقضايا ، من جهة وللتطورات التي لحقت بفلسفة العلوم الإجتماعية من جهة أخرى، وتستعرض الكتب الصادرة حديثا عددا متزايدا من المقاربات النظرية المساهمة في الحقل، يمكن رصدها بشكا غير حصري فيمايلي: **الواقعية التقليدية، الواقعية الجديدة، الليبرالية، المؤسساتية الجديدة، البنيوية، الماركسية الجديدة، ما بعد البنيوية، البنائية، النقدية، النسوية، مابعد الكولونيالية، المدرسة الإنجليزية.**

[1] السيد ولد أباه ، **عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الاشكالات الفكرية و الاستراتيجية**، ط1 (بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004)، ص 18.

المطلب الأول: المنظور الو اقعي.

تعود جذوره إلى الفكر السياسي اليوناني، مع كتابات **ثيوسيديدس Thycydides** من خلال مؤلفه الحرب **البولوبونيزي The polopannesian war** وإلى العصور الوسطى مع كتابات **مكيافللي Mechiavelli** في كتابه الأمير **The prince** و **توماس هوبز T. Hobbes** مع كتابه **التنين Leviathan** ،و عرفت **الو اقعية** تأثير الفكر العسكري الاستراتيجي خاصة بعد الحرب العالمية الأولى من خلال كتابات **كلاوز فيتش Clausuvit** في مؤلفه " عن الحرب"[1] **On war** وترتكز كفكر إستاتيكي على :

1) **الدولة** هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، فهذه الأخيرة عبارة عن تصادم ما بين كرات البليارد **Billard Balle** .

2) **القوة** هي أساس العلاقات الدولية، فالدول تتصارع من أجل امتلاك أكبر قوة، وقد ارتبط مفهوم القوة في البكتايات التنظرية **للو اقعية** مع مفهوم ميزان القوة **The Balance of power** أين تتدخل إحدى الدول القوية إلى جانب الطرف الأضعف في الحرب لتحقيق التوازن ومنع الطرف الأقوى من قلب نظام التوازن . وقد اعتبر **مورغنتاو Morgentheau** نظام توازن القوة أكثر أنظمة العلاقات الدولية استقرارا حتى أنه ذهب إلى أن نظام ثنائي القطبية الذي ساد العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية سينقلب إلى نظام متعدد الأقطاب، تسعى **الدول اللاملتزمة** فيه داخل كل معسكر إلى امتلاك قوة أكبر، وقد حصر هذه الدول واقعيا في كل من الصين وألمانيا.[2]

3) **المصلحة الوطنية** هي مرجع كل فعل سياسي، غير أن عدم وضوح المفاهيم الأساسية للنظرية، وانطلاقتها الفلسفية القائلة بالطبيعة الشريرة للإنسان أثر على علمية النظرية، وأدى إلى ظهور الواقعية الجديدة بمنهج وأهداف مختلفة، وكان ذلك من خلال **كينيث والتز K.Waltz** في كتابه نظرية

[1] عمار حجار، "السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، باتنة ، 2002)، ص. 5.

[2] Roche Jean-Jaques**, Theories des Relationinternational,** (Paris :Montechrestien,2004),p34.

السياسات الدولية **Theory of international politics** وقد حاول من خلال مجموعة من المنطلقات **المنهجية** الأكثر منها فكرية بناء نظرية علمية ومن تلك المنطلقات:

1/**فوضوية النظام الدولي Anarchry of internatioal system** وذلك لغياب سلطة عليا تفرض قراراتها على الوحدات السياسية لذلك تسعى الدول لامتلاك القوة للاستقلال بسلوكاتها.

2/ **الدول تتصارع من أجل الهيمنة**،لذلك لجأت النظرية لبناء نماذج لتفسير ظاهرة الهيمنة **Hegemony .**

3/ **لا يمكن لأية دولة أن تثق في نوايا الدول الأخرى**، وهذا ما يجعلها دائما في حالة مأزق أمني **Security Dilemma** ، يدفعها إلى زيادة تسلحها.

4/ **الدول فواعل عقلانية National Actors** تسعى دائما لتحقيق المصالح الآنية **Relative Gains.**[1]

أما منهجيا فقد اعتبر **النظام الدولي** أحسن مستوى لتحليل حيث اعتبره **والتز** قاعدة تفاعل الوحدات وهو بنية منفصلة عن الوحدات السياسية، لذلك يجب على الباحث لدعم وتغيير سلوك الوحدة السياسية فهم البنية الكلية لنظام الدولي فكل واحد يؤثر على الآخر لكن تأثير النظام أكبر وأشمل.

وتمثل المدرسة **الو اقعية** السياسية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية كردة فعل أساسي على التيار المثالي في حقل العلاقات الدولية، والتي جاءت لدراسة وفهم سلوكيات الدول والعوامل المؤثرة في علاقتها ببعضها، وعلى الرغم من الكم الكبير للنظريات في العلاقات الدولية إلا أن النظرية **الو اقعية** استحوذت على مساحة كبيرة من النقاشات والانتقادات الفكرية التي ساهمت في بنائها وتطويرها من جهة، وفي بقائها واستمرارها من جهة أخرى، وهو ما جعلها ولفترة زمنية طويلة تهيمن على جل النظريات في مجال العلاقات الدولية، وأن تصبح النظرية المهيمنة على جل التحليلات والتفسيرات لمعظم الظواهر الدولية خاصة منها المتعلقة بالنزاع والحرب، الأمر الذي أكسبها قيمة تفسيرية كبيرة

[1] ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985)، ص. 115.

وشهرة علمية واسعة ،كما تعد هذه النظرية النقطة التأسيسية للكثير من المقاربات والنظريات الجزئية التي جاءت لتفسير ظواهر بعينها، كالنزاع ، التكامل ، السياسة الخارجية، الأمن وعليه **فالمقاربة** المقدمة للتحليل في هذه الدراسة لا تشمل كل المسلمات والفرضيات الأساسية لهذه النظرية ، بقدر ما تشمل الجزء الذي يهمنا في التحليل ، وهو تفسير السياسة الخارجية، والفرضية الرئيسية التي ترتكز عليها هذه **المقاربة** هي أن السياسة الدولية لا تعرف حدودا لحركة الدول، بمعنى أنه تتوقف مكانة القوى في التفاعلات الاقليمية على مدى إدراكها لمقدراتها المادية والمعنوية التي تخول لها لعب دور إقليمي فعال، وتكفل لها ما تحافظ به على أمنها ومصلحتها الوطنية، وبالتالي بقدر ما يكون هناك تصميم وأهداف واضحة للدولة بقدر ما تستطيع أن تتحرك في تفاعلاتها الخارجية، فهذه **المقاربة** مبنية على أساس **التوظيف العقلاني** والمجدي للموارد الاقتصادية والبشرية وللموقع الجيوسياسي.

وهذه **المقاربة** في تفسيرها للسياسة الخارجية تنطلق من أن طبيعة الفاعل تتخذ شكل نموذج الفاعل العقلاني، بحيث يكون سلوك الفاعل مبني على أساس حسابات عقلانية لكل الموارد المتاحة لديه لتحقيق الأهداف التي تكون واضحة ومسطرة مسبقا، كما أنها تتصور أن هذا الفاعل يتصرف أيضا من **مصلحته الذاتية**، أو بصفة أخص انطلاقا من **أهدافه** بحيث يسعى هذا الفاعل إلى أن تكون أفعاله رشيدة وأن يضمنها بحساب التكاليف والفوائد المرجوة من سلوكه ، ولتحقيق الأهداف بحد أدنى من التكاليف[1].

وعلى هذا الأساس قامت **المقاربة الو اقعية** بشكل أساسي على دراسة العلاقات الدولية من منظور القوة كأداة لتحليلها وتفسيرها، فهي تنظر إليها على أنها علاقات صراع قوة ومن أجل القوة رافضة بذلك كل ما يتصل بالجانب الأخلاقي لهذه العلاقات، **فالو اقعيون** يرون أن الدافع الغريزي الذي

[1] Volker Rittberger, (Approaches to the study of foreign policy derived from International Relations theories), Lentre of International Relations Insttiutets of Political Science, Ebrhard Karls University of Tubinge New Orleans, March 24-27 ,2002 .p2.

يحرك الإنسان دوما هو الصراع على القوة من أجل البقاء ومواجهة التحدي وإثبات الذات، ولا يتوقف السعي إلا عند الموت.[1]

والو اقعية ليست نظرية واحدة بل تظم عدة نظريات :**الو اقعية الكلاسيكية 1939** م، **الو اقعية الجديدية** 1979 م، ورغم هذه التفرعات إلا أن **الو اقعيين** يؤمنون بهذه العناصر الثلاثة :الدولاتية ، البقاء، العون الذاتي.[2]

وبالرغم من الاتفاق العام بين اتجاهات الفكر **الو اقعي**، إلا أنه يوجد اختلافات جزئية فيما يخص أسباب سلوكيات الدول التنافسية والتنازعية، والتي سوف نتعرف عليها من خلال التعرض لكل من **الو اقعية الكلاسيكسية والجديدية**.

1-الو اقعية الكلاسيكية Classical Realisme

إن الظهور الرسمي للواقعية كقوة مسيطرة على دراسة العلاقات الدولية خاصة في الأوساط الأكاديمية الأمريكية في الفترة التي تلت نهاية الحرب العالمية الأولى، كان كرد فعل مباشر على الطرح المثالي في العلاقات الدولية، خاصة في ظل المبادئ الويلسونية.[3]

يعتبر **هانس مورغانتو** أن علاقات الدول فيما بينها مبنية أساساعلى متغير القوة، إذ أن سلوكيات الدول تدفعها حوافز الحصول على المزيد من القوة والتنافس من أجل زيادة قوة كل دولة مهما كانت طبيعة الوسائل المتبعة في ذلك، وبالتالي تكون القوة هنا وسيلة وغاية في نفس الوقت، لأن العلاقات الدولية محكومة دوما بعلاقات القوة والصراع من أجل القوة.[4]

---

[1] عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007)، ص. 133.

[2] جون بيلس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ، 2004)، ص .239.

[3] Jean Jacques roche ,**théories des relations internationales,** (Paris : montchrestien, 2 ed ,1997) , p 19 .

[4] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص. 147.

ويعتبر **الواقعيون** أن **ميزان القوى** من الوسائل الأكثر فعالية في تحقيق السلام والاستقرار، فتوازن القوى بين الدول يشكل وسيلة ردع أمام أي دولة تفكر في إعلان الحرب على دولة أخرى.[1]

حيث يجعل **الواقعيون** من **المصلحة الوطنية** معيارا أساسيا في فهم سلوك الدول الخارجي، ذلك أن الدول تامة السيادة في علاقاتها مع بعضها البعض تستعمل سياستها الخارجية كوسيلة لتحقيق أهدافها المتعددة والمتنوعة ، والتي تصب كلها في قالب **المصلحة الوطنية**،[2] وفي هذا السياق يقول **هانس مورغانتو** أن المصلحة هي المقياس الدائم الذي يمكن على أساسه تقويم وتوجيه العمل السياسي.[3]

2-الواقعية الجديدة Neo- Realism

نشأت **الواقعية الجديدة** في السبعينات من القرن العشرين متزامنة بذلك مع وصول **جيمي كارتر** إلى سدة الحكم في **الولايات المتحدة الأمريكية**، وعودة المبادئ الأخلاقية في الوقت الذي أثبتت فيه سياسة القوة عدم فاعليتها في حرب **الفيتنام**، لكن إستغلال **الاتحاد السوفياتي** سابقا مرحلة الانفراج الدولي لمباشرة مسار توسع خارجي أثبت بسرعة أن الرد المنتظر من الإدارة **الأمريكية** كان غير عملي، فجاء فوز **رونالد ريغان** ليؤكد هذا التغيير في الرأي العام الأمريكي ويعزز العودة إلى سياسة القوة.[4]

وتقوم الواقعية الجديدة على افتراضات أساسية و تتمثل في:[5]

- الدولة كوحدة تحليل وفاعل مركزي في العلاقات الدولية.

[1] ناصيف يوسف حتي، **مرجع سابق**، ص .68.
[2] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص . 142.
[3] **المرجع نفسه**، ص . 155.
[4] Jean Jacques roche ,**théories des relations internationales, op.cit ,p 163.**
[5] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص . 175.

- تتميز العلاقات الدولية بالفوضى والصراع المتواصل (لا يقصد **الواقعيون** الجدد أن النظام الفوضوي هو نظام مشوش بالضرورة، بل الفوضى تعني عدم وجود سلطة مركزية قادرة على ضبط سلوكيات الدول).
- تسعى الدول إلى تحقيق أقصى قدر ممكن من الأمن قبل كل شيء.
- ليس هناك أي تشكيل لأي نظرية للعلاقات الدولية دون استنادها للتحليل البنيوي.
- نظام الثنائية القطبية أكثر إستقرارا من نظام التعددية القطبية.
- إستقلالية الحقل السياسي عن بقية الحقول الأخرى.

و من جهته قد انطلق **جون ميرشايمر** في بناء نظريته للواقعية الجديدة من خمسة افتراضات أساسية هي :

- أنه توجد حالة من الفوضى في النظام الدولي ، وهذا يعني عدم وجود تدرج هرمي للسلطة ، وبالتالي عدم وجود سلطة مركزية قسرية يمكن أن تضع قيودا على سلوك الدول.
- كل القوى العظمى تمتلك قدرات عسكرية هجومية قادرة على استخدامها ضد دول أخرى.
- لا يمكن للدول أبدا أن تكون على يقين من أن الدول الأخرى سوف تمتنع عن استخدام تلك القدرات العسكرية الهجومية.

- تسعى الدول إلى الحفاظ على بقائها (سلامة اراضيها و استقلالها الداخلي)، كهدف أساسي فوق الأهداف الأخرى، كما يعتبر وسيلة لتحقيق أغراض أخرى، ففي ظل الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي تتحدد طبيعة السياسة الخارجية للدولة، فالوضع الفوضوي للعلاقات الدولية يجبر الدول على اتباع

سياسات واقعية[1]، ففي ظل الفوضى الدولية الدول تبذل مزيد من الجهد في سبيل تقوية أمنها الداخلي لأن الأمن يعتبر المصلحة الأساسية لأي دولة ، وبالتالي هو الذي يحدد سلوكها.

- تعتبر الدول فواعل عقلانية وهذا يعني أنها تنظر في العواقب الفورية وطريقة لأجل تحقيقها، وتفكر إستراتيجيا حول كيفية البقاء على قيد الحياة.[2]

وتضع **الو اقعية الجديدة** الأمن فوق غيره من الأهداف الممكنة أو المرجوة ، فكل دولة تلعب دورها بناءا على ما تمليه عليها الاحتياجات الأمنية ومكانتها في نظام توازن القوى بين الدول، فهدف **الو اقعيين الجدد** هو تحقيق أقصى ما يمكن من الأمن القومي، وقد أدت فكرة الأمن في **الو اقعية الجديدة** إلى انقسام أنصارها إلى فريقين (**المهاجمين ، و المدافعين**).[3]

أ-الو اقعية الهجومية Offensive Réalisme:

يفترض أنصارها أن تزايد احتمالات الحرب بين الدول كلما كانت لدى بعضها القدرة على غزو دولة أخرى بسهولة، لكن عندما تكون القدرات الدفاعية أكثر تيسرا من القدرات الهجومية فإنه يسود الأمن و تزول حوافز النزعة التوسعية، وعندما تسود النزعة الدفاعية ستتمكن الدول من التمييز بين الأسلحة الدفاعية والأسلحة ذات الطابع الهجومي، حينئذ يمكن للدول امتلاك الوسائل الكفيلة بالدفاع عن نفسها دون تهديد الآخرين ، وهي بذلك من تقلص من الطابع الفوضوي للساحة الدولية،[4] والقوة عند **الو اقعيين الهجوميين** هي وسيلة ذات أهمية قصوى لتعظيم المكاسب، معتبرين العلاقات الدولية بأنها لعبة صفرية.[5]

ب-الو اقعية الدفاعية Defensive Réalisme:

---

[1] إكزافيه غيوم ،"العلاقات الدولية" ، تر: قاسم مقداد ،**مجلة الفكر السياسي** ، دمشق ، ع.11-12 مزدوج (2003) (تم تصفح الموقع يوم 2020/03/22).
http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12.004/htm.

[2] John Mersheimes ,**The tragedy of great power politics**.(New Yourk : 2001) p.p 30-31.

[3] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق** ،ص. 179.

[4] ستيف والت، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة** ، ترجمة : عادل زقاع و زيدان زياني، (تم تصفح الموقع يوم : 2020/03/12) http //Gcocils.com/adcel.2005.zeggegh/polreview.htm .

[5] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص.187.

يفترض أنصارها بأن الدول تسعى للحفاظ على وجودها فقط ، بينما تقدم القوى ضمانات لصيانة أمنها عن تشكيل تحالفات توازنية بإنتقاء آليات دفاعية عسكرية مثل القدرات النووية الإنتقامية[1]،ويرى الواقعيون المدافعون بتوافر الأمن، رغم الفوضى التي تميز النظام الدولي، والقوة حسبهم هي وسيلة لتحقيق الأهداف المرتبطة بالأمن،معتبرين أن العلاقات الدولية هي عبارة عن مأزق السجين، وينظرون إليها كلعبة غير صفرية.[2]

فالسياسة الخارجية و الأمنية **التركية** في هذه الفترة ومن منظور هذه المقاربة ، حان لها أن لا تكون محسوبة على أي تيار أو حلف معين باعتبارها قوة إقليمية ، ويقودها إعتبارها هذا إلى الشعور بالمسؤولية في تحقيق أهدافها لوحدها والتي تتقاطع مع حلفائها الغربيين، كما أنها لم تعد مصدر أمن لسياسات الاتحاد الأوروبي ، وبإلقاء نظرة سريعة في **السياسة الخارجية التركية** لاسيما فيما يتعلق بالقضايا المتعلقة بالأمن يكشف عن نمط جديد من السلوك الخارجي المبني على الواقعية والمصلحة الوطنية في التعامل مع القضايا الداخلية والخارجية على حد سواء.[3]

وعلى ضوء هذه المقاربة تسعى تركيا إلى صياغة أهداف واضحة للتعامل مع هذه البيئة وتحاول الاستفادة منها لتبرز كقوة إقليمية، من خلال محاولة إدارة التفاعلات الإقليمية بما يخدم **مصلحتها القومية** ،هذا من جهة، ومن جهة أخرى النضال الحثيث لتصبح قوة إقليمية يستوجب عليها صياغة سياسات عقلانية لمواجهة مجموعة من التحديات والعراقيل التي قد تكون حجر عثرة أمام هذا الدور.

وبناءاعلى ذلك يمكن أن نفهم تلك الأهداف في مجموعة الأسئلة التالية:

-كيف تستجيب تركيا لهذه التحديات؟

-ماهي السياسات الخارجية والأمنية العاجلة التي يجب أن تعنى بها تركيا في خياراتها الخارجية؟

---

[1] ستييف والت، **مرجع سابق.**

[2] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص.187.

[3] Volker Rittberger , **Approches to the study of foreigen policicy derived from international relations theories ,** Centerof international relations,(institute of political science, Ebrhard Karls University of tubingen, New orleans.la.march 24-26 .2002), p2.

-من هم شركاء تركيا الجدد الذين يمكنهم مساعدتها في صناعة دورها الاقليمي والدولي، وصياغة سلوكها الخارجي؟

المطلب الثاني: المنظور الليبرالي The liberalism paradigam :

تعود الليبرالية بجذورها التاريخية إلى ما قبل ظهورها كنظرية في العلاقات الدولية، وتمثل ذلك في إسهامات العديد من المفكرين مثل: **إيمانويل كانط** في عمله **مشروع السلام الدائم 1975**، **أدم سميث** في العلاقات الدولية وكذلك **جيرمي بنتام.**[1]

يحاول هذا المنظور الإجابة عن أسئلة تختلف عن تلك التي أجابت عليها الواقعية و منها :

- لماذا تتعاون الدول؟ **Why are the states cooperate** .
- كيف تنمو وتتطور المعايير الدولية للسلوك وتؤثر على أفعال الوحدات الدولية وغير الدولية؟ **How are the international behavior norms grew and progress to effect the actions of international and the no international units ?**

إنحصرت المرجعية الفكرية **للمنظور** إلى **الليبرالية** كفلسفة سياسية أين يعتبر المنظرون **الفرد** كمستوى للتحليل، أما الدولة فدورها ينحصر في إبقاء الاستقرار وحماية ملكيات الفرد، ويعتبر مؤلف **جون لوك Jhon Loke** "**The second treatise on government** " الاتفاقية الثانية للحكومة المرجع الأساسي للفكر الليبرالي الحديث، و ليبرالية الجماعة **Intrest group liberal** التي تعتبر كل من السياسة الداخلية و السياسة الخارجية امتداد لبعضهما البعض،و يعتبر كل من **روبرت دال Robert Dahl** و **لازويل Laswall** من أهم منظري هذه المقاربة .

و يقوم المنظور الليبرالي على الإفتراضات الأساسية التالية:

- أهمية الفواعل من غير الدول في السياسة العالمية.

[1] Richared Bellamy, **liberalism and pluralism towards a politics of compromise,** (London and New York : routledge , 1999), p5.

- الدولة ليست فاعل وحدوي، بل تتكون من أفراد وجماعات مصالح وبيروقراطيات متنافسة، والنظر إلى الدولة كفاعل وحدوي يعتبر تجاهل لتعدد الفاعلين الشكليين للوحدة المسماة الدولة، وتجاهل للتفاعلات الحادثة بين هذه الفواعل ودور التأثيرات الداخلية والخارجية للدولة.
- النظرة المجزأة للدولة تترك انطباع بأن صدام المصالح والمساومة والرغبة في التسوية يؤدي إلى إتباع مسار صناعة قرار عقلاني بسبب سوء الإدراك أو السياسة البيروقراطية.
- الأجندة السياسية تبقى قابلة للتوسيع فإلى جانب مسائل الأمن الوطني، تزداد أهمية المسائل الإقتصادية والإجتماعية والبيئية البارزة بفعل تنامي حدة الإعتماد المتبادل.[1]

واقعيا ارتبط الفكر الليبرالي مع معاهدة **واست فاليا سنة 1648** التي نصت على فصل الدين عن الدولة ، مما أدى إلى بروز مجموعة من المفكرين الذين رفضوا هذا الطرح ، ومن ثم انطلقت الكتابات الليبرالية لتعزز أكثر بعد الحرب العالمية الأولى من خلال الفكر الولسني ودعوته لإنشاء منظمة عالمية لحفظ الأمن والسلم الدوليين ، وتنقسم الليبرالية كمنظور إلى ثلاث فروع مهمة :

1- **نظرية السلام الديمقراطي Theory of democracy peace** : تعد هذه النظرية إمتداد لفكر اللبيراليين الدوليين وخاصة الفكر الفلسفي **الكانطي** في كتابه **السلم الدائم perptual peace** ، وأفكاره حول نشر السلم ،والتي نجد منها فكرة إقامة نظم سياسية جمهورية وليبرالية ، لأن الدول الليبرالية لا تتحارب فيما بينها، ولقد كانت نهاية الحرب الباردة ومارافقها من إزدياد لعدد النظم الديمقراطية فرصة لبعض الباحثين أمثال **مايكل دويل، وجيمس لي ري، وبروس راسيت** لإعادة طرح فرضية الارتباط بين إعتناق الدول للديمقرطية وتحقيق السلام الدولي، وتقدم مجموعة من الشواهد

[1] Paul R Viatti and Mark Kauppi ,**International Relation theory :Realism, Pluralism, Globalism and Beyond,** (USA : Allyne and Bacon , 3 edition , 1999) ,pp199,200.

الإمبريقية والأدلة على ذلك[1]، وتركز فرضية السلام الديمقراطي على العلاقة بين المجتمع والدولة وأثرهما على السياسة العالمية[2] ، ومن أهم فرضيات هذه النظرية :

1- الأفراد والجماعات في المجتمع المدني الوطني يشكلون الفاعلين الأساسيين.

2- كل المؤسسات السياسية بما فيها الدولة، تمثل مصالح بعض وليس كل أطراف المجتمع الذي يخضع لحكمها.

3- سلوك الدولة الذي يعتبر محددا لمستويات النزاع والتعاون الدولي يعكس شكل وطبيعة الدولة.

2- نظرية الاعتماد المتبادل Theoy of interdpendance :

يرى أنصار الإعتماد المتبادل أن الظاهرة كانت موجودة قبل بداية السبعينات، ولكن الهيمنة الكبيرة التي مارستها الواقعية على حقل التنظير في العلاقات الدولية جعلت المنظرين لا يلتفتون إليها إلا بعد مجئ **روبرت كيوهن** ،**وجوزيف ناي** من خلال كتابهما **العلاقات العبروطنية والسياسة العالمية 1971**، الذي عد المرجع الأساسي للمنظرين الليبراليين التعددين فيما بعد، وحفز هذا الكتاب العديد من المنظرين الليبراليين على تقديم أعمال تنظيرية وتأصيلية وتطبيقية تدعم الطروحات الأساسية لنظرية الاعتماد المتبادل، وعلى رأس هؤلاء نجد **ستانلي هوفمان، ريتشارد مانسباش، بيل فيرجسون، دونالد لامبتر**، وغيرهم.[3]

ويعرف **جوزيف ناي** الإعتماد المتبادل على أنه :"موقف التأثير المتبادل أو الإعتماد على الآخرين وبينهم ".[4]

[1] ستيف والت، **مرجع سابق.**

[2] آندري موراتسيك، "الاتحادية والسلام : منظور ليبرالي بنيوي"، ترجمة عادل زقاع ، (تم تصفح الموقع يوم : 2020/03/25). http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html.

[3] محمد وقيع الله، "مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية"، **إسلامية المعرفة**، ع .14 ، ص . 76.

[4] أحمد أبو زيد ، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع .33 (شتاء 2012) ، ص. 96.

وتقوم نظلاية الإعتماد المتبادل على أن التعاون الاقتصادي ما بين الدول، سيؤدي إلى استبعاد الحرب التي تهدد حالة الرخاء لكل الأطراف الداخلين في عملية الاعتماد المتبادل، برزت هذه النظرية مع روبرت كيوهان **Robert Keohane** الذي أطلق عليها نظرية **الاعتماد المتبادل المركب**، وقد أخذ هذا المدلول شكل أداة تحليلية ومضمونا مفهوميا بإمكانه المساهمة في تطوير نظرية العلاقات الدولية لهذا طور كل من كيوهان **Keohan** وجوزيف ناي **Nye** وسيلتين تحليليتين هما :

أ- **الحساسية Sensitivity** :تعني تأثر دولة ما أو عدة دول بما يحدث من تغيرات في دولة أو دول أخرى.[1]

ب- **الانجراحية Vuherability** : تعني قدرة (ب) على مقاومة فعل (أ)[2].

لذلك تؤكد **الليبرالية** على الاعتماد المتبادل كوسيلة لحل النزاعات ما بين الدول، أين تزداد أهمية القوة الاقتصادية وتوافر المعلومات والدبلوماسية على حساب إستخدام القوة العسكرية.

3- **النظرية الليبرالية الجديدة (المؤسساتية) The theory of new liberalism** : وهي تقوم على إفتراض أن إنتشار وتزايد عدد المنظمات الدولية والإقليمية وزيادة وتعقد وتيرة شبكة الإعتماد المتبادل سوف يفضي إلى سلوك سلمي وتعاوني بين الدول والوحدات الموجودة في النظام الدولي.[3] وتنظر للمؤسسات كعامل مسهل للتعاون، طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، لكن ما يمكن قوله هو أن جميع **النظريات الليبرالية** يطغى عليها **النزعة التعاونية** وإن كانت بتوليفات مختلفة، وقد جاءت هذه النظرية نتيجة ثلاث أهم تحولات دولية أهمها :

1-تركيبة المجتمع الدولي : كبروز المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية كفاعل مؤثر على حساب تراجع دور الدولة.

2-تغيير نمط التفاعل : بتحول التنافس في العلاقات الدولية من تنافس عسكري إلى إقتصادي وتصاعد بنية التكنوقراط في إتخاذ القرار.

---

[1] مارتن غريفيتش و تيري أوكلاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث، 2008) ،ص 65 .

[2] ستيف والت، **مرجع سابق.**

[3] محمد الطاهر عديلة، "تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات و الأسس" (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015) ، ص . 157.

3-التغيير في قيم التعاون : حيث تتعامل الدول مع الأزمات الدولية على أنها داخلية تخصها هي ذاتها، ومن خلال ذلك تقدم أحسن الطرق لحلها، ويقول الأستاذ **هوفمان *Hofman*** : " في وضع دولي كهذا قد لا تتشارك الدول في قيم واحدة، ولكن قد تتشارك في إجراء واحد وانشغالات واحدة " .

و يرجع **ونت** وصول البنائية إلى كل من **سنايدر**،**وبورك** ،**وسابين** الذين بدؤوا مشروعا بحثياص حول الدور الذي تلعبه نظم المعتقدات والقناعات والإدراكات في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وطور فيها بعد ليشمل إضافات تنظيرية متعددة تتعلق بدور الهوية والإيديولوجيا والثقافة و الأفكار في فهم وتحليل الظواهر السياسية الدولية بشكل عام.[1]

ومن أهم أسس هذه النظرية :

1-التركيز على المؤسسات الدولية، باعتبارها أهم عامل لتحقيق المصالح المطلقة **Obsolut Gains** بالنسبة للدول.

2- يعتبر **مبدأ التبادلية Receiplty** والذي جاء به أكسلور **Axelord** ، من أهم مبادئ النظرية التي تؤكد على أن التعاون يمكن تحققه ما بين الدول ذات النزعة الأنانية، وذلك لعدم قدرتها على تحقيق مصالحها بمعزل عن الآخرين ، وقد عزز هذا المبدأ من أهمية الاتفاقيات التجارية.

3- طورت النظرية من مفهوم المجتمع المدني العالمي Global civil society ، والذي تعني به مجموع الشركات المتعددة الجنسيات والمنظمات الدولية غير الحكومية، واعتبره **جون كين John Ken** أداة لنشر السلام، ومن أهم ما تعرض له المفهوم الليبرالي من انتقادات :

- منظور متفائل أعطى التعاون في العلاقات الدولية أبعاد كبيرة تعبر دائما عن رغبة الدول شعوباوحكلمافي التعاون بل في تحقيق المصالح.

[1] ألكسندر ونت ، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية** ، ترجمة :عبد الله جبر صالح العتيبي (السعودية :جامعة الملك سعود، 2006) ، ص . 139.

- دور المؤسسات الدولية كثيرا ما يتوقف على دور الدول التي تعتبر المحرك الأساسي لها.

- إعتبرت نظرية السلام الديمقراطي النزاعات والحروب سببها الأول هي الديكتاتوريات ،غير أن الواقع أثبت العكس، فأغلب الحروب حاليا تقوم بها أكبر الدول الديمقراطية.

- ترى **الليبرالية** أن عولمة الاقتصاد والقيم عامل ايجابي، غير أن هذه النظرية لا يؤيدها الكثير وذلك من خلال سعي الدول أو التكتلات الإقليمية للمحافظة على ذاتها.

- وبالتالي **فالنظرية الليبرالية الجديدة** تتفق مع **الو اقعية الجديدة** ،في أن الرغبة في البقاء هي الصيغة المفتاحية في التحليل النظري للسياسة الخارجية، لكن الليبرالية الجديدة ترجع هذه الرغبة إلى نوع مختلف من الفواعل،وهي الفواعل المجتمعية داخل الدول ، والفواعل المجتمعية تكون في وضع قريب من وحدات صنع القرار ولها القدرة في التأثير عليه ، ومسألة البقاء بالنسبة للفواعل المجتمعية لا تحدد في ضمان الوجود المادي، ولكن في الحفاظ على أو تعزيز الوضع الاجتماعي لها، فالبحث عن المكاسب هو التوجه الأولي المشترك لكل الفواعل المجتمعية ، وقد تكون هذه المكاسب مادية (الدخل، المبيعات...) ، أو غير مادية (كفاءة، صلاحيات...) ، وما دامت الأهداف المراد تحقيقها من طرف الفواعل المجتمعية تترجم إلى أهداف الدولة في تعاملاتها مع الدول والمجتمعات الأخرى ، فإن طبيعة السياسة الخارجية لهذه الدول يمكن إدراكها كسياسة موجهة للبحث عن المكاسب أكثر من سياسة القوة لدى الواقعيين الجدد.[1]

ورغم ما تقدم من انتقادات يبقى **المنظور الليبرالي** أهم **من المنظور الو اقعي** في ترسيخه لفكرة التكتلات الإقليمية حيث ذهب الأستاذ **تشمبيل E.Jempiel** بأن إقرار السلام بين الدول الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية جاء نتيجة لإنشاء منظمات على المستوى الإقليمي كحلف شمال الأطلسي ***(Nato)***، والمجموعة الاقتصادية الأوروبية ***(CEE)***، واعتبر أن تأثير هذه المؤسسات هو كتأثير

[1] إيناس شيباني، "السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن" (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010) ، ص ص. 20-21.

الديمقراطية والاعتماد المتبادل في نشر السلام كما أكدت على هذا المعنى **النظريات الوظيفية** في التكامل والاندماج الدولي.

-نظريات التكامل والاندماج:

إن مختلف النظريات التي تبرز في العلاقات الدولية، ما هي إلا لتدعيم مركز الدولة فبعض مجالات العلاقات الدولية يحكمها اعتبار الصراع من أجل الوجود والحفاظ على الذات مثلما هو الحال ضمن **الاتجاه الواقعي**، إلا أن هذا لا يمنع من وجود مجالات أخرى تنتمي إلى العلاقات الدولية لا يحكمها هذا الاعتبار، تتمثل في التعاون والتكامل الذي يبرز بشكل واضح مع الدراسات التعددية والتي تعد نظريات التكامل والاندماج أحد مساراتها.

تعريف التكامل:

يختلف الباحثين في تعريفهم للتكامل ،والسبب في ذلك راجع حسب **جوزيف ناي Joseph Nye** إلى اختلاف الزاوية التي ينطلق منها كل باحث في معالجته لظاهرة التكامل.

يعرف **أرنست هاس E.Haas** التكامل على أنه العملية **(Process)** التي من خلالها تحاول مجموعة من الوحدات السياسية الوطنية تحويل ولائها وأهدافها ونشاطاتها السياسية الاجتماعية ،والاقتصادية نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة، [1] فالتكامل إذن يهدف لخلق مؤسسات تكون لها القدرة على صنع القرارات المهمة.

ويتقارب تعريف **هاس E.Haas** مع تعريف **ليون ليندبرغ L.Lindbergh** للتكامل إذ يعتبرانه : " العملية التي تجد الدول نفسها راغبة أو عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية باستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوض أمرها فيها لمؤسسة جديدة"، في حين نجد **كارل دوتش Karl Deutch** في تعريفه للتكامل يركز على زاوية أو معيار غير ذلك الذي أسند إليه **هاس E.Haas** ،بحيث عرف التكامل على أنه :"

[1] محمد بوعشة ، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية** (مصر: دار الهدى للنشر، ط1، 1998)، ص .167.

الواقع أو الحالة التي تمتلك فيها جماعة معينة تعيش في منطقة معينة شعوراكافيابالجماعية، وتماثلا في مؤسساتها الاجتماعية وسلوكها الاجتماعي إلى درجة تتمكن فيها هذه الجماعة من التطور بشكل سلمي".

من خلال تعريف **دوتش**، يتبين أهمية التجانس الاجتماعي الذي يتحقق وفق **دوتش** بالاعتماد على شبكة من الاتصالات، فكلما كانت هذه الأخيرة على نطاق واسع كلما كان تكامل الشعوب ممكناوأكثر تحقيقا.

عموما التكامل هو عملية مستمرة، تسعى من خلالها مجموعة من الوحدات الوطنية بدافع الشعور الجماعي لمجتمعاتها ، والحاجة في بعض المجالات إلى تفويض بعض وظائفها أو اختصاصاتها لسلطة أعلى لها القدرة على اتخاذ القرارات في هذه المجالات.

إن التعاريف السابقة تعكس مجموعة من الشروط الواجب توفرها لتحقيق العملية التكاملية فالاختلاف في التعاريف ولد التباين من حيث أساس التكامل ، يحدد **فيليب جاكوب** شروط التكامل بـ:[1]

1- التجانس الاجتماعي.

2- التقارب.

3- التعامل المتبادل.

4- المعرفة المشتركة أو التقارب الذهني.

5- المصالح المشتركة.

6- مدى الروح الجماعية.

7- السيادة.

[1] صلاح عباس ، **التكتلات الاقتصادية** (الاسكندرية : مؤسسة الشباب الجامعية ، 2006) ، ص ص . 66 – 67.

8- الفاعلية الحكومية.

9- التجربة الوحدوية أو التكاملية السابقة.

هذا بالإضافة إلى شروط أخرى يمكن رصدها أثناء العملية التكاملية في حد ذاتها ،ووجب الأخذ بعين الاعتبار أن توافر هذه الشروط لا يعني مباشرة نجاح مؤكد للعملية التكاملية كما أن غياب أحدها لا يعني فشلها، فالأمر مرهون بواقع التكامل أو بيئته وطبيعة وحداته، ضف إلى ذلك إمكانية بروز متغيرات جديدة تكون لها القدرة على تحويل مسار التكامل جذريا.

يسعى التكامل إلى تحقيق مجموعة من الأهداف المتبادلة عبر مختلف المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وبصفة خاصة يهدف التكامل أو ينظر إليه على أنه أحسن طريقة تساعد على بناء السلم الدولي والتقليل من العلاقات الصراعية في النظام الدولي المتميز بالفوضى على حد قول الواقعيين، الذين يعتبرون أن اللعبة الدولية صفرية على عكس ما تراه الأدبيات النظرية حول التكامل التي ترى فيها لعبة إيجابية، إلا أن مثل هذا القول لا يمنع من الحديث عن وجود الصفة النزاعية في العملية التكاملية والناتجة عن الوحدات السياسية المشكلة للتكامل التي لا يمكن أن تبعد أنانيتها ومصالحتها الذاتية التي تهدف لتحقيقها بأقل الخسائر، وهذا ما يؤدي في كثير من الأحيان إلى صدمات.

وتتمثل أهم نظريات التكامل والاندماج في **الوظيفية Functionalism** والوظيفية الجديدة **Neo-Fonctionalism** والفدرالية **Federalism** والكونفدرالية **Confederalism** ،إضافة إلى اتجاه عرف بـ الكونسوسياسيوناليزم **Consociationalism** .

ويقول **براون** عن الوظيفية بأنها المحاولة الأكثر تفصيلا وإحكاما وطموحا فكريا والتي جرت لحد الآن، لا لفهم نشوء المؤسسات الدولية فحسب، بل أيضا لرسم مسار هذا النشوء في المستقبل واستيعاب مضامينه المعيارية، فهي أهم مقاربة للمؤسسات الدولية ظهرت في القرن العشرين.[1]

وعن الوظيفية الجديدة فإن **هاس** من خلال كتابه **توحيد أوروبا** : القوى السياسية ، الإجتماعية، والإقتصادية **1950-1957** المنشور عام **1958** أعلن عن ميلاد نظرية للتكامل وفق أسس أغفلتها الوظيفية الكلاسيكية، وهي عدم إمكانية فصل الإقتصاد عن السياسة.[2]

إذ يرى **هاس** ضرورة إقحام السياسة والقوى السياسية في العملية التكاملية، بإعتبارها شرطا أساسيا لنجاحها، حيث يعرف التكامل بأنه :"العملية التي تتضمن تحول الولاءات والنشاطات السياسية لقوى سياسية في دول متعددة ومختلفة نحو مركز جديد تكون لمؤسساته صلاحيات تتجاوز صلاحيات الدول القومية القائمة".[3]

وبالنظر إلى السياسة الخارجية التركية من هذه المقاربة، نجد أنه على تركيا أن تتبنى سياسات تعاونية مع دول جوارها ، وذلك لربطها في اطار تعاوني والذي تتقاطع فيه المصالح الإقليمية ، وبالتالي يستحيل أن تكون هناك خلافات ، وبما أن تركيا هي الدولة التي لها مؤهلات لقيادة مثل هذه التكتلات فعليها أن تأخذ بزمام المبادرة ، وفي هذا السياق حاولت تركيا التنسيق والقيام بخطوات للتقارب بينها وبين الدول المستقلة عن الاتحاد السوفياتي سابقا، والتي تتيح لها فرص ذهبية لفرض نفوذ سياسي وممارسة دور مؤثر في قلب آسيا ، كما أن تلك الجمهوريات تشكل فضاء ومصدر قوة للاقتصاد التركي، فهي سوق استهلاكية واسعة للمنتجات التركية، و من جهة أخرى هي مصدر لمواد خام تركيا بأمس الحاجة إليها وفي مقدمتها النفط والغاز، كما أن هذه المقاربة يمكن أن تفتح لتركيا آفاق تعاونية جديدة للتحرك إقليميا، فنجد اقتراح **تورغوت أوزال** الرئيس التركي الأسبق مشروع إقامة منطقة تعاون

[1] كريس براون ، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث ، 2004) ، ص-ص. 148.147.

[2] Aziz Hasbi ,**Théories des relation internationales** ,(France : l'harmattan, 2004), p. 169.

[3] جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي (بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر، 1985) ، ص .271.

إقتصادي للدول القريبة والمطلة على **البحر الأسود** ، وقد قطعت هذه المنظمة شوطا كبيرا لأن تصبح منظمة إقليمية فاعلة.[1]

كما تعتقد الكثير من الأوساط التركية، أن المتغيرات الدولية والاقليمية، والتحولات الجارية أدت إلى بروز معادلة جديدة في الجيوبوليتكا الإسلامية مفادها انتقال مركز هذه الجيوبوليتكا إلى تركيا بدلا من العالم العربي وإيران، وحسب هذه الأوساط فإن العالم العربي في ظل التسوية السلمية **العربية _ الاسرائيلية** وإدخال إسرائيل في البنية الجيوسياسية للمنطقة يتجه أكثر فأكثر إلى اتخاذ موقع طرفي إسلامياوإقليميا فإيران وبحكم وضع الشيعة كأقلية في العالم الاسلامي لن تحتل سوى محوراثانويافي جغرافية العالم الإسلامي وتحديدافي الجزء الشرقي منه ، في حين تعتقد هذه الأوساط أن تركيا تملك في الشرق الأوسط كل العناصر الضرورية والاستراتيجية التي تجعلها تتبؤ وتتزعم المركزية في العالم الإسلامي، وبرأيهم فإن الجيوبوليتكا الاسلامية الجديدة تمتد من عتبة أوروبا الوسطى إلى سهوب آسيا وهضابها في محاذاة حدود الصين ،ووفق هذه النظرية فإن تركيا هي البلد الإسلامي الوحيد الذي يملك بعدا[2] أوروبياوأورآسياوإسلاميا.

وعليه يمكن لتركيا أن تبلور علاقات تعاونية مع الدول العربية والشرق الأوسط بما يكفل لها الحل السلمي للعديد من القضايا العالقة خاصة منها قضايا تفكك العراق، والمشكل مع إيران وسوريا ، والمشكلة الكردية على وجه الخصوص، والنقطة المركزية في هذه المقاربة هي تحويل الجوار الإقليمي من مناطق نزاع محتملة إلى مناطق تعاون، إذن فالتعاون الاقليمي هو مدرسة للتفكير الذي يعالج التفاعل الاقليمي من منظور سلمي وتعاوني بين دول منطقة معينة، كما يعتبرونه يجعل من النزاع أ مرا غير مرغوب فيه في أي منطقة في العالم.

المطلب الثالث: المنظور البنائي.

[1] نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات** (لبنان: رياض الريس للكتب و النشر، 1997) ،ص. 20.
[2] خورشيد حسين دلي، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** (من منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999)، ص .12.

تعود الجذور التاريخية للنظية البنائية إلى القرن الثامن عشر في كتابات الفيلسوف الإيطالي **جيمامباتيستا فيكو** ، والذي يرى أن العالم الطبيعي هو من خلق الله، لكن العالم التاريخي هو من صنع الإنسان، غير أن البنائية برزت كنظرية قائمة بحد ذاتها في العلاقات الدولية مع نهاية الحرب الباردة، وبالتحديد مع أواخر الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة.[1]

ويعد **نيكولاس أوناف** أول من استخدم مصطلح البنائية في حقل العلاقات الدولية عام **1989م**، وذلك في كتابه **"عالم من صنعنا"** ، ومقال **الكسندر وندت** الملقب بأب البنائية الصادر **1992 م**، والمعنون بـ **:"الفوضى هي ما تصنعه الدول: البناء الاجتماعي لسياسة القوة"** ، والذي يعتبرها منهج للعلاقات الدولية، ويفترض مايلي:

- أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل.
- تذاتانية **Inter – Subjectivity** البنى الأساسية للنظام القائم على الدول.
- تتشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.[2]

ترجع البنائية سلوكيات الدول الخارجية إلى الضوابط المعيارية التي تتلقاها الفواعل من بيئتها، كما أن هذه الفواعل تتخذ قراراتها على أساس المعايير والقواعد التي تعكس تذاتانية وتجارب تاريخية ثقافية ومضامين مؤسساتية، وتتميز هذه المعايير بخصائص أساسية منها:

- للمعايير وضعيات إداركية، وهي توجه مباشرة سلوك الفواعل، ويمكن أن تتحول إلى أوامر إلزامية للفواعل **(إفعل هذا، لا تفعل هذا)**، وتشمل هذه المعايير مسائل العدالة ، وحقوق ذات ميزة أخلاقية وتستوجب إمتثال الفواعل، وعلى العكس الأفكار والمعتقدات تستطيع ولكنها لا تحتاج أن تشمل إدراكات ومكونات فئوية بعضها وصفي أو سلبي في طبيعته.

[1] عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص .322.
[2] عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق** ، ص. 323.

- المعايير تذاتانية مشتركة وليست مقتصرة على المعتقدات الفردية، وهي تعيد تقديم توقعات متبادلة للسلوك المشترك لمجموعة ما.
- المعايير تمتلك تلك الشرعية .

وعليه **فالبنائية كنظرية في العلاقات الدولية**، ظهرت مع نهاية الحرب الباردة وبالتحديد مع أواخر الثمانينات من القرن العشرين، بسبب إخفاق نظريات الاتجاه التفسيري في التنبؤ بنهاية الحرب الباردة سلميا وبالرغم من الظهور الحديث نسبياللبنائية إلا أنهم ينتقدون نموذج التحليل العقلاني كونه تجاهل دور الأفكار في صناعة السياسة الدولية، والأفكار حسبهم في التصور الواسع الذي يتضمن كل أشكال الاعتقدات والادراكات والمعاني التي يتقاسمها الفاعلون بشكل متزامن.

إذن في الوقت الذي تميل فيه الواقعية والليبرالية إلى التركيز على العوامل المادية ،فإن المقاربة البنائية تركز على ا لتأثير على الأفكار، بدلا من النظر إلى الدولة كمعطى مسبق والافتراض أنها تعمل من أجل بقائها، يرى البنائيون أن المصلحة والهوية تتفاعلان عبر عمليات اجتماعية (تاريخية)، كما يولون أهمية بالغة للخطاب السائد في المجتمع، لأن الخطاب يعكس ويشكل في الوقت ذاته المعتقدات والمصالح ويؤسس أيضا لسلوكيات تحظى بالقبول.[1]

الهويات لا يمكن اختزالها في المصالح، ذلك لأنها لا تشير إلى من هم الفاعلين، فهي تعين النوع الاجتماعي والكيان القائم، أما المصالح فإنها تشير إلى رغبة الفاعلين وماذا يريدون، ويعتقد **و اندت** أن الهويات سابقة المصالح، لأنها تحدد ماهية الفاعلين ،في حين تعكس المصالح ما يود هؤلاء الحصول عليه، فالمصالح تقتضي وجود الهويات ، الفاعل لا يمكن أن يحدد مصلحته من دون أن يعرف من هو.

رغم تعدد تعاريف السياسة الخارجية إلا أنها لاتخرج عن إطار سلوكيات الدولة وأنشطتها الخارجية، التي تسعى إلى تحقيق أهداف مسطرة سواء كانت أهدافا قريبة أم بعيدة الأمد، وتتميز السياسة الخارجية بالطابع الرسمي ، والواحدي ، الذي يحدد من يقوم بوضع السياسة كما أنها تتميز

[1] ستيف ووالت، **مرجع سابق.**

بالطابع الخارجي والذي يحدد الجهة التي توجه إليها السياسة الخارجية، والتي دوماتكون خارج حدود الدولة، وتتنوع هذه الجهات وفقالتنوع الفواعل في العلاقات الدولية.

وقد كان لنهاية الحرب الباردة وسقوط المعسكر الشيوعي بالغ الأثر في العلاقات الدولية، سواءاتعلق الأمر بمجالات الإهتمامات والقضايا ، أو بمجال التنظير والنظريات المفسرة لسلوكات الدول والأحداث الدولية، ونجد دائماعدم الإجماع هو المهيمن، حيث يختلف الباحثين والمفكرين حول النموذج أو النظرية الأقدر على تفسير هذه الظواهر ، فنجد النظريات في العلاقات الدولية أيضاتتعدد وفق رؤية كل باحث وكل مدرسة **فنجد النظرية البنائية، النظرية الو اقعية، النظرية الليبرالية** ، وكل نظرية لها حججها ، ومنطلقاتها، وأسلوبها في تفسير الأحداث الدولية.

المبحث الرابع: نماذج عن السياسية الخارجية للدول

المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية

يمكن تحديد أهم توجهات السياسية الخارجية الأمريكية وفقا لعدة عوامل يمكن توضيحها فيما يلي:

1- فهم السياسة الخارجية الأمريكية

1-1- التطور التاريخي للسياسة الخارجية الأمريكية:

في البداية كانت الولايات المتحدة تحت سيطرة الاستعمار البريطاني الذي كان متمركزا على السواحل الجنوبية الشرقية لأمريكا الشمالية، و بسبب الطابع الاستبدادي لملوك انجلترا في تلك المستعمرات ثارت هذه الأخيرة على التاج البريطاني و في 04 ، George Washington عام 1775 بقيادة **جورج واشنطن** جويلية من نفس العام أعلنت المستعمرات استقلالها ، و في هذا السياق يرى بعض الباحثين أن إعلان الاستقلال يدل على تبلور فلسفة العقد الاجتماعي و الليبرالية في هذه " *L'égalité dans la liberté"* السياسية المساواة في الحرية المرحلة المتقدمة من عمر الدولة الأمريكية.[1]

بعد ثماني سنوات من إعلان الاستقلال و بفضل مساعدة فرنسا وإسبانيا وهولندا هزمت القوات البريطانية، وتم توقيع معاهدة بين الطرفين عام 1783 اعترفت بريطانيا بموجبها باستقلال المستعمرات الأمريكية الشمالية، وفي مؤتمر **فيلادلفيا** الدستوري المنعقد سنة17 تم إصدار الدستور الأمريكي كما تم بعدها انتخاب (رئيس للولايات المتحدة الأمريكية. بعد استقلال هذه الأخيرة صار من اللازم أن يكون لهذا الكيان الجديد نظرته الخاصة إلى قضايا البيئة الخارجية ,وما الذي يمثله المحيط الدولي بالنسبة له خاصة بعد الاعتراف الدولي من قبل القوى الكبرى آنذاك .ومنذ ذلك الحين عرفت الولايات المتحدة الأمريكية العديد من التوجهات في علاقاتها مع العالم الخارجي، كانت تشكل هذه

[1] شعيب عماد فوزي،" **السياسة الدولية وصياغة العالم الجديد"** ، دمشق، دار كنعان، 1995،ص10.

الأخيرة أساس تعاملها مع الأمم والقضايا الخارجية و ذلك عبر مراحل تطورها منذ نشأتها ، حيث كان لكل مرحلة ميزتها و أثرها في بناء السياسة الخارجية الأمريكية[1]، و سنتناول هذه المراحل كما يلي:

- **الانعزالية (من الاستقلال إلى الحرب العالمية الأولى):**

و يمكن أن نطلق على هذه الفترة **مرحلة بناء القوة الأمريكية**، حيث تفطن القادة الأمريكيون بعد الاستقلال إلى ضرورة بناء دولة قادرة على توفير احتياجاتها الداخلية وحماية نفسها من الأخطار الخارجية، وخوفا من أن تمتد مشاكل الدول الأوروبية إلى هذه القوة الناشئة كان لابد من عدم الارتباط السياسية لهذه الدول ,وكان قد أكد هذه السياسة الرئيس في خطبة الوداع سنة 1796 عندما وصف George Washington الأمريكي الانعزالية بانها " : **أكبر قاعدة للتعامل مع الأمم الخارجية** لكن لابد من السماح بربط شبكة من العلاقات الاقتصادية والدبلوماسية متى دعت الضرورة والمصلحة إلى ذلك[2].

George Washingtonسيطر الاتجاه الانعزالي على السياسة الخارجية الأمريكية بعد

و تأكد ذلك مع الرئيس **جيمس مونرو** James Monroe في 20 ديسمبر 1828 عندما رفع شعار **" أمريكا للأمريكيين "** الذي بقي أساس السياسة (الخارجية الأمريكية إلى غاية الحرب العالمية الأولى.

لقد تمكنت الولايات المتحدة الأمريكية في فترة عزلتها من بناء نظامها السياسي و قوتها الاقتصادية بحيث شكل ذلك قاعدة انتشارها الخارجي في تلك الفترة التي اعتمدت فيها على نشر نموذجها القيمي الذي تعتقد أنه يحمل في طياته سعادة الدول والمجتمعات الأخرى الساعية إلى قيم الحرية و الديمقراطية و حقوق الإنسان،و هو الاعتقاد الذي انطلق منه الآباء المؤسسون استنادا إلى فكرة المصير المحتوم التي تحدد الدور الأمريكي تجاه العالم الذي بدأ يتبلور مع نهاية الحرب العالمية الأولى.[3]

- **الخروج من العزلة و الانفتاح الحذر(فترة ما بين الحربين العالميتين):**

[1] مصطفي صايج ،" **السياسة الامريكية تجاه الحركات الاسلامية : التركيز على ادارة جورج بوش2000-2008"** ، اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ، ،جامعة الجزئر، غير منشورة ،ص172.

[2] محمد السيد سليم ، مرجع سابق ، ص 313

[3] محمد السيد سليم ، مرجع السابق ، ص 314 .

على الرغم من سيطرة التوجه الانعزالي على سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه المحيط الدولي لفترة طويلة، إلا أن وزنها ا العالمي و قدرتها خاصة الاقتصادية قد شكلت لديها حافزا قويا للاندماج في السياسة الدولية و من ثم عرض نموذجها الرأسمالي على العالم، مما يدل على بوادر تحول في السياسة الخارجية الأمريكية انطلاقا من خروجها من عزلتها.[1]

اعتبرت الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى حربا أوروبية لا مصلحة لها فيها، و كان حيادها تجاه الحرب يكفل لها ميزة التعامل الاقتصادي مع جميع الأطراف، غير أنه وبعد انتخابه في نهاية 1916 اقترح **وودرو ويلسون** Woodrow Wilson وساطته من أجل سلام بدون نصر *" victoire paix son "* و كان ذلك أول مؤشرات الخروج من العزلة و التدخل في الشؤون الأوروبية، ثم في 2 أفريل 1917 تدخلت في الحرب إلى جانب دول الوفاق بعد موافقة الكونغرس على ذلك، وكان التدخل الأمريكي عاملا حاسما في هزيمة دول المحور الأمر الذي ساهم في إبراز الدور الأمريكي منذ البداية، و من جهة أخرى أدى التدخل الأمريكي إلى إدخال مفاهيم جديدة في السياسة الدولية، أهمها : الدبلوماسي ة العلنية، حرية التجارة، حق تقرير المصير، إنشاء تنظيم دولي، و ذلك ما تضمنته مبادئ ويلسون الأربعة عشر التي أعلن عنها قبيل نهاية الحرب العالمية الأولى في 8 جانفي 1918 م .[2]

لقد خرجت الولايات المتحدة فيما بين الحربين من عزلتها بطريقة ذكية استطاعت من خلالها ربط علاقاتها مع العالم الرأسمالي، و تمكنت من تجنب التأثيرات السلبية للأزمة الاقتصادية العالمية بنسبة كبيرة، بل أصبحت القوة الاقتصادية العالمية الأولى آنذاك، حيث وصل نصيبها من التجارة العالمية عام 1929إلى 45% ، و ارتفع إنتاجها الصناعي العالمي إلى 42.2 %في الفترة من 1926 إلى 1929 ، كما احتكرت نصف رصيد الذهب العالمي مما جعل الدول الأوروبية تعتمد عليها بشكل أساسي في مختلف المجالات. و مع ذلك، هناك نوع من الحذر الذي ميز السياسة الخارجية الأمريكية في هذه الفترة، حيث

---

[1] هادي قيسيس ،" **السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين الواقعية والمحافظية الجديدة"** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2008، ص 25 .

[2] هادي قبسيس ، مرجع سابق ، ص 26.

أصبح مفهوم العزلة يعني التأكيد على استقلالية السياسة الأمريكية عن الشؤون الأوروبية، و رفض الدخول في التزامات رسمية مع الدول الأوروبية، أي حرية التصرف بما يتلاءم مع مصالح الولايات المتحدة دون التقيد بارتباط ات سياسية معينة كمعاهدات الصلح أو عصبة الأمم .و استمرت هذه الفكرة حتى في الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتدخل في الحرب بشك ل مباشر و لم تبادر بأي سلوك عسكري تجاه أي طرف رغم استعدادها للحرب، إلى أن جاءت حادثة **بيرل هاربر** التي ضمنت للولايات المتحدة تأييد الرأي العام الأمريكي للدخول في الحرب، ليتوسع الرد على اليابان بعد ذلك إلى مستوى تحويل دفة الحرب لصالح بريطانيا و الدول المتحالفة[1] وبالفعل فقد كان تدخلها حاسما كما في الحرب العالمية الأولى مما أعطاها مكانة دولية متميزة بعد الحرب العالمية الثانية.

- **السعي نحو الهيمنة العالمية (مرحلة الحرب الباردة):**

لقد أدت الطريقة التي انتهت بها الحرب العالمية الثانية إلى بروز الولايات المتحدة كقوة رأسمالية عالمية من جهة، و الاتحاد السوفييتي الذي يتزعم الشيوعية من جهة أخرى، هذه البنية الجديدة للنظام الدولي عرفت ظهور مصطلح القوى العظمى المتمثلة في القطبين بدل المصطلح الذي كان سائدا من قبل و هو مصطلح القوى الكبرى كتعبير عن طبيعة القوى الدولية في هذه المرحلة، و قد شكلت هاتين القوتين طرفي الصراع الإيديولوجي الذي ميز فترة الحرب الباردة. ما يمكن قوله في هذه الفترة هو أن الولايات المتحدة قد انفتحت بشكل كبير على العالم الخارجي و صارت لها مصالح في أغلب مناطق العالم، كما برزت أهميتها خاصة بعد استعراض قوتها النووية في تفجيري **هيروشيما** و **ناكازاكي**، وبدأت تظهر الترعة العالمية في سياسة الولايات المتحدة مع بدايات الحرب الباردة و ذلك عندما قامت بتقديم المساعدات لتركيا و اليونان في 1947 بعد عجز بريطانيا عن ذلك، و جاء ذلك من منطلق التغييرات التي أحدثها الرئيس **هاري ترومان** Harry Truman في السياسة الخارجية الأمريكية و التي تناولت فكرة

[1] نفس المرجع ، ص 27 .

الحاجة إلى حماية جميع الأحرار في كل مكان، ثم أصبح هذا التفسير الأيديولوجي للمساعدات الأمريكية يعرف بـ: **مبدأ ترومان** [1]

و قد نتج عن مبدأ ترومان فيما بعد **سياسة الاحتواء** التي تهدف إلى الوقوف أمام المد الشيوعي، و قد عبر عن ذلك **جورج كينان** George Kennanعام 1947 بقوله:" المبدأ الأساسي لكل سياسة أمريكية تجاه الاتحاد السوفييتي على المدى البعيد يجب أن ترتكز على احتواء الاتجاهات التوسعية السوفييتية، و يكون ذلك بحذر وصرامة ". [2]

و كان أول ما نتج عن سياسة الاحتواء مشروع مارشال للمساعدات الاقتصادية في جوان 1947 و الذي كان موجها بالخصوص إلى دول غرب أوروبا كمجال نفوذ للولايات المتحدة الأمريكية.

و بعد أن فجر الاتحاد السوفييتي القنبلة الذرية في 1949 ، و انتقل الحكم في الصين إلى الحزب الشيوعي، ثم الحرب الكورية في1950 التي دخلت فيها الصين لصالح الشيوعية، فقد بدا أن تصور الرئيسTruman

عن الخطر الشيوعي أكثر واقعية و عقلانية .و كرد فعل على ذلك و استمرارا في سياسة الاحتواء تورطت الولايات المتحدة لما يقارب عشرين سنة .في **فيتنام** و خرجت منها مهزومة عام1975 . [3]

كما عرفت الفترة (1961- 1969)عودة الديمقراطيين إلى الرئاسة مع **جون كنيدي John F.Kennedy (1961- 1963)**و خلفه **ليدون جونسون Lydon Johnson (1963- 1969)** وقد ساهمت حرب **فيتنام في تقسيم الرؤية السياسية في الإدارة الأمريكية بين ما عرف بالصقور المدافعين عن مواصلة و استمرار التدخل الأمريكي، الحمائم الذين يرغبون في السلام(1)** ، و في الفترة **استخدمت إدارة الجمهوري ريتشارد نيكسون Richard Nixon**

[1] ، احمد امين و مجدي كامل مترجمان، " **المنازعات الدولية : مقدمة للنظرية** ، القاهرة ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية ، 1997 ، ص 158 .

[2] مصطفي صايج ، مرجع سايق، ص 48 .

[3] مصطفي صايج، المرجع السابق ، ص 51 .

سياسة الوفاق كوسيلة لتحقيق أهداف سياسة الاحتواء غير أن استمرار السوفييت في بناء قوم قادهم إلى التورط في أفغانستان الأمر الذي أدى إلى القضاء على سياسة الوفاق بين العملاقين[1].

بعد استقالة هذا الأخير على إثر ما عرف بفضيحة ال :**ووتر غايت Watergate** تولى **جيرالد فورد** Gerald Ford الرئاسة الأمريكية و تم تعيين **هنري كيسنجر Henry A. Kissinger** على رأس الدبلوماسية الأمريكية، و بعدها وصل الديمقراطي **جيمي كارتر Jimmy Carter (1977- 1981) إلى الحكم حيث جاء بما عرف** فيما بعد ب : مبدأ **كارتر** 1979 و الذي جاء فيه:

" تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أية محاولة سوفييتية تستهدف السيطرة على منطقة الخليج اعتداء على مصالحها الحيوية... ، و ستقوم برد هذا (العدوان بشتى الوسائل لديها بما في ذلك القوة المسلحة)" .

و ترجع توجهات كارتر إلى الرئيس الأمريكي الأسبق **إيزنهاور** الذي أعرب عن نفس التوجه عند البدايات الأولى للحرب الباردة.

و في آخر مراحل الحرب الباردة ومع عودة الجمهوريين إلى الرئاسة مع **رونالد ريغان** في الفترة **(1981-1989)**، بدأت السياسة الخارجية تؤسس لرؤية عالمية أحادية قائمة على فكرة نشر النموذج الأمريكي بالجمع بين القوة العسكرية و نشر مبادئ السلام و الديمقراطية الرأسمالية، و هذا مع وضع المصالح القومية الأمريكية فوق كل اعتبار[2].

و رغم تعدد الآراء حول السياسة الخارجية الأمريكية خلال هذه الفترة، إلا أن هناك توجه عام نحو اعتبار أن سياسة الاحتواء كانت السبب الرئيسي في نهاية الحرب الباردة لصالح الولايات المتحدة، كما يذهب إلى ذلك G.Kennan و غيره.

وقد عرفت مرحلة ما بعد الحرب الباردة مجيء ثلاثة رؤساء هم على التوالي :الرئيس الجمهوري **جورج بوش** George Bush ثم الرئيس الديمقراطي **بيل كلينتون Bill Clinton ثم الرئيس جورج وولكر**

[1] جوزيف ناي، مرجع سابق ص 170.
[2] مصطفي صايج، مرجع سابق ، ص 49 .

بوش .Bush G.W ثم عودة الديمقراطيين مع باراك أوباما B.Obama في و قد وجدت الولايات المتحدة نفسها في وضع دولي عبّر عنه كراوثمر Krauthmer و هو أحد المحافظين الجدد بقوله: "إنه انعطاف حاسم في التاريخ لم يشهد له مثيل منذ انهيار روما، إنه تحول جديد غريب تماما إلى حد أننا لم نملك أية فكرة عن التعامل معه [1]

وسوف نأتي على تفصيلات هذه المرحلة المهمة و الأساسية في دراستنا عندما نتناول دلالات نهاية الحرب الباردة بالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية في هذه الدراسة.

➢ صناعة السياسة الخارجية الامريكية.

يمكن ان نميز بين مجموعتين تساهمان في عملية صنع القرار في السياسة الخارجية المؤسسات الحكومية والمؤسسات غير الحكومية .

✓ المؤسسات الحكومية:

ان حديثنا عن المؤسسات الحكومية ودورها في صنع السياسة الخارجية سيكون حديثا من خلال الهيكل الامريكي لمحاولة تنوع عملية صنع السياسة الخارجية من خلال:

ان اول خطوة يبدا بها صنع القرار هي "مشروع القرار" حيث تتقدم الحكومة ممثلة برئيسها بالمشروع الى السلطة التشريعية (الكونغرس) وفي الحكومة تبدا فكرة المشروع اما بمبادرة من رئيس الحكومة او من احد وزراته او مستشاريه سواء نتيجة لمبادرتهم الذاتية او نتيجة لطلب تقدمت به حكومة اجنبية . وعادة ما يكون لرئيس الدولة دورا بارزا في صناعة القرار السياسي ويعتبر الرئيس الامريكي المسؤول الاول عن وضع السياسة الخارجية ويخول الدستور لرئيس الجمهورية المبادرة في مسائل السياسة الخارجية خاصة فيما تضمنته المادة الثالثة البند الثاني من صلاحيات عمل اتفاقيات تعيين السفراء

[1] نانيس مصطفى خليل،" **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية**" السياسة الدولية، العدد 127 ، 1997جانفي ، ص 28

والوزراء والقناصل وغيرهم وان كان ذلك قد جاء مشروط بالحصول على مشورة وموافقة الكونغرس على ان الرئيس يمكنه من مواجهة التيارات المعارضة في الكونغرس اذا ما لزم الامر .[12]

وللرئيس مهام عديدة يمارسها بواسطة عدة اجهزة على رأسها الوزارة والمكتب التنفيذي للرئيس بالنسبة للوزارة فهي تضم مجموعة من الوزارات التي يعينون على راسها ويقر مجلس الشيوخ اختيار الرئيس لسكرتيرين وله في نفس الوقت الحق في اقالة هؤلاء بلا قيد او شرط .

ويساعد الرئيس الامريكي في جميع المعلومات اللزمة وتنسيق وضع السياسة الخارجية اجهزة مختلفة على راسها مجلس الامن القومي ويضم وزارة الخارجية والدفاع ورئيس اركان الجيش ومدير الوكالة المركزية للمخابرات ويغذي المجلس بالمعلومات والبحوث والبدائل حول المشاكل السياسية والدفاعية فريق من المتخصصين يراسهم مستشار الرئيس لشؤون الامن القومي .

وكالة الاستخبارات (CIA):

انشاة هذه الوكالة في عام 1947 م ويتولى الرئيس تعيين مديرها بعد موافقة مجلس الشيوخ وتقوم وكالة المخابرات المركزية بثلاث وظائف رئيسية هي تنسيق كافة المعلومات الخاصة بالسياسة الخارجية التي ترد من وزارتي الخارجية والتي ترد من وزارتي الخارجية والدفاع وغيرهما من اجهزة المخابرات .

- ✓ تحليل وتقييم هذه البيانات .
- ✓ اطلاع الرئيس ومجلس الامن القومي بالمغزي السياسي على ضوء تقييمها للبيانات .[1]

و تلعب الوكالة المركزية دورا هاما في السياسة الخارجية ويكون لها احيانا وجهة نظر خاصة تختلف في احيان كثيرة مع وزارة الخاريجة ووزارة الدفاع، وتعطيها تبعتها المباشرة لرئيس الجمهورية مركزا متميزا في الجهاز التنفيذي الامريكي .[2] والوكالة المركزية ليست الوحيدة في مجال المخابرات فهناك وكالة الامن القومي وتضم عددا من الموظفين اكبر من موظفي الوكالة المركزية في مجال التقاط المعلومات ثم

[1] [2]-سمير كرم ، صناعة القرار في السياسة الخارجية ، نقل عن الموقع الالكتروني http:/ www.tomohna.net /vb/shouth read.php

[2] - "**نضام الحكم في و.م.ا**" ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية ،1996 ،ص90 جابر سعيد عوض مترجما،

تشكيله للمساعدة في خوض الحروب الباردة وقد كان التركيز الاساسي منصبا على الاتحاد السوفياتي وحلفائه الشيوعيين وقد ذهب صناع السياسة الأمريكيون الى حد الاهتمام بالعالم الثالث بما في ذلك المنطقة العربية لجمع المعلومات والتحليلات التي كانت في كثير من الاحيان ان لم تكن دائما توضع في سياق استراتيجية الحرب الباردة وقد ساهمت استراتيجية الحرب الباردة في تعقيد المسالة فقد يؤدى اخطاء معلومات استخبارية ضعيفة ومشوهة احيانا الى كوارث في مجال السياسة الخارجية الامريكية .

- **مجتمع المخابرات الامريكية**:هو مجموعة مكونة من 13 وكالة وهيئة حكومية تعمل في مجال انشطة المخابرات المتنوعة ويراس تلك المجموعة رئيس وكالة المخابرات المخابرات المركزية ويعاونه هيئة ادارة مجتمع المخابرات ومجلس وكالة المخابرات المركزية، وكالة مخابرات الدفاع، وكالة الامن القومي، مخابرات القوات الجوية، مخابرات الجيش، مكتب مخابرات البحرية، مخابرات وزارة الخارجية، مكتب التحقيقات الفدرالي، [1]

و C.I.A تعمل على المستوى القومي ويمتد نشاطها الاساسي خارج الولايات المتحدة الامريكية لتشمل كل دول العالم وتنفذ كافة انواع انشطة المخابراتي كافة المجالات وفي معظم دول العالم ويتوفر لديها، امكانياتها، سواء كانت تكنولوجية او مادية او بشرية، كما انها تحتوى على ادارات جغرافية متخصصة لكل ادارة اقليم جغرافي محدد يجيد لغة وثقافة ويعمل به عدد كبير من الخبرات المتخصصين في كافة المجالات بالإضافة الى متابعة التطور العلمي والتكنولوجي لاسيما نظم التسلح ومتابعة اسلحة الدمار الشامل، كيف تنتج؟ كيف تذهب؟ وكيف تنتشر؟. [2]

جماعات الضغط والمصالح:

[1] محمود خلف " الهيكل التنظيمي والمهام الرئيسة : اجهزة المخابرات الامريكية " مجلة السياسة الدولية ، العدد 154 ، اكتوبر 2003 ،ص326

[2] المرجع السابق ، ص 327

تعمل جماعات المصالح على تحقيق اهدافها في التأثير على السياسة العامة للحكومة من خلال ممارسة الضغط على المسؤولين العموميين وهي تظم افرادا لديهم اتجاهات واهداف مشتركة بالنسبة لقضايا محددة يحاولون معا التأثير في قرارات الحكومة لتحقيق تلك الاهداف وذلك اما عن طريق:

- ✓ مقابلة المشرعين والموظفين العموميين .
- ✓ او ممارسة الضغط على صانعي السياسة باستخدام اساليب غير مباشرة بما في ذلك وسائل الاعلام

ويمكن تصنيف هذين الاسلوبين باعتبار احدها يشكل اسلوبا مباشرا والاخر غير مباشر.

اولا: الاساليب المباشرة: تتضمن التأثير على اعضاء المجالس التشريعية وجمع المعلومات في تقييم سلوك اعضاء السلطة التشريعية، وتقديم يد العون والمساعدة في الحملات الانتخابية، ويتم التأثير على اعضاء المجلس التشريعي عن طريق "اللوبي" وهو يعرف بانه ممثل لإحدى جماعات المصالح وتتقاضى اجرا على ذلك .[3]

وجاء مصطلح اللوبي من الممارسة التاريخية للمواطنين الذين يتصلون بالممثلين التشريعيين، او الانتظار خارج الردهات لقاعات التشريع في سبيل اجراء المقابلات الخاصة مع المسؤولين الحكوميين، او احيانا القيام بالشهادة امام لجان الكونغرس او الاجهزة التنفيذية، الى جانب اقامة علاقات اجتماعية مع المشرعين بهد كسب ثقتهم وايضا مناقشة ما يمكن تقديمه من اسهامات في الحملات الانتخابية مع المشرعين .[1]

ثانيا: الاساليب غير المباشرة: تستخدم جماعات المصالح اساليب غير مباشرة للتأثير يتناول من خلال اقناع الجماهير بأهمية قضاياهم وعداتها، مثل الاعلانات في المجلات والصحف او رعاية البرامج التلفزيونية والاذاعية.

ان جماعات الضغط تقر أي حد ما من اهم الوسائل التأثير على الراي العام على الحكومة فمن خلال تحركات وتحليلات تلك الجماعات المتنافسة يتم التأثير على عملية اتخاذ القرار في النظام الامريكي،

[3] جابر سعيد عوض ، مرجع سابق ، 91 .
[1] لاري الوتر المرجع السابق ص 93 .

فقد اصبح لجماعات الضغط دور رئيس كوسيط سياسي معبر عن الراي العام خاصة او 65% تقريبا من الشعب الامريكي يتنمون بشكل رسمي لإحدى هذه الجماعات. ففي ظل الضعف النسبي للأحزاب وتفاقم شعور عام بعدم اهليتها بالثقة، تشجيع جماعات الضغط فرصة تمثيل مصالح الشرائح المختلفة مما يعوض عن احدى نقاط ضعف النظام الامريكي القائم على المثيل الجغرافي .[2] ويجمع بين جماعات الضغط والمصالح الامريكية هذه عناصر من بينها الاعضاء حيث ان الافراد عادة ما ينتمون لعدة جماعات ضغط مما يخلف نوعا من التشابك بينهم كما ان الاقليات المسيطرة لجماعات الضغط غالبا ما تنتمي لنفس الطبقة وان مصالحها السياسية والاقتصادية تتطابق لحد بعيد .[3]

- **الية صنع القرار:**

ان صناعة السياسة الخارجية الامريكية تتم من خلال عملية معقدة يشارك فيها العديد من الاجهزة الحكومية والاعداد الكبيرة من القوى ذات المصالح والاهداف المتباينة كما تتصف تلك السياسة ايضا بكونها تصاغ امام اجهزة الاعلام ومشاركة الكونجرس والراي العام وجماعات الضغط الخاصة، فالرئيس الامريكي هو المحرك الاول لعملية اتخاذ القرار السياسي والمشرف على ادارة السياسة الخارجية بينما يعتبر الكونجرس الجهاز المسؤول عن تحديد الاطار العام لسياسة امريكا الخارجية والجهة التي تقوم بتوفير المال اللازم لتنفيذها ونتيجة لتزايد اهتمام الراي العام بالسياسة العامة للدولة وتراجع مصداقية الرئيس والكونجرس واتجاه المعارضة في كل الحالات تقريبا الى استغلال امكانيات وسائل الاعلام لعرض وجة نظرها، لم يعد بإمكان الرئيس تبني سياسة محدودة وممارستها لفترة طويلة دون استحواذ تلك السياسة على رضا الاغلبية الشعبية .[1]

ويتمتع صانعوا القرار بنفوذ هائل في صنع السياسة الخارجية كما يزداد تاثير صانعي القرار على الراي العام في اوقات الازمات في حين يميل الراي العام الى الالتفاف حولهم في تلك الاوقات، ومن السهولة

---

[2] سليم بكر " **السياسة الامريكية والعرب** " شؤون عربية ، العدد 157 ، مارس 1992 ، ص 69 .

[3] اسيا الميهي **" الراي العام السياسي الخارجية الامريكية"** ، السياسة الدولية العدد 127 ، جانفي 1997 ، ص 89 .

[1] لاري الوتيز ، مصدر سابق ، ص 68 .

لمكان توصية الراي العام الى ان ادراك صانع القرار للراي العام بعض ضوبط معينة على عملية صنع السياسة الخارجية.[2]

2- محددات السياسة الخارجية الأمريكية

2-1- المحددات الداخلية

نقصد بمحددات السياسة الخارجية الأمريكية، تلك العوامل الداخلية والخارجية و الجهات الرسمية و غير الرسمية، المباشرة و غير المباشرة والتي لها دور و تأثير نسبي في عملية السياسة الخارجية في مختلف أطوارها، و تمثل هذه المحددات من الناحية المنهجية المتغيرات المستقلة في النسق العام للسياسة الخارجية، و سنحاول تقديم هذه المحددات من خلال تقسيمها إلى ثلاث مجموعات على النحو التالي:

- **المحددات الدستورية (البنى الرسمية):**

تتمثل في السلطتين التشريعية(الكونغرس) (و التنفيذية) الرئيس كمؤسسة ، و هما الجهتين اللتان خولهما الدستور الأمريكي مهمة رسم وتنفيذ جميع السياسات بما فيها السياسة الخارجي، لكن أي الجهتين لها سلطات أكبر في مجال السياسة الخارجية ؟ من الناحية الدستورية نجد أن الاطلاع على نص وثيقة الدستور يقودنا إلى الاعتقاد بأن الكونغرس أوسع سلطة من الرئيس، و ذلك من خلال ما جاء في القسم الثامن من المادة الأولى بصيغة عامة و مطلقة عل ى أن تمنح جميع السلطات التشريعية للكونغرس[3]، و كذلك ينص الدستور في نفس المادة على أن للكونغرس سلطة تنظيم التجارة مع الدول الأجنبية و إعلان الحرب و التفويض برد الاعتداء و إقرار الميزانية العامة للدولة، كما قيدت من جهة أخرى سلطة الرئيس في عقد المعاهدات بموافقة ثلثا أعضاء مجلس الشيوخ الحاضرين[14]، و

[2] : محمد بن احمد المفتن ، محمد سليم ، مترجمان " **تفسير السياسة الخارجية** " ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات، 1989 ، ص 105 .
[3] نفس المرجع ، ص 30 .
[4] وثيقة الدستور الامريكي ، المادة الاولي القسم الثاني

مع هذه السلطات المخولة للمؤسسة التشريعية يبدو أن مؤسسة الرئاسة لا تلعب إلا دورا هامشيا يتعلق بتنفيذ ما يمليه الكونغرس على السلطة التنفيذية و حسب.

غير أنه من زاوية أخرى ومن الناحية الواقعية نجد على أن للرئيس دورا مهما و حاسما في كثير من الأحيان خاصة في مجال السياسة الخارجية، و يرجع السبب في ذلك إلى جملة من الاعتبارات منها ما هو دستوري ومنها ما يتعلق بطبيعة مؤسسة الرئاسة. فمن حيث الاعتبارات الدستورية، يحتل الرئيس أعلى هرم السلطة التنفيذية، وتعتبر هذه الأخيرة تابعة لسلطته، كما يعتبر الرئيس القائد الأعلى للقوات المسلحة، ومن ناحية أخرى فقد تمت صياغة الدستور ببعض العبارات الغامضة و المرنة عن (،)الرئيس لتعطيه مساحة من الحرية للتجاوب مع التغيرات الداخلية والدولية، وكثيرا ما أدت هذه المرونة في الدستور الأمريكي إلى صراعات و أزمات بين الرئيس و الكونغرس، لعل أبرزها الحرب الكورية و حرب فيتنام حيث لم تكن معلنة من طرف الكونغرس المخول بإعلان الحرب بل حدثت نتيجة توسع سلطة الرئيس.

أما من حيث طبيعة مؤسسة الرئاسة أو ما يعرف بالمكتب التنفيذي للرئيس فنجد أن الرئيس يشكل الجزء الظاهر فقط من إدارة ضخمة في البيت الأبيض الذي يحتوي على عشرة آلاف مستشار من ذوي العقول المبدعة و الخبرة المتميزة في شتى المجالات ، يعملون ضمن إطار مؤسساتي محكم التنظيم. وتتوزع أعباء السياسة الخارجية في هذه الإدارة بين أربعة مواقع رسمية[1]، أولها الرئيس و هو عقدة القرار، و وزارة الخارجية و هي مؤسسة العلاقات و الجناح التنفيذي، ومجلس الأمن القومي وهو مركز التخطيط الاستراتيجي و المشرف على المؤسسات الأمنية والاستخباراتية، و وزارة الدفاع التي تملك القرار فيما يخص الانتشار العسكري.

إن واقع السياسة الخارجية الأمريكية يشير إلى أن السِمة البارزة هي تزايد دور مؤسسة الرئاسة على حساب الكونغرس، ويرجع ذلك إلى الخبرة التي اكتسبها الجناح التنفيذي منذ إدارة الرئيس

[1] هالة ابو بكر سعودي ، " **السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربى الاسرائيلى** " ، 1997 -1973 بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 2، جوان 1986 ، ص 102

Washington خاصة في أوقات الأزمات، فكانت الممارسة المستمرة و المتكررة لإدارة السياسة الخارجية سببا في تقوية سلطة الرئيس و تدعيمها في هذه المجالات.

و هكذا نرى أن الدستور الأمريكي قد أدام الصراع على السلطة بين الكونغرس و الرئيس، و خاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، و نتيجة لذلك يبرز دور العوامل الموازنة و التي تقوم بتقريب وجهات النظر بين الطرفين، أو تعمل على دعم توجه طرف على حساب طرف آخر و ذلك حسب طبيعة العلاقات و المصالح التي تتحرك بدافعها هذه الكيانات، والجهات التي تعمل لصالحها[1].

- **المحددات الداخلية غير الرسمية:**

يلعب الجانب غير الرسمي دورا مهما في بلورة خيارات السياسة الخارجية الأمريكية، وينبع ذلك من موقعه ودوره ومكانته في مجتمع الأمريكي بصفة عامة ، والأهداف التي تسعى إليها هذه البنى غير الرسمية بصفة خاصة . وتختلف التسميات التي تطلق على هذه الفعاليات باختلاف الدراسات التي تعرضت لها، فأحيانا نجد مصطلح الجماهير كتعبير عن) الرأي العام، الإعلام، جماعات الضغط و المصالح،(... ،و أحيانا نجد عبارة الرأي العام كتعبير عن) جماعات الضغط، الإعلام، النواب، النخب المفكرة، الانتخابات (ويقصد بها هنا الجهات التي تصنع الرأي العام. فنلاحظ أن هذا الجانب من جهات التأثير في السياسة الخارجية يتميز بالمرونة و عدم الوضوح من الناحية المفاهيمية، مما يستدعي منا تناوله بشيء من التحديد والتفصيل حتى يسهل علينا معرفة مستوى وحدود الدور الذي تمارسه هذه القوى المجتمعية في المسرح السياسي الأمريكي، و ذلك بما يناسب الإطار العام لموضوع الدراسة[2].

واستنادا إلى ذلك نرى أن هناك ثلاث جهات غير رسمية يمكن أن تكون لها قيمة تفسيرية وتحليلية في السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي وهي:

أ .جماعات المصالح.

ب .وسائل الإعلام.

[1] هالة ابو بكر سعودي ، مرجع السابق ، ص 102 .
[2] هالة ابو بكر سعودي ، مرجع سابق ، ص 103

ج .الرأي العام الأمريكي.

أ.جماعات المصالح:

يشير مصطلح جماعات المصالح إلى تلك المنظمات غير الحكومية سواء كانت في شكل نقابات أو اتحادات و جمعيات ذات عضوية اختيارية التي تحاول التأثير على مخرجات العملية السياسية عن طريق فرض مطالب على النظام السياسي، و تعكس هذه المطالب الأهداف العامة لأفراد هذه الجماعات.[1] و تتمثل بدرجة كبيرة في الجماعات المؤيدة لإسرائيل التي تؤثر في السياسة الخارجية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي.

يعتبر دخول هذه الجماعات في عملية السياسية الخارجية الأمريكية وتصاعد تأثيرها ظاهرة حديثة نسبيا في تاريخ السياسة الخارجية الأمريكية، و بينما يندر أن يكون التأثير السياسي لهذه الجماعات مرئيا لعامة الناس فإن صناع السياسة يدركون فعالية هذه الجماعات، ولهذا فهم يتبعون السياسات التي تحظى برضاها أو على الأقل بسكوتها .

ومن أبرز هذه الجماعات كما أشرنا الجماعات العرقية اليهودية أو ما يعرف باللوبي الإسرائيلي الذي صار من أبرز المؤثرين في السياسة الخارجية الأمريكية منذ بدايات قيام إسرائيل، و ذلك من خلال تواجده في العديد من المواقع الحساسة على المستوى الرسمي وغير الرسمي، من أجل التأثير على صانع القرار الأمريكي حتى يتخذ قرارات فعلية لصالح اليهود في أمريكا، و لصالح إسرائيل في مختلف قضايا الشرق الأوسط.

وهناك بالمقابل جماعات المصالح المؤيدة للعرب و التي لا تكاد تلعب دورا يذكر مقارنة بالجماعات اليهودية، حيث يقتصر دورها على مجرد انتقاد سياسات كل من إسرائيل و الولايات المتحدة[2]، هذا فضلا عن كونها قليلة العدد و أقل تنظيما.

---

[1] هالة ابو بكر سعودي ، المرجع السابق ، ص104 .

[2] فواز جرجس،" **السياسة الخارجية تجاه العرب ":كيف تصنع؟ و من يصنعها؟**، بيروت، .مركز دراسات الوحدة ،ط2 2000 ، ص 91 .

ب . وسائل الإعلام:

تعتبر وسائل الإعلام القناة الأساسية الفعالة و القريبة و السريعة للاتصال بين الجماهير و الساسة، خاصة في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة، فمن خلال الإعلام يرشح الرؤساء و النواب أنفسهم و يلقون خطابتهم ويتجادلون، وتثار القضايا السياسية بين ا لحكومة و الجمهور، ويثير الإعلام قضايا أكثر من أخرى، وبالتالي يكون رأيا عام، ولذلك تعتبر العديد من الآراء أن الإعلام من أهم الأدوات التي يعتمد عليها في تكوين الرأي العام، سواء على المستوى المحلي أو العالمي.

و تتميز العلاقة بين صناع القرار و أجهزة الإعلام بالحساسية الشديدة ، فأحيانا لا تكون وسائل الإعلام في خدمة توجهاهم ومشاريعهم السياسية، فكثيرا ما قامت الجهات الإعلامية المختلفة في الولايات المتحدة و خصوصا المستقلة منها بنشر فضائح السياسة الخارجية، و تعتبر فضيحة Watergate خير مثال على ذلك.

من جهة أخرى نجد أن صناع القرار يعتمدون و بشكل أساسي على الإعلام من أجل دعم توجهاتهم الخارجية و إضفاء الشرعية عليها، لذلك نجد المؤسسات الإعلامية التي تدعم التوجه السياسي السائد أقوى من المعارضة، فالمشهد الذي صنعه الإعلام عن أحداث11 سبتمبر، أعطى قوة أكبر لشرعية الحرب الأمريكية على الإرهاب.فالتأثير الذي تمارسه وسائل الإعلام لا يقل درجة عن تأثير جماعات الضغط القوية التي بدورها تعتمد على الإعلام كسلاح قوي .لذلك فإن الحكومة الأمريكية لا تستطيع الاستغناء عن الإعلام سواء الذي يقف في صفها ويروج لسياساتها، أو الإعلام الذي ينتقدها ويكون رأيا مضادا لتوجهاتها[1].

ج . الرأي العام:

إن الحديث عن الرأي العام الأمريكي يعني الحديث عن أكبر قوة جماهيرية في امجتمع الأمريكي، هذا المجتمع الذي يتميز بميزتين أساسيتين، الأولى أنه مجتمع مهاجرين و الثانية انه مجتمع متنوع ، مما

[1] نانيس مصطفي خليل ، مرجع سابق ،ص40 .

أدى إلى خلق نوع من السطحية و عدم الوضوح في الهوية بسبب غياب القواسم المشتركة بين مختلف شرائحه، هذا التذبذب جعل اهتمام المواطن الأمريكي بالسياسة الخارجية اهتماما فردانيا، يقتصر على انعكاساتها الاقتصادية التي تنعكس بدورها على وضعه المعيشي.

وفي نفس السياق فإن هناك اتجاها عاما مفاده أن اهتمام الرأي العام بالشؤون الخارجية كان عرضيا بشكل كبير و متعلقا بأزمات دولية خاصة، و إذا أخذنا في الاعتبار حقيقة أن معرفة الجمهور بمسائل السياسية الخارجية بقيت منخفضة نسبيا، فإن مقدرته على التأثير في هذه السياسة بقيت ضعيفة هي الأخرى.

و تثير هذه العلاقة الضعيفة للرأي العام بالسياسة الخارجية الأمريكية مشكلة بارزة تتمثل في التعارض بين مبادئ الديمقراطية و ما تفرضه من ضرورة احترام الرأي العام من ناحية، و فعالية السياسة الخارجية من جهة أخرى .

و يبقى أن نشير إلى أن هناك دورا غير مباشر يلعبه الرأي العام و يتمثل في استطلاعات الرأي حول بعض القضايا، وأهم منه المشاركة في الانتخابات و بعض مؤسسات المجتمع المدني[1].

إن أهم ملاحظة يمكن أن تسجل حول البنى غير الرسمية في السياسة الخارجية الأمريكية هي أنها مستقلة عن بعضها البعض و عن البنى الرسمية الدستورية بشكل أو بآخر، غير أنه لا يمكن أن ننفي وجود علاقات اعتماد متبادل فيما بينها، وعلاقات تداخل تفرضها ظروف وجودها و وظائفها المختلفة.و من الناحية النظرية، فإنه في بلد ديمقراطي مثل الولايات المتحدة يفترض أن دور هذه المحددات يتعاظم في إطار ممارستها لحرياتها السياسية والمدنية، و هناك ميزة أخرى تشترك فيها جميع الفعاليات الرسمية و غير الرسمية ، و هي وجود مجموعة من القواسم المشتركة التي تتف ق حولها و تعتبرها من القيم الأساسية في ممارساتها، و تتضمن ثلاثة مبادئ:

.1بقاء النظام السياسي الذي يحدده الدستور الأمريكي.

1 هالة ابو بكر سعود ، مرجع سابق ، ص 126
2 .اميمة جعفر عمر،مرجع سابق،ص105

.2عدم تفشي الفوضى في التركيبة السياسية للمجتمع الأمريكي.

.3عدم ظهور الأمراض الاجتماعية التي تسبب نوعا من الفوضى في النظام السياسي و الاجتماعي

إذن يشترك في صنع السياسة الخارجية الأمريكية عدة هيئات رسمية و غير رسمية مثل2

الكونغرس الذي يضم مجلس النواب و مجلس الشيوخ، و مؤسسة الرئاسة التي تضم الرئيس و وزارة الخارجية و البنتاغون و مجلس الأمن القومي و مؤسسات الرأي و الفكر التابعة للبيت الأبيض، و الأفراد والمنظمات و وسائل الإعلام و الجماهير ، كل حسب موقعه و درجة تأثيره و طبيعة الأهداف التي يعمل من أجلها[1].

2-2- المحددات الخارجية

- **محددات البيئة الخارجية:**

بداية تتسم البيئة الخارجية بالتعقيد و التغير المستمر وعدم الوضوح ، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها و التعامل معها فضلا عن التحكم في معطياتها . و عموما تمثل البيئة الخارجية مجمل المتغيرات والعوامل الإقليمية و الدولية التي يكون لها دور و تأثير مباشر أو غير مباشر في قرارات و توجهات السياسة الخارجية الأمريكية على اعتبار أن هذه البيئة هي المحيط الذي توجه نحوه هذه السياسة.فالنظام الدولي و الإقليمي سواء من حيث البنية أو من حيث طبيعة التفاعلات و القيم السائدة فيه و الفواعل التي تتحرك ضمنه ، و كذا سلوكات مختلف الوحدات المشكلة له ، يشكل جانبا مهما له أثره البارز في السياسة الخارجية للولايات المتحدة كدولة عظمى .و يبدو هذا الأثر ذو وجهين مختلفين حسب الخصائص العامة للبيئة الدولية[2].

فمن جهة، تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا مدعما لبعض خيارات السياسة الخارجية في بعض الحالات، مثل الحالات التي يكون فيها صراع، أخطار ، تهديدات على المستوى الدولي أو الإقليمي، أو بتعبير أشمل تكون حوافز الفعل الخارجي مدركة و عقلانية لدى صانع القرار، و في مثل هذه الحالة

[1] هالة ابو بكر سعود ، مرجع سابق ، ص 127

[2] اسيا الميهي ،" **الرائ العام في السياسة الخارجية الامريكية** "، السياسة الدولية ، العدد 127 ، جانفي 1997 ، ص 86 .

يكون العدو أو التهديد الخارجي واضحا والأهداف الاستراتيجية محددة وبالتالي تصبح خيارات السياسة الخارجية أكثر عقلانية و ذات أولوية لدى مختلف عناصر البيئة الداخلية في المستويين الرسمي و غير الرسمي، و يصبح من السهل على صناع القرار كسب الدعم المادي و الجماهيري و من ثم تمرير سياستهم و توجهاتهم الخارجية ، وتمثل سياسة الاحتواء خلال الحرب الباردة مثالا على ذلك.

و من جهة أخرى قد تكون معطيات البيئة الخارجية عاملا معرقلا يقف في وجه صناع القرار، خاصة في حالات الاستقرار الدولي و الإقليمي، و هنا تتراجع مكانة السياسة الخارجية لتصبح الأولوية لقضايا السياسة الداخلية، و يقل بذلك هامش المناورة لدى المختصين بالسياسة الخارجية خاصة لدى الجناح التنفيذي المطالب بتقديم تبريرات أكثر إقناعا تجاه الأوساط الداخلية الرسمية و غير الرسمية، و تعتبر فترة ما بعد الحرب الباردة مثالا مناسبا على ذلك، حيث زال الخطر الشيوعي و زالت بذلك التبريرات الإيديولوجية و الاستراتيجية و زاد بالمقابل الضغط على الجهات المعنية برسم و تنفيذ السياسة الخارجية[1].

[1] اسيا الميهي ، مرجع سابق ، ص 87 .

المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية

عند الحديث عن محددات وأهداف السياسة الخارجية الروسية، فيمكن القول بأن روسيا شأنها شأن الدول العظمى، توازن بين المحددات المحلية والدولية، وبين الاعتبارات الداخلية والخارجية، بل وتسعى لأن تجعل سياستها الخارجية بما يتفق ومصالحها الداخلية، فروسيا في صياغتها لإستراتيجيتها لم تعتمد فقط على العامل الإنساني والجيوبوليتيكي، وإنما ركزت أيضا على المتغير الاقتصادي، النظام السياسي و العامل العسكري وما لديه من قدرة تأثيرية سواء كانت من ناحية الكم أو النوع ، فالمتغير العسكري يعد من أهم الوسائل التي تنتهجها الدولة في الحفاظ و ضمان أمنها القومي.[1]

1- محددات السياسية الخارجية الروسية الداخلية.

تعد المحددات الداخلية من أهم عوامل تكوين أي إستراتيجية، فاتساع المساحة والطبيعة البشرية وخصوصية التقاليد الاجتماعية والموقع الجغرافي وكذا الجانب الاقتصادي والعسكري من أبرز محددات لتكوين أي إستراتيجية والإستراتيجية الروسية كغيرها من الإستراتيجيات تهتم بهذه المتغيرات.

- المتغير الجغرافي :

تعد المتغيرات الجغرافية ، لاسيما الموقع الجغرافي ، عنصرا فاعلا في التأثير في السياسة الخارجية للدول، و على الرغم من تقلص أهمية الموقع الجغرافي بسبب التطور الحاصل في ميدان الأسلحة و وسائل الاتصال و المواصلات المعاصرة ، فإنه مازال يحتفظ بأهمية نسبية في الوقت الحاضر ، فهو ما يزال يؤثر في أفعال النخبة الحاكمة ، و إن كان هذا التأثير يتوقف على مدى إدراك أهمية هذا المتغير و تفسيره لدى صانع القرار ، و يعود هذا إلى سببين : أولهما أن الواقع الجغرافي للدولة يرتب

[1] _ أحمد عبد الله الطحلاوي،" **استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية** "، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.acrseg.org/16360 (20/01/2020)

أحيانا مجموعة أنماط سلوكية ثابتة نسبيا ، و ذلك بفعل تمتع الجغرافية بالثبات النسبي و الثاني هو دور الواقع الجغرافي في تحديد الواقع الاقتصادي و السكاني و النفسي لإحدى الدول ، و انعكاس ذلك على نوعية علاقتها بالدول الأخرى و لاسيما القريبة منها جغرافيا .

فتأثير المتغيرات الجغرافية على روسيا يكمن في موقعها الجغرافي الحالي التي تعد الوريثة للاتحاد السوفيتي السابق.[1] حيث تقع روسيا الاتحادية في نصف الكرة الأرضية الشمالي ، وتعد روسيا أكبر الدول ، حيث تبلغ مساحتها 4, 17075 ألف كيلو مترا مربعا ، الجزء الأوروبي من روسيا (يمثل ربع مساحة الدولة) يقع في أوروبا الشرقية ، و يسمى الجزء الأوروبي لروسيا أما المنطقة الواقعة شرق جبال الأورال (و تمثل ثلاثة أرباع مساحة الدولة) تسمى الجزء الآسيوي لروسيا ، و يقع حوالي 18% من أراضي روسيا في نطاق الدائرة القطبية الشمالية ، تطل روسيا على ثلاثة محيطات :المحيط القطبي المتجمد شمالا و الأطلنطي غربا و الهادي شرقا و لديها أطول حدود تبلغ 62,3 ألف كيلومترا ، منها 12,6 ألف كيلومترا من الحدود البرية و 37,7 ألف كيلومتر من الحدود البحرية .[2]

1 _ لمى مضر جرئ الإمارة ، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** ، (الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2005) ، ص 15

[2] _ (د.إ) ، انظر على الرابط الالكتروني التالي /ar .russia.edu.ru/russia/geo (16/04/2020)

الشكل04: يبين خريطة للموقع الجغرافي لروسيا .

Ressource : cite web : http://www.mapsofworld.com/russia

يتراوح مناخ روسيا بين رطب قاري في معظم روسيا الأوروبية ، و شبه قطبي شمالي في سيبيريا ، و مناخ قارص في القطب الشمالي ، تعتبر حالة التجمد السائدة في أغلبية سيبيريا العائق الأعظم أمام التنمية ، فضلا عن أن الظروف المناخية القاسية ، و التضاريس ، و بعد المسافة تعيق استغلال الموارد الطبيعية .[1]

و بهذا و من خلال نظرة واحدة إلى الخريطة سنلاحظ أن الموقع الجغرافي لروسيا الاتحادية هو موقع قاري بكل ما ينطوي عليه هذا الموقع من أسباب القوة و الضعف ، صحيح أن هذا الموقع يتيح لها مزايا إستراتيجية لا يستهان بها إلا انه ليس بالموقع الجغرافي المثالي من حيث السيطرة و بسط النفوذ

1_ مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص . 147 .

فقد حرمت البلاد من تأثير البحار ، كما حرمت من الموانئ الجيدة التي تطل على بحار دافئة صالحة و على صلة ميسورة بالعالم الخارجي ، و هي المعاناة نفسها للاتحاد السوفيتي .[1]

- المتغير السكاني :

يعتبر المتغير البشري من أهم مقومات قوة الدولة، إذ يمثل ركن من أركان قيام الدولة، فتعد الشعوب المتجانسة أقوى من الشعوب التي لا تعرف وحدة متجانسة. فوجود أي إختلاف مهما كانت ستقلل من قوة الدولة، كما تساهم العوامل الثقافية والسلوك السياسي في تحديد وإبراز السلوك المجتمعي ككل.[2]

تحتل روسيا من حيث السكان المرتبة الخامسة بعد الصين و الهند و الولايات المتحدة الأمريكية و إندونيسيا حيث بلغ عدد سكانها 148مليون و 800 ألف نسمة منهم 130 مليون ذو أصول روسية 73 % منهم يعيشون في المناطق الحضرية ، أكثر من 5 ملايين من التتار ، ما يقارب 4 ملايين من الأوكرانيين ، 1,7 مليون من تشوفاش و 1,7 مليون يهودي ، ما يقارب 1,3 مليون باشكير ، أكثر من مليون بيلاروسيين و أكثر من مليون من المولدفيين ، تعد روسيا مجتمعا متعدد الأعراق و تشمل أكبر المجموعات العرقية الروس بنسبة 81,5 % و التتار 3,8% و الأوكرانيين 3% ، التشوفاش 1.2% الباشكيرية 0,9% ، البلاروسيين 0,7% ، المولدفيين 0,7% و أكثر من 80% من السكان يتحدثون اللغة الروسية الأصلية ، أما عن اللغات الأخرى تستخدم في مناطق الأقليات العرقية ، كما أن لروسيا تنوع ديني تمثل في الديانتين الرئيسيتين الأرثوذكسية المسيحية و الإسلام ، يبلغ عدد المسلمين في روسيا 19 مليون مسلم فهي تعد ثاني أكبر ديانة في روسيا و معظمها في "باشكورتوستان" ، "داغستان

[1] _ مضر الإمارة ، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003 ، مرجع سابق** ، ص . 16 .

[2] _ (د.إ)، انظر على الرابط الالكتروني التالي :http://lbn.rs.gov.ru/ar/node/699 (13/02/2020)

"، "كباردا "، "بلكاريا"، "أوسيتيا الشمالية" ، "تتارستان" ، " أنغوشيا" و "الشيشان"[1] ، و قد واجه الكرملين عدد من القوميات الإسلامية في بعض جمهوريات الاتحاد السوفيتي سابقا و بخاصة في منطقة القوقاز ، مما انعكس سلبا على علاقاته معهم جميعا ، و خاض الحرب مرتين في الشيشان[2] (*)

و قد أدرك القادة الروس دور هذه الفئة المسلمة و ما تلعبه داخليا و خارجيا بانضمام روسيا إلى منظمة التعاون الإسلامي بصفة مراقب ، فضلا على أن الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " كان أول من اعترف رسميا بأن روسيا هي بلد إسلامي إضافة إلى أبعادها الأخرى حيث قال:[3] **" إن المسلمين في روسيا لديهم كل الحق للشعور بأنهم جزء من الأمة الإسلامية العالمية ، و أن روسيا كانت و لا تزال حليفا جيو سياسي للإسلام "** ، وما يلاحظ أن الرئيس " فلاديمير بوتين " قد واصل على منوال الرئيس " ديمتري ميدفيديف **" يوم أن قال[4] " إن روسيا بصفتها عضوا مراقبا في منظمة المؤتمر الإسلامي عازمة على مواصلة توسيع الحوار البناء مع العالم الإسلامي ، أنني متأكد من أن هذا الانخراط النشط سيسهم في خلق نظام أكثر إنصافا في العلاقات الدولية و حل النزاعات على الصعيدين العالمي و الإقليمي ".**[5]

1- المتغير الاقتصادي:

استطاع الاقتصاد الروسي بعد مراحل الإصلاحات التي مر بها ، و بالذات خلال العقد الأول من القرن الواحد و العشرين ، و اعتماده قواعد اقتصاد السوق و إنشاء قوة شرائية لدى المستهلكين و توفير الأرضية المناسبة لدعم متوسطي و صغار رجال الأعمال و خفض الضرائب ، أن يكون من بين اقتصاديات العالم جاذبية للاستثمارات المحلية و الأجنبية على السواء ، إن تسارع وتيرة التنمية

(*) حرب الشيشان : الأولى دارت بين روسيا و الشيشان بين ديسمبر 1994 و أوت 1996 أدت الى استقلال فعلي و ليس رسمي للشيشان عن روسيا ، أما حرب الشيشان الثانية شنتها روسيا على الشيشان في 26 أوت 1999 ، أنهت الحرب استقلال الشيشان الذي عقب الحرب الشيشانية الأولى .

[1] _ (د.إ)، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:
www.rusemb.org.uk/russiageography/ (17/04/2020)

[2] _ (د.إ) ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:
www/almustaqbal.com/v4/Article/aspx ?Type=NP&ArticleID=675507 (17/04/2016)

[3] _ رسلان غوربانوف ، عبد الله رينات محدوف ، **المسلمون الروس و سياسة روسيا الخارجية** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2012) ، ص ص.3،2.

[4] _ **المكان نفسه** .

[5] _ **المكان نفسه.**

الاقتصادية في روسيا و تعدد اختصاصات فروعها و ارتباطها مع اقتصاديات دول آسيا و أوروبا ، و اتساع نشاط الرأسمال الروسي العام و الخاص خارج حدود روسيا نقل الاقتصاد الروسي إلى مرحلة جديدة من الاندماج و التكامل ضمن الاقتصاد العالمي .[1]

رغم أن حجم الاقتصاد الروسي يبلغ نصف حجم الاقتصاد السوفيتي سابقا إلا أن الموجودات الاقتصادية و أصولها الثابتة في روسيا عظيمة الحجم ، و تملك روسيا كميات هائلة من الخامات التي تعتبر الأغلى في العالم و المطلوبة للصناعات الحديثة ، و تعتبر جبال " الأورال " الغنية بكميات هائلة من النفط و الغاز الطبيعي و الفحم و الأخشاب من أهم مناطق احتياطات الموارد الخام في روسيا ، مما يجعل روسيا في طليعة الدول الغنية في المواد الخام المختلفة ، و يعتبر النفط و الغاز من أهم مصادر العملة الصعبة لروسيا ، كما أن روسيا تنتج و تصدر العديد من المعادن الأخرى ، مثل الذهب و أنواع الوقود المختلفة ، و قد ورثت روسيا معظم الصناعات العسكرية للاتحاد السوفيتي السابق ، و تعتبر صناعة السلاح في روسيا أكبر المنتجات الصناعية المصدرة إلى العالم .[2]

أما عن النمو الاقتصادي فقد بلغ سنة 2002 ما يعادل 4,7% ليقفز سنة 2003 الى 7,3% والى 7,1 % سنة 2004 و 5,8% سنة 2005 ما يبين عودتها الى الساحة الاقتصادية الدولية غير أن هذا الرجوع تم بفعل الارتفاع الذي شهدته أسعار البترول و الغاز باعتبارهما يشكلان المصدر الاستراتيجي في الصادرات ، و هذا من خلال إنتاج بلغ 7,3 مليون برميل في اليوم الواحد من أوت 2003 ما جعل روسيا تحتل المرتبة الأولى في الإنتاج و ثاني أكبر مصدر للبترول الخام الشيء الذي يصنف روسيا ضمن قائمة الدول البترولية ، هذا بالنظر إلى الإدارة السياسية المعلنة لرفع إنتاجها إلى 150 مليون طن مع بداية 2020 و احتلال مرتبة المنتج و المصدر الأول للطاقة طوال القرن الواحد و العشرين ، كذلك تعتمد روسيا على هذه الموارد لتسديد الديون الخارجية بحيث تذهب 50 % من المداخيل لهذا الغرض

[1] _ لمى مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص . 149 .
[2] _ أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية** (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2011) ، ص ص 105 ، 106 .

، أيضا ترتكز الإستراتيجية الطاقوية الروسية على السوق الأوروبية حيث تزوده ب 50% من حاجياته من البترول كوسيلة لتنويع الزبائن و عدم البقاء تحت رحمة الزبون الأمريكي ، و تستحوذ روسيا على 26,7 % من احتياطي الغاز في العالم و بالتالي فهي تعتبر أول منج للغاز في العالم بنسبة 22.1 % من الإنتاج العالمي الشيء الذي يعتبر ورقة رابحة بالنسبة للقادة الروس خاصة في الوقت الذي تعرف فيه منطقة الشرق الأوسط حالة من عدم الاستقرار .كما قام الرئيس " فلاديمير بوتين" في 16 ماي 2003 بتطوير الروابط الاقتصادية مع "دول كومنولث الدول المستقلة " (*).[1]

و بفضل الأسعار المرتفعة لبرميل النفط كان نمو ناتج المحلي الإجمالي في عام 2013 في روسيا 1,3 % في ظل سعر 108 دولارات لبرميل النفط ، و في عام 2014 بلغ هذا النمو 0,6 % فقط عندما كان سعر برميل النفط حوالي 98 دولارا ، علما بأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2012 كان نحو 3,4 % ، بينما كان المعدل المتوسط لنمو هذا المؤشر حوالي 7% سنويا خلال الفترة من 2000 و حتى 2007 آنذاك.[2]

الملاحظ أن المتغيرات الاقتصادية في روسيا كانت و ما تزال أحد العوامل التي تؤدي دورا في رسم الإستراتيجية الروسية ، فكلما وجدت روسيا أن إقامة علاقات مع أي دولة ستعود عليها بالفائدة ، تتحفز و تندفع أكثر نحو هذه الدول ، و نحو إقامة علاقات اقتصادية و سياسية معها ، حتى و لو كانت هذه الدول ذات توجهات سياسية مختلفة ، فروسيا تسعى إلى إقامة علاقات تعود عليها بالفائدة ، بغض النظر عما سوف تعكسه مثل هذه العلاقات.[3]

2- المتغير العسكري :

(*) كومنولث الدول المستقلة : منظمة دولية أورو- آسيوية مكونة من 12 جمهورية سوفيتية سابقة و مقرها "مينسك"" روسيا البيضاء "، مكونة من روسيا ، بيلاروسيا ، أوكرانيا ، مولدافيا ، جورجيا ، أرمينيا ، أذربيجان ، تركمانستان ، أوزبكستان ، كازاخستان ، طاجيكستان و قرغيزيا ، فهي منظمة تتحد بتعاون متميز و تشمل مجالات التجارة و التمويل و القوانين و الأمن ، كما أنها تعزز التعاون في مجال الديمقراطية و مكافحة التهريب و الإرهاب .

[1] _ صابر ايت عبد السلام ،" **التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي:
http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_3335.html (17/04/2016)

[2] _ هاني شادي ، "**الاقتصاد الروسي مع بداية 2016** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي:
http://mobile.assafir.com/Article/1/466178 (17/04/2020)

[3] _ مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص . 157 .

ورثت روسيا الاتحادية الاتحاد السوفيتي الذي كان حتى حين تفككه يشكل القوة العالمية الثانية مع الولايات المتحدة الأمريكية ، فضلا عن أنها ورثت الجزء الأعظم من الترسانة النووية الإستراتيجية السوفيتية التي توصف بأنها آلة عسكرية ذات حجم متضخم للغاية و هي بهذا تعد إحدى القوى الكبرى بامتلاكها ترسانة نووية تأتي في المرتبة الثانية في العالم .[1]

مع تولي الرئيس " فلاديمير بوتين" رئاسة روسيا في عام 2000 بدأت تؤتي خطوات الإصلاح العسكري ثمارها حيث شهدت روسيا على مدى السنوات العشر (2000- 2009) من فترة لأخرى محاولات لإحداث إصلاح هيكلي في الجيش وتحويله إلى جيش احترافي والاعتماد على مستويات تقنية أكثر كفاءة [2] ، ففي خطاب للرئيس " فلاديمير بوتين " أمام البرلمان في 12 ديسمبر 2013 أشار الى تنامي القدرة العسكرية الروسية مشيرا إلى أن روسيا بعقيدتها العسكرية و قدراتها و منظومات التسلح العصرية المتوافرة لديها قادرة على التعامل مع التحديات و المخاطر المتمثلة في زيادة القدرات العسكرية للدول و ظهور منظومات تسلح جديدة مثل القنابل النووية المحدودة و الصواريخ التدميرية غير النووية و المنظومة الصاروخية المفاجئة و بعيدة المدى ، و ضمان أمن الدولة وسلامتها ، و قد أشار إلى أن روسيا بصفتها دولة عظمى لا تسعى إلى الهيمنة أو القيادة الدولية و الإقليمية و هذا ما اعتبره بعض المحللين انتقادا غير مباشر للولايات المتحدة .[3]

بحسب إحصاءات أوردها موقع "Global fire power " لعام 2016 ، يعد الجيش الروسي ثاني أقوى جيش بين جيوش العالم بترسانة عسكرية برية وبحرية وجوية ضخمة، يزيد عدد دباباته على 15398، فيما يصل عدد طائراته إلى 3547 طائرة حربية، و751مقاتلة وحوالي

1438طائرة هجومية،وبالإضافة إلى قوة صاروخية قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، يمتلك الجيش الأحمر عددا من الأساطيل البحرية والغواصات النووية وحاملة طائرات واحدة،على مستوى القوة

---

[1] _ **المرجع نفسه** ، ص 159 .
[2] _ معتمد عبد الحميد ، **مرجع سابق** ، ص ص . 58، 59 .
[3] _ إبراهيم نصر الدين و آخرون ، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2014)، ص ص . 57، 58 .

البشرية، يبلغ عدد من يصلون إلى سن التجنيد في روسيا سنويا نحو مليون و355 ألف شخص تقريبا، فيما يصل عدد الجنود العاملين إلى766055عامل. أما جنود الاحتياط فيصل عددهم إلى مليونين و485 ألفا.[1]

و خلافا لما جرى عليه العمل فمن المعروف أن العقيدة العسكرية الروسية يتم إصدارها عادة كل عشر سنوات حيث تم إصدار آخر وثيقة[2] من طرف الرئيس الروسي السابق " ميدفيديف " في فيفري 2010 و هو ما يفسر ما أدخله الكرملين من إضافات و تعديلات على النص السابق لهذه العقيدة العسكرية التي أقرها الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " سنة 2014 و ليس في عام 2020 كما هو مقرر حيث كشف الرئيس " فلاديمير بوتين " أن روسيا **" صارت مدعوة إلى تغيير عقيدتها العسكرية ، و لاسيما بعد إصرار الولايات المتحدة الأمريكية على نشر عناصر درعها الصاروخية في أوروبا و ألاسكا (المجاورة للشرق الروسي في شرق سيبيريا) ، و تعزيز قوات " ناتو" و نشر قواعد عسكرية جديدة في بلدان شرق أوروبا ، على تخوم الأراضي الروسية ، إلى جانب الاستمرار في خطط " عسكرة الفضاء الكوني ، و محاولات استخدام الأسلحة الإستراتيجية بوصفها أسلحة غير نووية** " كما نصت العقيدة العسكرية على عنصر مهم و خطير من بين أربعة عشر خطرا عسكريا خارجيا أساسيا على روسيا و هو يتمثل ب " **"نشاطات أجهزة الاستخبارات و المنظمات التخريبية الأجنبية ، و التهديدات المتصاعدة للتطرف و الإرهاب ، بما فيها أعمال المنظمات الإرهابية و الأفراد التي تهدف الى تقويض سيادة الدولة ووحدتها و سلامة أراضيها و انتشار أسلحة الدمار الشامل و الصواريخ و تقنياتها ".**[3]

3- المتغير السياسي :

تتكون روسيا الاتحادية من 84 عضوا ، أو وحدة إدارية فيدرالية أساسية، وهي 21 جمهورية و9 أقاليم و46 مقاطعة و 6 مناطق حكم ذاتي (الواحدة منها مقاطعة و5 دوائر) ومدينتان **القيادة**

[1] _ (د.ا)، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :
http://www/globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp ?country_id=russia. (19/05/2020)
[2] _ ايت عبد السلام ، **مرجع الكتروني سابق** .
[3] _ (د.ا) ، **"العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"** ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :
aawasat.com (19/05/2020)

السياسية فيدراليتان(موسكو وسانت بطرسبورغ) ،و وفقا للدستور الصادر في عام 1993 تعتبر روسيا دولة يرأسها رئيس منتخب .

على الرغم من إن الدور الروسي كان مرتبكا و ضبابيا ، بفعل إعادة بناء الاتحاد الروسي و مواجهة المشكلات المعقدة الموروثة عن الاتحاد السوفيتي السابق، الا أن تسلم الرئيس "فلاديمير بوتين " للحكم كان إيذانا بإعادة بناء للفعالية الروسية على المستويين الداخلي و الدولي.[1]

كانت المهمة الرئيسية للرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " استعادة مكانة روسيا كدولة كبرى ، من خلال الثبات على مواقف مستقلة ، دون رفض الماضي السوفيتي أو التكفير عنه، لأنه جزء من الذاكرة الروسية الوطنية و عامل مؤثر في تكوين المجتمع الروسي الحديث، ولهذا السبب عادت بعض الرموز القديمة للدولة السوفيتية بالظهور، و منها العلم الأحمر كرمز للجيش الروسي والنجمة السوفيتية المذهبة ترافق ذلك مع وقف التدهور الاقتصادي، و زيادة معدلات، النمو حيث عالج مشكلات كثيرة، كانت تعترض طريق روسيا مثل الدين العام وإعادة إطلاق مشاريع التنمية و بناء القدرات الروسية العسكرية المتجددة، و القضاء على الفساد.[2]

إن انطلاق القيادة الروسية، لهدف زيادة تعظيم قوة روسيا و نفوذها، و استعادة بعض قوة الاتحاد و رغبتها في استبعاد العودة لسياسات الحرب الباردة، لمعرفتها بأنها حرب مكلفة ماديا و سياسيا و أمنيا ، في حين، أنها لم تزل مستمرة في سعيها لمكافحة أثارها السلبية داخل مجتمعاتها، هذا غير ما لديها من شبكة المصالح المتعددة، مع أطراف دولية كثيرة، وهذا بلا شك يتقاطع و منهجية سياسات الحرب الباردة و تداعياتها المختلفة.[3]

1- النخبة السياسية :

---

[1] _ (د.إ)، أنظر الرابط الالكتروني التالي:
http://www.arabia-expo.info/arab/about/russia.php (13/02/2020)

[2] _ حميد حمد السعدون ، " الدور الدولي الجديد لروسيا " ، **مجلة الدراسات الدولية** ، ع .42 ، العراق ، 2009 ، ص ص . 1 ، 2 .

[3] _ **المرجع نفسه** ، ص 3 .

يمكن التمييز داخل النخبة السياسية الروسية بين تيارات أو اتجاهات رئيسية عدة يمثلها أولا الإصلاحيين الليبراليين ، و ثانيا القوميون و المحافظون و الشيوعيون ، ثم ثالثا اتجاه الوسط إضافة إلى اتجاهين هما يمين الوسط و يسار الوسط :[1]

- **الليبراليون** : يرى أنصار هذا التيار أن الطريقة المثلى لتحقيق المصالح الوطنية الروسية تتم من خلال أتباع سياسة تعاونية مع الغرب و لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية ، و الدعم الغربي يعد أساسيا من أجل التخلص من الصعوبات الداخلية التي تمر بها روسيا في المرحلة الانتقالية ، و يقر هذا الاتجاه بحق جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق في الاستقلال .
- **القوميون و المحافظون و الشيوعيون** : القوميون يركزون على وحدة روسيا ، و يشككون في النيات الغربية ، و يفضلون أن تعتمد روسيا على مواردها الذاتية في التغلب على مشكلاتها الاقتصادية ، و يربط هذا التيار مشكلات روسيا بالعامل الخارجي ، و يدعو الى إتباع سياسة توسعية لروسيا بحيث تسيطر من جديد على جمهوريات الاتحاد السوفيتي السابق أما عن المحافظون فهم يفضلون العودة إلى النظام المركزي في الاقتصاد و يرفضون اقتصاد السوق ، كما يرون ضرورة تنمية القدرات العسكرية الروسية ، و يرفضون أن يكون للدول المجاورة لروسيا حقوق مساوية لروسيا ، يدعون الى بناء دولة روسية قوية تحمي الأقليات الروسية في الخارج و من بين أهم رموز هذا التيار " ألكسندر روتسكي " و " رسلان حسبولاتوف " و بالنسبة للشيوعيين فهم من دعاة توسيع نطاق الأسواق و النفوذ الروسي و إقامة علاقات مميزة مع دول الشرق الأسيوية و العالم الإسلامي و الصين ، و السعي لإعادة الاتحاد السوفيتي على أساس طوعي تدريجيا و عبر الاستفتاء ، يسعى هذا التيار لتقييد النفوذ الغربي على روسيا ، و من أبرز القيادات الشيوعية ، أما عن الاتجاه الوسط فالسائد بينهم يؤمن بروسيا الموحدة و بضرورة تجنب أي سياسات تؤدي الى تجزئة البلاد ، و الحد من اللجوء الى الغرب لتوفير الاستثمارات و المساعدات لروسيا هناك في هذا الاتجاه تيارين الأول يمين وسط فهم يفضلون

[1] _ مضر جرئ الإمارة ، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003 ، مرجع سابق** ، ص ص . 86- 89 .

التحول الى اقتصاد السوق تدريجيا مع الحفاظ على دور واسع للدولة ، أما عن الثاني " يسار وسط فيرى هذا الاتجاه أن روسيا كمزيج أوروبي- آسيوي ، كما يعكس ذلك تكوينها العرقي و يدعو الى الحفاظ على مصالح روسيا الاقتصادية و العسكرية و الدفاع عن الروس في الجمهوريات السوفيتية السابقة .[1]

- هناك مجموعات تؤثر في السياسة الدولية منها ما يعرف بمجموعة" السيلوفيكي" فهي تؤمن بأن مصلحة روسيا الأساسية هي في حماية محيطها الجغرافي من التأثير الغربي واعتماد سياسة مناوئة للغرب. وتعد رؤى المفكر الروسي ألكسندر دوغين المقرب من الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " ومؤسس "حزب أوراسيا" مثالا للجانب المتطرف من رؤية مجموعة "السيلوفيكي" فهم يرون أنفسهم سوفيت لكن ليسوا شيوعيين، واهتمامهم الأول هو الأمن القومي الروسي، في المقابل نشأت نخبة أخرى مدفوعة بقاعدة رجال الاقتصاد والقانون والأعمال عرفت باسم "سيفيليكي" "Civiliki" تمحورت رؤيتها حول فكرة أن مصلحة روسيا تكمن في الانفتاح على الغرب والتطوير الاقتصادي، ولموازنة هذه المجموعة سياسيا استدعى الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " أحد رموزها " ديمتري ميدفيدف " ليكون رديفه في الكرملين، و عليه فإن سياسة روسيا اعتمدت لفترة على التوازن بين هاتين المجموعتين: السيلوفيكي ويمثلها " فلاديمير بوتين" و "السيفيليكي" ويمثلها " ديمتري ميدفيدف"، وانعكس هذا التوازن على توزيع المناصب حيث تولى رموز "السيلوفيكي "بعض وزارات الدولة كالخارجية والداخلية والاستخبارات، بينما تولي رموز من "السيفيليكي "وزارات المالية والاقتصاد والعدل.[2]

إن طبيعة النظام السياسي والاقتصادي الروسي لا تجعل جهة واحدة داخل روسيا مركز القرار أو صاحبة القوة والشرعية التي تمكنها من فرض رؤيتها، وبالتالي تلعب النخبة السياسية وشبكة العلاقات بين رجالها دورا محوريا في توجيه السياسة الروسية، ولذلك فإن فهم مزاج ورؤية هذه النخبة

---

[1] _ **المرجع نفسه** ، ص . 89.

[2] _ سعود كابلي ، "**نظرة تفسيرية للسياسة الروسية : دور النخبة السياسية**"، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.alwatan.com.sa/Article/Detail.aspx?Articleld=1721 (14/04/2020)

يقود إلى فهم أفضل لسياسة روسيا، ويبدو اليوم أن مجموعة "السيلوفيكي" هي التي تتصدر المشهد الروسي.[1]

2- المحددات الخارجية للسياسة الخارجية الروسية.

للمتغيرات الخارجية تأثيرا بشكل أو بآخر في إستراتيجية أي دولة و ذلك لمحدودية قدرة الدولة على التأثير فيها ، و إنما عليها أن تتكيف معها ، أيضا تعد عملية معرفة و تحليل البيئة التنافسية و الخصوم أهمية خاصة و استثنائية لأنها تحاكي بعنق أبرز المتغيرات ذات التأثير المباشر في الدولة ، فهناك متغيرين أديا

دورا مؤثرا في الإستراتيجية الروسية هما المتغير الإقليمي و المتغير الدولي.[2]

- المتغير الإقليمي:

بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ظهرت دول جديدة كانت منضوية أساسا تحت ظل الاتحاد السوفيتي السابق ، و لكن عملت روسيا دائما على ممارسة نوعا من الهيمنة على الأقاليم المجاورة لها التي ظلت بمثابة مناطق نفوذ لها ، و عملت على منع أي تدخلات خارجية في هذه المنطقة (آسيا الوسطى) ، و تعاملت مع هذه المنطقة على أنها تمثل منطقة أمن استراتيجي بالنسبة لروسيا ، فلذلك كانت تخشى حدوث أي نزاعات في هذه الدول يمتد آثارها إليها ، كما عملت على الدفاع عن مصالح الأقليات الروسية الكبيرة داخل هذه الجمهوريات.[3] و هو ما يبدو واضحا من خلال ربط هذه الدول بمعاهدة الكومنولث ، إذ تم إنشاء " كومنولث الدول المستقلة " في 21 ديسمبر 1991 ، و ذلك إدراكا من روسيا أنها لا تستطيع الاستغناء عن هذه الدول ، حيث أقامت موسكو روابط سياسية و عسكرية بينها و بين هذه الدول ، و تشكيل قيادة عسكرية مشتركة ، و إبرام معاهدة رسمية تربط بين القوات المسلحة لدول الكومنولث .

---

[1] _ **المكان نفسه.**

[2] _ لبنى عبد الله محمد، علي يسن عبد الله ،" **السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011- 2014** " ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :
http://democraticac.de/?p=16397 (19/04/2020)

[3] _ مضر الأمارة ، **الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة و انعكاساتها على المنطقة العربية ، مرجع سابق** ، ص . 277 .

كما أن ردة فعل الروسي على الغزو الجورجي لاوستيا الجنوبية كانت بالنسبة للكثير من المراقبين و المحللين مفاجئة فلم يتوقع أن يكون الرد بهذا الحسم و القوة و السرعة ، حيث سعت روسيا من خلال تدخلها في جورجيا منع توسع حلف شمال الأطلسي الذي يسعى بحزم إلى ضم كيانات جديدة كانت ضمن الاتحاد السوفيتي السابق إلى عضويته ،[1] و نشر المنظومة الصاروخية الأمريكية بالقرب من الحدود الروسية ، كما أن

روسيا تدرك أن لكل من أوسيتيا و أبخازيا أهمية استراتيجيه لها للحفاظ على تواجدها في منطقتي البحر الأسود وجنوب القوقاز.[2]

و قد اعتبر وزير الخارجية الروسي " سيرجى لافروف " توسع الغرب في اتجاه أوروبا الشرقية عبر عضويتي حلف الناتو و الاتحاد الأوروبي **" السلوك الاستراتيجي الغربي المتمثل بنشر نفوذه الجيوبوليتيكي الى الشرق أنه نسخة جديدة من سياسة احتواء روسيا "** ، فروسيا تفضل دائما أن تبقى هناك دول مستقلة في أوروبا تشكل منطقة عازلة تفصل بينها و بين تحالف أنجلو- ساكسوني محتمل ضدها ، خاصة بعد وصول الغرب الى جورجيا و أوكرانيا ، لذلك استخدمت روسيا أدوات القوة الناعمة و الصلبة من أجل الحفاظ على مكانتها في مناطق نفوذها ، فعملت على تأسيس سلسلة من العلاقات الثنائية و المتعددة الأطراف ، مثل الاتحاد الجمركي مع بيلاروسيا و كازاخستان ، و تعزيز " منظمة معاهدة الأمن الجماعي " ، و" منظمة شنغهاي للتعاون " و " المجموعة الاقتصادية الأوراسية ".و أيضا استخدام القوة العسكرية ، فقد عملت على فصل أراض من جورجيا حين اعترفت باستقلال إقليمها أبخازيا و أوسيتا الجنوبية ، و أيضا في الحالة الأوكرانية ، و ضم القرم . و هذا ما يشير الى محاولة روسيا لتأكيد حقها الجيوبوليتيكي في مناطق مصالحها المميزة.[3]

---

[1] _ **المرجع نفسه** ، ص ص . 297- 299 .
(*) تملك روسيا مصنعا واحدا فقط لإنتاج الغاز الطبيعي المسال يقع في ستخالين في أقصى شرق البلاد ، و قد صدر هذا المرفق الذي تديره شركة " غازيروم " الروسية مع روايال داتش شال (Royal Dutch Shell) ما يقارب 14 مليار متر مكعب سنويا .

[2] _ قيس العبيدي ، " **الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيوبوليتيكية** "، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=152833 (25/04/2020)

[3] _ عماد قدورة ، " محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع " ، **مجلة سياسات عربية** ، ع .9 ، جويلية 2014 ،ص ص . 49، 50 .

لقد جاء تجاهل الغرب للمطالب الأمنية الروسية في القارة الأوروبية و المضي في ضم دول شرق و وسط أوربا إلى حلف الأطلسي دافعا قويا لتوجه موسكو إلى الشرق الآسيوي لتعويض انحسارها الأمني على الساحة الأوروبية وازدياد إدراكها لأهمية المصالح المشتركة التي يمكن أن تتحقق مع الدول الآسيوية ،ومن هنا جاء التقارب الروسي مع الدول المهمة في آسيا ومنها الصين واليابان و الهند.[1] من خلالها سعيها للتعاون مع الصين لا سيما في مجال النفط الخام ، و تصدير الأسلحة ، و أيضا لمواجهة تعزيز الدفاعات الأمريكية المضادة للصواريخ في آسيا ، كما تسعى روسيا للتعاون مع اليابان فقد عقدت صفقة ضخمة لبيع الغاز الطبيعي الروسي المسال إلى اليابان (*).[2]

- **المتغير الدولي :**

تشهد البيئة العالمية تناقضات عديدة بين قواها الفاعلة ، فتلك القوى تتنافس فيما بينها و تتصارع لأجل تبوء مرتبة أفضل في سلم القطبية الدولية ، و يساعدها في ذلك أن هيكل القوة و طبيعتها الدولية ذاتها في تحول ، فالوضع الذي تعانيه الولايات المتحدة الأمريكية في الاحتفاظ بموقعها الدولي أصبح حرجا ، من حيث بروز القوى الدولية الأخرى الى مراتب منافسة لها على الصعيد الاقتصادي و التكنولوجي و حتى العسكري في المقابل تجاوزت طبيعة القوة الدولية الجديدة القيد العسكري ، و أصبح بإمكان أي قوة اقتصادية ، تقنية ، ثقافية ، دون استبعاد القوة العسكرية أن تؤثر في مجالات دولية واسعة.[3]

لعل روسيا أصبحت الآن في موقع أهم و مرتبة أعلى مما كانت عليه منذ انهيار الاتحاد السوفيتي ، هذا في الوقت الذي انخفضت فيه مكانة الولايات المتحدة الأمريكية نسبيا في قيادة حركة النظام الدولي و ظهور قوى صاعدة مثل "البريكس" " BRICS" التي تضم البرازيل ، روسيا ، الهند ، الصين و جنوب إفريقيا تدعم التعددية القطبية الاقتصادية .مما يبين أن طبيعة النظام الدولي أصبحت أكثر

---

[1]_ مهدي الراوي ، **مرجع سابق** ، ص . 171 .
[2]_ عبد الله محمد علي يسن عبد الله ، **رابط الكتروني سابق .**
[3]_ خضر عباس عطوان ، سياسة روسيا العربية و الاستقرار في النظام الدولي ، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 20 (2008)، ص . 48 .

تعقيدا ، و هو ما يدفع بكل من الولايات المتحدة الأمريكية و روسيا إلى تنسيق سياسات مشتركة أو متجانسة في تعاملهما مع بعض و هو ما أصبح يتضح من خلال التعامل مع القضايا الدولية مثل " الأزمة السورية ، الملف النووي الإيراني ".[1]

3- طبيعة السياسة الخارجية الروسية.

تعمد جل الدول إلى تبني سياسة خارجية خاصة، فهناك بعض الدول تتبنى إستراتيجية دائمة في حين هناك دول أخرى تتبنى إستراتيجية مؤقتة، كما تختلف كل إستراتيجية من فترة إلى أخرى وككل الإستراتيجيات مرت الإستراتيجية الروسية بمراحل مختلفة، خاصة كون روسيا كانت ولا تزال تتمتع بثقل سياسي على مستوى المشهد الدولي، كونها الوريث السياسي والعسكري للإتحاد السوفيتي السابق، فقد كانت التوجهات السياسية بعد تفكك الإتحاد السوفيتي من أهم المعضلات التي واجهتها، في ظل المعطيات الجديدة المتمثلة في الانهيار الشامل للإتحاد السوفيتي وفي ظل تشكل النظام الدولي أحادي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية جعل عملية صياغة الإستراتيجية الروسية في إطارها الخارجي ذات تناقضات ما بين الواقع الجديد والواقع السابق.[2]

3-1- توجهات السياسة الخارجية الروسية.

مع نهاية الحرب الباردة و تفكك الاتحاد السوفيتي بدأت السياسة الخارجية الروسية، وعلى مدى عامين تقريبا، توافقا واستجابة مع المواقف الغربية ، وبدأت روسيا في الانسحاب من بعض المواقع التي كان وجودها فيها يمثل نوعا من التحدي الموجه للغرب، بل إن روسيا في حكم الرئيس الروسي السابق "بوريس يلتسين" رغم كل روابطها مع الصرب صوتت لمصلحة العقوبات الاقتصادية ضد يوغوسلافيا السابقة بسبب أزمة البوسنة ، ولكن مع نهاية عام 1991، بدأت السياسة الخارجية الروسية تتعرض لنقد عنيف ، فكان صعبا على روسيا الاستمرار في سياسة التعاون مع الغرب ، ولم

[1] _ لبنى عبد الله محمد علي يسن عبد الله ، **مرجع الكتروني سابق** .
[2] _ جواد بشارة،" **الإستراتيجية الروسية الجديدة في العالم وإنعكاساتها** " ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://elaph.com/Web/opinion/2015/10/1051090.html (28/02/2020)

يمض وقت طويل حتى تخلت روسيا عن تلك السياسة واختارت العودة إلى معظم المراكز التي تخلت عنها ، سياسة قائمة على تدرج في الأولويات أسوة بالدول العصرية الأخرى وليس إخضاعا لهيمنة مظلة المواجهة الأيديولوجية كما كان سائدا خلال فترة الحرب الباردة ولتضع على قمتها محاولة إحلال التعددية القطبية محل هيمنة القطب الأوحد الأمريكي.[1]

وقد تبلور هذا الاتجاه بصورة واضحة بعد تولي " بوتين " للرئاسة بالإنابة بعد استقالة " يلتسين " في 31ديسمبر 1991 ثم رسميا بعد انتخابه في مارس 2000 ونجاحه في فرض السيطرة الروسية على الشيشان وإعادة الاعتبار لهيبة الدولة الروسية .[2]

أشرت هذه المرحلة إلى عهد مختلف في تاريخ السياسة الروسية الخارجية نحو السعي إلى تحقيق المصالح الإستراتيجية لروسيا ، و إعادتها إلى مكانتها العالمية ، فأضفى الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " على هذه السياسة ديناميكية جديدة بتغيرات و بتقديرات براغماتية تعي جيدا المواقع الملائمة و الأدوار التي على روسيا أن تؤديها على الساحة الدولية ، فتطلب الأمر استقرار الجبهة الداخلية بسبب التداخل بين السياسة الداخلية و الخارجية ، كما بدأ في رسم دوائر حمراء لمصالح روسيا الإستراتيجية في الداخل و الخارج ، و وضع نظرة إستراتيجية في علاقة روسيا الخارجية و بخاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، سعى الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " إلى خلق تأثير روسي في المجال الإقليمي السوفيتي السابق ، كطريقة إلى تحسين المكانة الروسية عالميا ، كما ركز على تطوير فكرة روسيا قوة عالمية تمتد على قارتين " الأوراسية " ، و كذا ضمان حريتها و استقلالها من أجل تنفيذ سياستها الداخلية و الخارجية .[3]

و هكذا هدفت السياسة الروسية الى إعطاء الأولوية لتطوير دور روسيا في عالم متعدد الأقطاب لا يخضع لهيمنة قوة عظمى واحدة بالإضافة الى البعد الأسيوي فيما يتعلق بمصالح روسيا في

---

[1]_ أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا ..وإرث بريجنيف"، **مجلة المجلة**، ع.1588 (أكتوبر 2013)، ص.8.

[2]_ **المرجع نفسه** ، ص. 8.

[3]_ محمد مجدان ،**مرجع سابق** ،ص ص.44 ، 45.

منطقة أوراسيا من خلال تقوية الروابط مع الصين والهند والعالمين العربي والإسلامي ، بعد أن سدت الأبواب في وجه روسيا غربا بسبب توسع حلف الأطلسي نحو دول الجوار القريب في أوروبا الشرقية ، التي كانت تشكل مع الاتحاد السوفيتي السابق كتلة حلف وارسو.[1]

قد بدت السياسة الروسية أكثر وضوحا و صلابة منذ استلام الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين " مقاليد الحكم ، و ظهر ذلك من خلال مواقف بلاده في تأييد القانون الدولي و الشرعية الدولية ، و معارضة محاولات الهيمنة الأمريكية ، و عمله على توسيع قاعدة التعاون و الشراكة مع أوروبا ، و سعيه إلى زيادة روابط التحالف و القوة بين دول الكومنولث ، و في سنة 2005 صرح أمام المجلس الفدرالي في البرلمان بأن[2] **"سياسة روسيا الحديثة تقوم على مبادئ التوقعات البراغماتية و سيادة القانون الدولي [...] و في هذا الوقت من العولمة ، فيما تتكون هندسة دولية جديدة ، فإن الأمم المتحدة تأخذ أهمية جديدة ، فهي أكثر المنتديات الدولية تمثيلا و شمولية ، و ستبقى العامود الفقري للنظام العالمي الجديد** ".[3]

قد كشف الرئيس الروسي " فلاديمير بوتين" في مؤتمر ميونيخ المنعقد في 10 فيفري 2007 عن جوانب المدرك الروسي للسياسة الأمريكية عالميا و أوروبيا ، حيث أكد آنذاك رفضه للقطبية الدولية الواحدة وللانفراد الأمريكي بتقرير مصير العالم ، و أشار إلى بزوغ مراكز قوى سيكون لها أدوار ، فالإمكانات الاقتصادية للمراكز الاقتصادية الجديدة و نموها سوف تحول حتميا الى نفوذ سياسي و سيعزز ذلك التعددية القطبية ، كما اعتبر الرئيس " فلاديمير بوتين " أي استخدام للقوة بطريقة شرعية إذا كان القرار مخول من قبل الأمم المتحدة و ليس من الناتو أو الاتحاد الأوروبي.[4]

لكن السياسة الروسية في عهد الرئيس" فلاديمير بوتين " لم تكن بالضرورة عودة إلى أجواء الحرب الباردة و إلى سباق التسلح بين موسكو وواشنطن ، بل من خلال السير بخطى ثابتة ، ولو بطيئة

---

[1]_ وليم نصار ، **مرجع سابق**، ص ص.43 ، 44.
[2]_ **المكان نفسه**.
[3]_ كاظم هاشم نعمة ، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** (عمان ، الأردن : دار أمنة للنشر و التوزيع ، 2013) ، ص. 242.
[4]_ دياب ، **مرجع سابق** ، ص . 9 .

لاستعادة بعض مواقع النفوذ التي فقدتها موسكو عقب سقوط الاتحاد السوفيتي وتعود موسكو غير الشيوعية الى وهي دولة كبرى قادرة على المنح والمنع معا.[1]

وبعد نحو شهر من رئاسته الثالثة ، كتب بوتين في صحيفة " الشعب " الصينية عشية زيارته ل " بكين " في جوان 2012 ، مقالا بتوقيعه جاء فيه أنه "***دون مراعاة مصالح روسيا والصين و مشاركتهما المكثفة لن تسوى قضية في العالم ، ولا شيء سيتغير***"، هذا المقال حمل أكثر من إشارة لأنه يصدر لمناسبة زيارة الصين التي فضل " فلاديمير بوتين " القيام بها على الاستجابة لدعوة من الرئيس الأمريكي " باراك أوباما " للمشاركة في قمة الثمانية في كامب ديفيد .

قد سيطرت أجواء الحرب الباردة مع الغرب مجددا على تحركات القيادة العسكرية الروسية إذ أعلنت موسكو في جويلية 2012 عن خطة إستراتيجية لتعزيز قدراتها البحرية الضاربة في المياه الدولية مع توسيع قطاعاتها الأساسية بكلفة تزيد على 70 مليار دولار ، و خلال تدشين فئة الغواصات الروسية الجديدة الأولى التي جرت في 10 جانفي 2013 قال " بوتين " " أود أن أؤكد مجددا أن تطوير قوة بحرية قوية فعالة هو واحد من أولويات روسيا الرئيسية .

و هذا ما يبين أن السياسة الخارجية الروسية بعد ما شهدته من عملية إعادة هيكلة أصبحت بمقتضاها أكثر واقعية ، و أصبحت تقيس تحركاتها واتجاهاتها بحجم ما تملكه من قوة وبمقدار ما تحققه تلك التحركات والتوجهات من فائدة المصالح الوطنية الروسية .[2]

2-3- مميزات الإستراتيجية الروسية.

يمكن تحديد أهم سمات الإستراتيجية الروسية في السنوات الأخيرة من خلال تحديد أهم معالم توجهات روسيا الاتحادية الإستراتيجية، والتي تتمثل فيما يلي:

-الواقعية :

---

[1] _ **المكان نفسه** .
[2] _ راشد، **مرجع سابق** ، ص. 12.

تتجسد هذه السمة في سعي القيادة السياسية الروسية إلى بناء سياسة براغماتية, عن طريق الابتعاد عن الحجج الأيديولوجية، التي كانت تميز التحرك الدبلوماسي والسياسي السوفيتي في الماضي القريب، وإحلال محلها مبررات سياسية واقتصادية أكثر وضوحا وتعبيرا عن تطلعات روسيا المستقبلية.

-براغماتية القيادة:

وتتمثل في لجوء القيادة الروسية إلى قيم جديدة بدأت تعمل بها, حيث عمد رؤساء روسيا إلى إظهار وتأكيد قطع علاقات بلادهم بالماضي الشيوعي, والتخلي عن كافة ركائز الحرب الباردة, بما فيها الأيديولوجيا الماركسية اللينينية.[1]

-الديناميكية:

وتظهر ديناميكية أو فاعلية الإستراتيجية الروسية من خلال ما يضمن بصورة جدية عدم العودة إلى الوراء منذ تواري عصر الأيديولوجيات المتصارعة على الساحة الدولية أو غياب الأيديولوجيا الشيوعية، حيث ظهر فلاديمير بوتين في نظر الغرب كحام للخط الإستراتيجي الجديد الذي انتهجته روسيا في عصر العولمة وحرية الأسواق, مع الإصرار على وحدة تراب الاتحاد الروسي وعدم التفريط بها, واتباع مختلف الوسائل, بما فيها القوة العسكرية, لتأكيد هذه الوحدة, كما في الموقف من تمرد الشيشان.[2]

4_المنافسة:

وهي هدف جديد على السياسة الروسية, ولأجله أجاز الدستور الروسي الجديد هدف المنافسة على الأسواق العالمية محل المواجهة الأيديولوجية. لكن تحقيق هذا الهدف لا يخلو من الصعوبات, التي

[1] _ عمر كوش، **"الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة"** ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :
http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/6/27/ (06/03/2020)

[2] _ إبراهيم منشاري،" **مستقبل العلاقات الأوروبية _ الروسية في ضوء أزمة القرم"** ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي:
http://www.acrseg.org/5839 (06/03/2020)

سرعان ما انعكست على الإستراتيجية الروسية, من خلال إعادة ترتيب الأولويات، الذي انعكس في خطط الإصلاحات البنيوية الجديدة, وحركة الانفتاح المالي والاقتصادي على الخارج.

وهذا يظهر الفارق بين الإستراتيجية الروسية الحالية وما كان متبعا في الحقبة السوفيتية، إذ خلافا للاتحاد السوفيتي, تفضل روسيا الاتحادية، ولأسباب اقتصادية بالدرجة الأولى، إرسال المزيد من الأسلحة إلى الدول التي تستطيع دفع ثمنها. وتؤكد المؤلفة أن بلوغ هذه الغاية يتطلب المزيد من الاستثمارات من جهة, والإصلاح البنيوي للقاعدة الصناعية الروسية لرفع مستواها التنافسي من جهة أخرى.[1]

5– حرية الحركة:

يمكن تلخيص سياسات الرئيس الروسي بوتين منذ توليه مقاليد الحكم في روسيا بمسألتين أساسيتين: الأولى داخلية ومفادها تأمين السيادة الكاملة لروسيا على أمورها الداخلية، عبر تحييد التأثير الخارجي على سياسة روسيا الداخلية وحشد الشعب الروسي وراء الفكرة الوطنية. أما المسألة الثانية فهي الحفاظ على حرية حركة على المسرح الدولي تسمح لروسيا بالحفاظ على مصالحها وراء البحار عموما وفي جوارها الجغرافي المباشر خصوصا[2]. فحرية الحركة تتجسد في تفكك الإتحاد السوفيتي لم يفرض شروط على روسيا، فهي ليست مجبرة على الإنصياع لموقف الدول الكبرى. مما جعلها قادرة على التصدي لكل نمط جديد في العلاقات الدولية وبما يتفق مع مصالحها.

6-المرونة:

وتظهر من ملاحظة الاختلاف في المفاهيم بين الولايات المتحدة الأميركية وروسيا الاتحادية بخصوص مسألة الأمن العالمي وموقع المصالح الروسية منها. ففي حين ترى الولايات المتحدة مناطق العالم الحساسة على أنها جزء من النفوذ الغربي, وعلى الغرب تأمين الحماية اللازمة للمحافظة على

---

[1] _ كوش، **مرجع الكتروني سابق .**

[2] _ كمال مساعد، **"إنقلاب المشهد الإستراتيجي ميدانيا وروسيا تغير المعادلة العسكرية في سورية"**، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.ssnp.info/index.php?article=105921 (06/03/2020)

الوضع السياسي القائم فيها, تؤيد روسيا الجهود الجماعية, والاقتراح الداعي إلى إشراك جميع أعضاء مجلس الأمن والأطراف المعنية لحل أي أزمة تنشب في العالم.[1]

أما فيما يخص الإستراتيجية الروسية حيال المنطقة العربية والإسلامية فيمكن تحديدها كالتالي:

- تأمين حدودها وامن الجمهوريات السوفيتية السابقة، ولاسيما حيال النزاعات الإسلامية المتزايدة في هذه الدول، من خلال علاقة جيدة مع الدول العربية .
- الحفاظ على الاستقرار في المناطق الجنوبية خوفا من التمدد الإسلامي المتطرف، والحفاظ على سياسة "الدومينو" من خلال الاستقرار الأمني والسياسي . ومن هنا كان دخول روسيا كعضو مراقب إلى منظمة المؤتمر الإسلامي عام 2003.
- السعي الروسي الدائم إلى إيجاد تكتل قطبي للوقوف بوجه القطبية الأحادية، من خلال لعب دور مميز على الساحة الدولية، مما يفسر إقامة العلاقات الميزة مع الدول المناهضة لأمريكا كسورية و وإيران وقبلهما العراق .
- إعادة الدور الروسي إلى منطقة الشرق الأوسط كقوة كبرى من اجل الهيمنة على وسط أسيا ، من خلال مصالح مشتركة تعمل من خلالها على تطوير العلاقات مع إيران ونقل التكنولوجيا إليها دون الضرر بمصلحتها .

الحاجة الروسية إلى أسواق تجارية جديدة لبيع السلاح والحصول على مكاسب اقتصادية ولاسيما الاستثمارات. من هنا نرى بعض القادة الروس الذين يحاولون تقديم روسيا كأنها بديل لأمريكا في المنطقة من خلال الدخول إلى زوايا العالم العربي. فالواقع الحالي لروسيا الاتحادية يشير إلى أن الدولة استطاعت أن ترسم لها إستراتيجية جديدة بعد مرحلة من التفكك وان تقر نظاما اقتصاديا يعمل وفق آليات السوق ، مدعما بنظام التعددية السياسية الإثنية والدينية التي يتصف به النظام .[2]

---

[1] _ كوش، **موقع الكتروني سابق.**

[2] _ خالد ممدوح ألعزي، **"العالم العربي والإسلامي في الإستراتيجية الروسية "**، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-22-04-10-2.htm (06/03/2020)

المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي

1- الإستراتيجية الفرنسية لمنطقة المغرب العربي

1-1- المغرب العربي في التصور الاستراتيجي لسياسة الخارجية الفرنسية

يرتكز اهتمام فرنسا بمنطقة المغرب العربي بدرجة كبيرة على الخصائص الإستراتيجية للمنطقة بكل أبعادها الجيوبوليتيكة ، الاقتصادية ، السياسية .... الخ .

ولكن خصوصية علاقة فرنسا بهذه المنطقة تضيف لها عوامل تعني الفرنسيين بالدرجة الأولى دون غيرهم ، أهمها عامل القالب الجغرافي ، وتزداد أهمية البعد الجغرافي في هذه العلاقة ، بوضعها في السياق الإرث التاريخي لروابط الاستعمارية التي حكمت علاقة فرنسا بدول منطقة المغرب العربي – الجزائر، تونس ، المغرب – طيلة أكثر من قرن، مما يعطي للبعد الإنساني والثقافي أهمية خاصة بالنسبة لفرنسا من حيث جلب المكاسب أو تفادي "المخاطر[1].

هذا ما يحاول المبحث الأول من هذا الفصل الإجابة عليه، وذلك في مطلبين: الأول الذي يتعرض لأسباب اهتمام فرنسا بالمنطقة، أما الثاني فيتناول تتبع تطورات السياسة الفرنسية بالمنطقة، وقبل الاسترسال في هذا المبحث لا بد من تحديد تعريف المغرب العربي.

حيث تعددت المفاهيم حول تسمية منطقة المغرب العربي ومجموعة الدول المكونة لها، تابعا للمنطلقات الفكرية و الإيديولوجية للمؤلفين الغربيين والعرب، وإجمالا يمكن التطرق إلى المفاهيم التالية:

- توصف المنطقة بشمال إفريقيا ، باعتبارها تقع في الجزء الشمالي من القارة الإفريقية المواجهة للقارة الأوروبية والتي يفصلها عنها البحر الأبيض المتوسط .

[1]- بيرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل رتبة ماجستير في العلوم السياسية، 2009-2010، جامعة باتنة، ص 91.

وقد ظهر هذا المصطلح أثناء الحرب العالمية الأولى عند الانتداب الفرنسي على المغرب سنة 1912 الذي جاء بعد الانتداب على تونس سنة 1881 ، واحتلال الجزائر سنة 1830 ، فأصبحت بذلك دول شمال إفريقيا الثلاث تحت السيطرة الفرنسية تشكل إقليم جغرافيا ثقافيا وسياسيا أكثر وضوحا وتميزا من السابق، كما أن هذه التسمية يفضلها الأوروبيون لأنها تهدف إلى إنكار عروبة هذه الدول، وكأنها جسم غريب عن الأمة العربية وبالتالي إهمال الإرث الحضاري لدول المنطقة ، وامتدادها العربي الإسلامي[1].

- يطلق على المنطقة أيضا اسم ارض البرابر ، باعتبار أن أصل سكان المنطقة بربري.
- لكن مع استقلال كل من تونس المغرب و الجزائر ، اخذ المصطلح العربي "المغرب " مكانته وأصبح يتداول في أوروبا نفسها ، والذي يمثل القسم العربي من العالم العربي ، لتمييز بينه وبين المشرق العربي الذي يظم الشرق الأوسط والشرق الأدنى ، الذي يمتد من مصر إلى العراق ، وتنتهي حدوده عند إيران وتركيا .

ولكن وبالرغم من هذه التسميات المتعددة فان الشيء الثابت أن المغرب العربي يؤلف وحدة إستراتيجية مميزة ، ويتكون من خمس بلاد هي : الجزائر ، تونس ، المغرب ، موريتانيا ، ليبيا .

وذلك باعتبارها تشكل المغرب العربي الكبير الموجود في شمال القارة الإفريقية ، وتشكل بلدانه بالإضافة إلى القرب الجغرافي ، التشابه في التضاريس والمناخ والنبات ، وكذلك يمثل سكانه وحدة بشرية وثقافية بحكم أصلهم ولغتهم ودينهم وحضارتهم وتاريخهم المشترك .

أما بالنسبة لدراستنا فإننا سوف نركز على الدول الثلاث الأولى : الجزائر ، المغرب وتونس ،، نظرا لاعتبارها مركز او نوات منطقة المغرب ، بالإضافة إلى خصوصية علاقتها مع فرنسا.

2-1- إستراتيجية فرنسا تجاه المغرب العربي:

[1]- أحميدة أمحمد السنوس، الإتحاد المغاربي، دراسة في الجغرافيا الإقليمية و الاجتماعية و السياسية، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح، 1999، ص 23-24

إن مفهوم التوازن للسلوك الخارجي الفرنسي لا يعني التأرجح بين إستراتيجية القوة الكبرى وإستراتيجية التورط وإنما هو في حالة فرنسا تعبير عن المصاعب التي تواجهها من اجل المواءمة بين مطامعها وإمكانيتها وبمعنى آخر تشخيص العوامل المتحكمة في صنع السياسة الخارجية الفرنسية والتي يمكن تصنيفها إلى عاملين : الأول داخلي والثاني خارجي :

العامل الأول : الإمكانيات الداخلية المحدودة : ويتمثل ذلك في القدرات الذاتية الفرنسية لممارسة سياسة عالمية فعالة والتي تعتبر انعكاسا للسياسة الخارجية وذلك لمعرفة دور القدرات الذاتية المتمثلة في :

- قدرة اقتصادية ضعيفة ويتضح ذلك من خلال التبعية الطاقوية والذي قلص هامش الاستقلال الفرنسي بالإضافة إلى مجالات أخرى أهمها البطالة وعجز ميزان التجارة الخارجية .
- غياب التوافق الداخلي بين الاتجاه الرسمي والاتجاه الوجداني (الرأي العام الفرنسي والحزبي المناهض للسياسة الرسمية)[1].

العامل الثاني : مرغمات خارجية: يندرج السلوك الخارجي الفرنسي ضمن رؤية متكاملة استهدفت تغيير قواعد الممارسة الدولية في النظام الدولي ضمن السياسة الديغولية لفكرة الاستقلال الوطني عن القوتين العظيمتين حيث تأثرت تلك الرؤية بثلاثة عوامل وهي الهيمنة الأمريكية وعجز الحلف الأوروبي بالإضافة إلى الواقع العربي نفسه .

وتدرس باريس انه يصعب على واشنطن معاقبة فرنسا لان ذلك يتسبب في حرب اقتصادية بين أوروبا وأمريكا.

فنجد أن النظام العالمي قد تغير من نظام ثنائي القطبية إلى نظام يتأرجح بين نظام القطب الواحد بقيادة الو.م.أ المسيطرة عسكريا و اقتصاديا و معرفيا بعد زوال الاتحاد السوفياتي ، و من هنا نجد معظم الأنظمة الأخرى تدخل ضمن خانة الأنظمة التابعة .

[1]- ا. أمين البار، منير بسكري، مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية (الطبعة الأولى، الناشر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014، ص 57.

و بين نظام مرحلي انتقالي يقترب من نظام متعدد الأقطاب نتيجة بروز وحدات دولية جديدة : أوروبا، اليابان، روسيا، الصين، تتنافس فيما بينها لتأكيد تواجدها عبر مناطق العالم يجمع بينها وفاق جديد واعتماد متبادل تفرضه الأوضاع السياسية الجديدة و الطبيعية الاقتصادية نتيجة تراجع نوعا ما مؤشرات المنافسة العسكرية نحو المنافسة الاقتصادية و المعرفية على المستوى العالمي .حيث يلاحظ منافسة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية و أحيانا عسكرية عبر عدة آليات بدعوة المحافظة على الأمن و الاستقرار العالميين .

و في المقابل هناك بروز النظام الإقليمي الأوروبي الذي يعد قطبا اقتصاديا و سياسيا في محيطه القاري والمتوسطي ، ظهر لملء الفراغ الذي تركه الاتحاد السوفياتي ، عن طريق تجميع الدول القومية في نظام إقليمي متميز عن كل منهما : نتيجة التقارب الجغرافي و التجانس الاقتصادي بين مختلف دوله ، زيادة عن التفاعل في العلاقات الاجتماعية و الثقافية لتحقيق مصالح مشتركة في شتى المجالات . هذا بالإضافة إلى إقامة حلف سياسي و اقتصادي مع دول ساحل البحر الأبيض المتوسط الجنوبي ، عن طريق الشراكة الاورومتوسطية منذ سنة 1995، و التي فتحت مجالات التعاون في جميع المجالات السياسية و الأمنية و الاجتماعية و الثقافية .

بين الإتحاد الأوروبي الذي يشمل 25 دولة ومرشح للزيادة –مع حوالي 17 دولة متوسطية- من ضمنها دول المغرب العربي الثلاث: تونس، المغرب، الجزائر هذا مما دعم ثقل دور الاتحاد الأوروبي في المنظمة، وأصبح ينافس القوة الدولية الكبرى المتواجدة على الساحة العالمية مثل الولايات المتحدة الأمريكية واليابان.

أما بالنسبة للإتحاد الجهوي والمتمثل في اتحاد المغرب العربي، فنجد دوله وخاصة النواة الصلبة تونس _ الجزائر_ المغرب وتتأرجح بين القطبين الأوروبي و الأمريكي، بحيث يتم استغلالها لخدمة مصالح الدول الكبرى المهيمنة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، عن طريق تصنيف تلك

الدول تارة في خانة الدول المحورية وأخرى في خانة الدول التابعة وذلك نتيجة لعدم وجود إستراتيجية موحدة لمجابهة هذه المنافسة الشرسة على ثروة المنطقة المغاربية [1].

3-1- الإستراتيجية الاقتصادية الفرنسية في المغرب العربي بعد الحرب الباردة:

تعتبر الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية أحد محاور السياسة الدولية إلى جانب الدبلوماسية متعددة الأطراف، وتمثل الدبلوماسية الاقتصادية الثنائية مركز مهم في إدارة السياسة الاقتصادية الدولية في فرنسا، حيث تهدف إلى تطوير الصادرات وكذا دعم المؤسسات الفرنسية التي تبدي استعداد لدخول الأسواق الأجنبية، وتحاول فرنسا التي تعتمد على مركزية أكبر في إدارة مصالحها الاقتصادية في الخارج على تجنيد كل هياكلها الإدارية: وزارة الشؤون الخارجية، وزارة التجارة الخارجية، وزارة الاقتصاد و المالية وحتى رئاسة الجمهورية وذلك لكسب أسواق تجارية واستثمارية في الخارج [2].

وقد عملت فرنسا على ربط اقتصاديات الدول المغاربية بفرنسا مباشرة، وذلك من خلال:

- السياسة المالية الفرنسية في المغرب العربي:

سعت فرنسا لتكريس التبعية المالية لهذه الدول، من خلال إدراجها ضمن منطقة الفرنك الفرنسي، هذه التبعية المالية التي استمرت مع صدور العملة الأوروبية المشتركة " اليورو euro"، فبرغم من تبني هذه الدول عملية التقييم المركب للعملات المحلية مقارنة مع سلات العملات الصعبة وتتوسطها بقية القيمة المقارنة للعملة المحلية مع الدولار الأمريكي منذ سبعينيات القرن الماضي، إلا أن الدول الثلاث تميل إلى استخدام العملة الفرنسية كمرجعية قياس و تقييم نقدي، مما جعل من العملات الوطنية للدول المغاربية مربوطة بالعملة المرجعية الفرنسية كما أن هذه الأنساق النقدية

[1]- ا. أمين البار، منير بسكري، مرجع سابق، ص 59-60

[2]- Marie Christien Kessler , la politique étranger de la France acteurs et processus, op, cit p 275.

ذات الصفة التبعية تعرقل من قدرات الدول المغاربية في فرض الرقابة على الصرف أو وضع قيود على الدول أو شروط تنظيمية لعمليات تحويل الأموال للخارج[1].

كما أن استعمال الدول المغاربية لهذه العملة، سوف يعمل على دعم القيمة التجارية سواء للفرك سابقا أو اليورو حاليا، مقارنة بالعملات الأخرى وبالتالي تقوية مكانة فرنس الاقتصادية عالميا، بل إضافة إلى ذلك فإن هذه التبعية المالية كرست بشكل كبير وواضح تفضيل الدول المغاربية للمتاجرة مع فرنسا بالدرجة الأولى، وهذه ما يخدم الاقتصاد الفرنسي، خاصة في عصر العولمة والانفتاح الاقتصادي الذي عرفته الأسواق المغاربية، التي فتحت شهينها للسلع و البضائع العالمية وخاصة الفرنسية منها، مما سوف يقوي من جهة أخرى الاقتصاد الفرنسي وتحافظ بالتالي على المؤسسات الاقتصادية بها، إضافة إلى ذلك خلقت فرنسا مجالات هيمنة أخرى، عن طريق سياسة المساعدات المالية والتي تعتبر أحد أهم ركائز السياسة المغاربية لفرنسا، الهادفة لتغلغل رؤوس الأموال الفرنسية في التركيبات الاقتصادية المغاربية بصفة تربطها بالاقتصاد الفرنسي، وذلك منذ استقلالها وحتى الآن، وتتكون هذه المساعدات من نوعين: الأولى ذات صفة عمومية إما تغطية العجز المالي في ميزانيات الدول المغاربية، وهذا ما يسمع بتقوية التأثير السياسي الفرنسي في هذه الدول أو بتقديم القروض الضرورية لدعم المشاريع التنموية في هذه المنطقة، خاصة في مجالات التربية و التعليم، والصحة و التكوين المهني.

بالإضافة إلى شروط التحول نحو الديمقراطية و إصلاح قطاعي الإدارة و العدالة كما تقدم فرنسا على المستوى الثاني، قروض تجارية ذات نسب وفوائد متفاوتة تبعا لطبيعة القروض ومدتها وحساسيتها الوظيفية والشكل التالي يوضح توزيع المساعدات الفرنسية حسب المناطق[2].

[1]- شريط عابد، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ربيع 2007، ص 48-49.

[2]- Comite d'aide au développement française « France coopération pour le développement », P 112.

إذن تمثل المساعدة الفرنسية بالمنطقة حوالي 19% من ميزانية المساعدة الفرنسية العالمية، هذه النسبة التي بقيت تتأرجح منذ بداية التسعينيات بين 15% و 19% حسب الظروف والمعطيات لكل الدول حيث تربط زيادة أو تراجع هذه المساعدات بمدى ولاء هذه الدول للسياسات الفرنسية، ومدى تقدم الإصلاحات السياسية وخاصة الاقتصادية المشروطة.

فبعدما كانت الجزائر المستفيد الأكبر من الدعم المالي الفرنسي سواء العمومي أو الخاص فإن مكانتها تراجعت لصالح المغرب، خاصة منذ أزمة التسعينيات في الجزائر (1) إذ قررت المساعدات الفرنسية للجزائر سنة 2001 599.5 مليون فرنك فرنسي، بينما كانت حصة المغرب 1502.4 مليون فرنك فرنسي، أما تونس فقد حظيت بـ596.5 مليون فرنك فرنسي، وف سنة 2007 فقد قدرت قيمة المساعدات المالية المقدمة للمغرب الأقصى 460 مليون يورو، إن هامشية الجزائر في السياسة المالية الخارجية الفرنسية. يبين مدى تركيز فرنسا علي دعم الأنظمة السياسية الموالية لها .نظرا لعلاقاتها المتوترة دائما في الجزائر.

وقد انعكست هده السياسة المالية سلبا علي هده الدول ,حيث وجدت نفسها محاصرة بدين خارجي كبير ,في سنة 2008 بالنسبة للجزائر .604.14 مليون يورو وبالنسبة للمغرب الاقصي 1224.93 . مليون يورو , زقدر بالنسبة لتونس 924.20, مليون يورو و هدا ما زاد من تبعية هده الدول لفرنسا التي بقيت دوما الرابح الوحيد في إطار العلاقات غير المتكافئة فالدول المغاربية عليها ديونها لفرنسا بالإضافة إلى فائدة هده الديون . أو تعويضها مقابل دلك بمشاريع استثمارية مباشرة عن طريق خوصصة الشركات العمومية لهده الدول

- موقع فرنسا في التجارة الخارجية لدول المغرب العربي

تعتبر دول المغرب العربي من اكبر الشركاء التجاريين لفرنسا في إفريقيا ,و يتعلق الأمر تحديدا بالدول الثلاث . الجزائر ,تونس ,المغرب . والتي تغطي مجمعها نسبة 50 بالمئة من المبادلات التجارية في إفريقيا ,وعلي إثرها تمتلك فرنسا اليوم شبكة كبيرة من المصالح في مقدمتها المصالح الاقتصادية , حيث

تتصدر الدول الفرنسية قائمة الشركاء و المستثمرين علي السواء في الدول الثلاثة بنسبة تناهز الثلث في أرقام المبادلات ولاستثمارات .

أ. موقعها في التجارة الخارجية الجزائرية

تعتبر فرنسا –حسب إحصائيات المديرية العامة للجمارك الجزائرية – أو شريك تجاري للجزائر و دلك علي مدي الفترة الموالية لنهاية الحرب الباردة تقريبا حتي أيامنا هده ,حيث تشكل العلاقات التجارية خط بياني عرف ارتفاع تدريجي مند سنوات التسعينيات

وبدلك تعتبر الجزائر الشريك التجاري الأول لفرنسا في إفريقيا, وهي ثالث أكبر سوق للصادرات الفرنسية خارج دول التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE بعد الصين وروسيا[1].

ومن بين أهم الواردات الفرنسية للجزائر نجد القمح الصلب و اللين, الحليب, السكر, الفاكهة.....إلخ ,والمعدات الكهربائية ,حيث تعتبر فرنسا أول ممون رئيسي للجزائر عام 2008,ودلك بقيمة 6465 مليون دولار,لتكون بدلك حصتها من السوق الجزائرية بقيمة 16.51بالمئة من سوق الصادرات الجزائرية , وقد تعزز هدا المركز الريادي خلال سنة 2004 بقيمة 4126مليون دولار ,بنسبة لتغطية سوق الصادرات الجزائرية مقدرة ب 22,67 بالمئة كما سجلت سنة 2002 نفس التوجه بصادرات فرنسا في قائمة ممولي الجزائر بقيمة 3543مليون دولار بنسبة قدرة ب 30.6بالمئة

وقد ظلت فرنسا محافظة علي المركز الأول في قائمة ممولي الجزائر مند سنوات التسعينيات ودلك بنسبة 23.1بالمئة ما بين عامي 1990وعام 1997 و بنسبة 23.3بالمئة عام 1999.

أما في ما يخص الواردات,فإنها تحتل مراكز متقدمة أيضا,ففي سنة 2002 احتلت المركز الرابع بقيمة 2460 مليون دولار بنسبة قدرها 12.80بالمائة,وسنة دلك بعد كل من إيطاليا ,إسبانيا والولايات المتحدة، وفي سنة 2003 فقد احتلت المركز الثاني بقيمة 2911مليون دولار بنسبة 15.22بالمائة من صادرات الجزائر ودلك بعد إيطاليا التي تحصلت علي 4305 مليون دولار بنسبة 22.50 بالمائة أما في

[1]- بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 115.

سنة 2004 فقد احتلت فرنسا المركز الثالث في قائمة زبائن الجزائر بقيمة 3615مليون دولار بنسبة قدرها 11.40 بالمائة, ودلك بعد كل غن الولايات المتحدة وإيطاليا وفي سنة 2008 جاءت في المرتبة الرابعة بقيمة 6481 مليون دولار بنسبة قدرها 8.21بالمائة من الصادرات الجزائرية وتتركز نسبة الموارد الطاقوية في الواردات الفرنسية من الجزائر بنسبة 91.38بالمائة وبدلك تحتل مركز رابع مستورد لهده المادة من الجزائر بعد كل من إيطاليا و إسبانيا وهولندا فالجزائر تحتل مرتبة خامس مزود لفرنسا بالنفط وثالث ممون لها بالغاز حيث تغطي 24بالمائة من حاجيات فرنسا من الغاز، لهذا تمثل الجزائر مورد كبير ومهم لمصادر الطاقة لفرنسا التي تعاني من تبعية كبيرة للخارج في مجال الطاقة, ودلك بحكم افتقارها لهذه المواد إذ أن إنتاج الطاقة في فرنسا مرتبط أساسا بالفحم والطاقة الكهربائية.[1]

[1]- بيرم فاطمة، مرجع سابق، ص 116.

2- مضامين السياسة الفرنسية المغاربية

2-1- تأثير المكانة السياسية والروابط التاريخية :

تشير مختلف النظريات مثل نظرية قلب العالم لفورد ماكندرو,نظريات نبكولا سبيكامان إلي أهمية المنطقة المتوسطية والمغاربية التي تمثل الخلفية الإستراتيجية للسلوك الفرنسي إزاء المنطقة.تدرك فرنسا أن مكانتها العالمية مرهونة بمكانتها في المنطقة المتوسطية ومنها المغاربية ولذلك اعتمدت سياسة ذات بعد عالمي خصوصا وإنها لاحظت بداية فقدانها نفوذها التاريخي، ذهبت فرنسا نحو سياسة .من أين تحتل المنطقة المغاربية مكانة كبيرة، حيث نعكس الزيحارات المتكررة لمختلف الرؤساء الفرنسيين دقة الوضع الدولي بشكل عام والمكانة التي يوليها المسئولون الفرنسيون علي مصالحهم الدولية والإقليمية في هده المنطقة خصوصا

-يتحرك القادة الفرنسيون بناءا علي مسالتين: أولا هما ضمان بقاء الدول الثلاثة في إطار يسمح لباريس بالتأثير علي مواقفها في ما يتعلق بالقضايا الدولية المتفجرة وفي مقدمتها قضية الحرب ضد الإرهاب و.ضمان استقرار هده الدول باعتبار أن هدا الاستقرار جزء لا يتجزأ ..... الفرنسيين من استقرار بلدهم,حيث يعيش قرابة خمسة ملايين مسلم في في فرنسا وكثيرا ما نضر إليهم علي أنهم خزان بارود قابل للانفجار في أي وقت[1].

تتحرك فرنسا في مجالها المغربي ضمن المحددات التقليدية للسياسة الفرنسية في المنطقة التي تقوم أساسا علي الدفاع عن المصالح الفرنسية المتعددة في المغرب العربي .لكن دلك لم يكن ليحجب ظهور دوافع ومحددات جديدة لمثل هده المكانة .انبثقت بالدرجة الأولى عن أوجه الصراع البارد القائم بين باريس و واشنطن علي النفوذ في شمال إفريقيا .كما لم يكن لتنأي عن مجموعة من الأزمات العالقة بين باريس والعواصم المغربية جراء خلافات لا يمكن تجاهلها بحسب {كاثرين كولونا } الناطقة الرسمية باسم الرئاسة الفرنسية تتبني فرنسا أسلوب ما يعرف ب{الحوار السياسي المنظم } الذي

[1]- السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة تبسة، ص 23.

دأبت علي إجرائه مع قادة المنطقة علي أعلي المستويات خصوصا أن دول المغرب العربي الثلاثة ترتبط كل واحدة منها باتفاقية شراكة مع الاتحاد الأوروبي فضلا عن العلاقات الخاصة التي تربط فرنسا تحديدا مع تونس والجزائر والمغرب ان كانت هده الدول مستعمرات يديرها الفرنسيون بشكل مباشر .

ويصب هدا في اتجاه تأكيد الفكرة القائلة بان فرنسة تستطل جيشه محددات ثلاثة في صلاتها بالدول المغاربية فهي محددات مرتبطة عموما لمصالح فرنسا لا لمصالح المستعمرات السابقة التي تطلب دائما بان تطل مختلفة و فقيرة و مستعمرة في الوقت ذاته، وهده المحددات هي كما يلي

لدلك تدرك فرنسا لأهمية الأمن في المنطقة وتأثيره على الأمن القومي الفرنسي فلا استقرار في المنطقة يؤثر علي الاستقرار و امن فرنسا وهو ما جعلها تأخذ بعين الاعتبار أمن المنطقة التي تعتبرها وجهين لعملة واحدة فمن جهة تمثل منطقة إستراتيجية وقوية ومن جهة أخري منطقة غير مستقرة بالنسبة لها وأمام هاتين الوجهتين تجد فرنسة نفسها مضطرة إلي الاهتمام بالمنطقة [1].

2-2-تجليات السياسة الفرنسية في المغرب العربي

إن الحديث عن وجود لنفوذ فرنسي كبير في منطقة المغرب العربي لا يعني بالتأكيد حول العلاقات الفرنسية المغاربية من أزمات ترجع بالدرجة الأولى إلي عاملين اثنين :أولهما يخص فرنسا ويتعلق بطبيعة نظامها السياسي التعددي, الذي كثيرا ما يبرز للسطح مواقف سياسية متباينة حيال الموقف من هده القضية أو تلك من القضايا المغاربية، وثانيهما يتصل بالدول المغاربية في حد ذاتها التي تبدو مصالحها في أحيان كثيرة في تقاطع صارخ مع المصالح الفرنسية بما لا يدع مجلا أمام الأنظمة إلا إعلان نوع من العصيان إزاء المستعمر القديم سرعان ما انتنتا أنه موقف لا يقدر أهله علي المقاومة.

ومن الفارق برأي بعض المحللين أن تكون المعوقات التي تظهر في المواجهة السياسية ومن هدا الأمر ما يظهر في الحالتين التاليتين [2].

[1]- السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة تبسة، ص 23.
[2]- أ. أمين البار، أ.منير بسكري، مرجع سابق، ص 61.

أ :حقوق الإنسان والحريات العامة

لقد أضطر الرئيس الفرنسي جاك شيراك في زيارته إلي تونس و الجزائر والمغرب إلي الحديث مع زعماء هده الدول حول تحفظات فرنسية إزاء الكثير من الخروقات والانتهاكات التي ترتكبها الأنظمة و السلطات المغاربية في مجال حقوق الإنسان و الحريات العامة وكان مصدر الاضطرار وجود حكومة اشتراكية إلي جانب رئاسة يمينية في فرنسا بالإضافة إلى ضغط المنضمات الفرنسية غير الحكومية أو الدولية التي يوجد مقرها في فرنسا والتي تتمتع بهامش كبير للتعبير عن مواقفها وقدرة لا باس بها في الضغط علي مراكز القرار السياسي وتوجيه الرأي العام الذي يبدو في غاية الأهمية بالنسبة للرئيس شيراك، الذي لم يبق له علي موعد الانتخابات الرئاسية سوي ستة أشهر -1-

ويظهر مفارقا أيضا أن الأنظمة القائمة في المغرب العربي إنما يعتمد بشكل كبير علي مباركة ومساندة باريس لتوجهاتها الديكتاتورية والشمولية غير العابئة بالحريات الأساسية لشعوبها و المشتهرة بشكل يفوق الإنسان والمواطنة ففرنسا التي تنتقد الأنظمة المغاربية لخرقها حقوق الإنسان

هي ذاتها فرنسا التي تحمي هده الأنظمة وتحرص علي أسرارها وهي في وجهها تخدم بالدرجة الأولى ما تسميه بمصالحها القومية العليا

ب- الحرب القدرة ومشكلة الصحراء :

لهد ثار الساسة الفرنسيون و آخرهم شيراك علي قانون فرنسا إلي جانب الجزائر في محنة الحرب الأهلية أو –الحرب القدرة –كما يفضل البعض أن يصفها وكثيرا ما لم يتردد هؤلاء الساسة في توجيه اللوم لجنرالات الجزائر علي التجاوزات التي يرتكبونها في حق شعبهم في يدرك جل المحللين الدور الذي لعبته باريس في الانقلاب علي الديمقراطية سنة 1992 كما يعرفون الصلات الوثيقة التي تربط دوائرهم بأطراف سيئة السمعة في الجزائر ظل دورها هو إشعالها الفتنة

ويسري القول نفسه علي طريق تعامل باريس مع مشكلة الصحراء المغربية,حيث ظهر حرصها علي استقرارها فيما توحي للمغرب خلاف دللك وفي الوقت الذي تبرز فيه –مدام ميثران- زوجة الرئيس

الفرنسي السابق كأكثر المتعاطفين مع قضية ما يسمي ب –الشعب الصحراوي- واهم المدافعين عن حقه في تقرير المصير في المحافل الدولية, يبدي شيراك خطابا متعاطفا مع حق المغرب في الحفاظ علي وحدة أراضيه وسيادتها عليه.

بما في دلك أقاليمه الصحراوية وفي نهاية الأمر تصير فرنسا الرابح علي الصعيدين الإنساني والسياسي فيما تبقي المصالح المغربية مرتهنة [1].

3-2- أهداف فرنسا تجاه المغرب العربي

مثل هده الزيارة قام بها ساركوزي لليبيا لتفعيل دور فرنسا في المنطقة من خلال مشروع من أجل المتوسط لم تكن وارده دون أن يقدم النظام الليبي مؤشرات تدل علي اعتداله واستعداده للتقارب مع القوي الأوروبية في السنة الماضية,مما مكنه مع العودة إلي الساحة الدولية بعد مرحلة طويلة من المناكفة و شد الحبل,فبعد غزو العراق أعلن النظام الليبي تخليه عن برامج التسلح النووي طواعية بعد عدة أشهر من المفاوضات السرية مع واشنطن ولندن توجت بإعلان بريطانيا عن الخطوة الليبية

وقد خلفت طريقة الإعلان عن تلك المبادرة حيث أنها تمت من طرف لندن وليس طرابلس والمفاوضات السرية مع بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية دون أشراك فرنسا.استياء واسعا لدي المسؤولين الفرنسيين الدين رأوا في دلك نوعا من النية المبيتة في استبعاد فرنسا أي دور فرنسا في مبادرة كبري من هدا النوع,وفي منطقة ظلت تعد علي الدوام مربعا إستراتيجيا فرنسيا بامتياز بالنظر إلي ماضيها

الاستعماري الطويل,ثم جاءت خطوة التعويض الليبي لضحيا طائرة لوكربي لتزيد من غضب الفرنسيين فاختارت فرنسا الدخول في مساومة مع النظام الليبي و مطالبته بتعويض ضحايا طائرة –يوتا – الفرنسية التي أسقطتها المصالح الليبية فوق سماء النيجر عام 1989م ردا علي التدخل العسكري

[1]- أ. أمين البار، أ.منير بسكري، مرجع سابق، ص 61.

الفرنسي في التشاد وطرد القوات الليبية منها,وقبلت ليبيا بعد مفاوضات صعبة دفع 170 مليون دولار لعائلات الضحايا الفرنسيين مما أدى إلي فتح صفحة جديدة في العلاقات الفرنسية الليبية[1]

وقد مهدت تلك الانفراجة,وإعلان النظام الليبي تخليه عن الإرهاب واعترافه بالممارسات السابقة علنا وتغيير الخطاب الراديكالي لدي المسؤولين الليبين,مهدت لدعوة ليبيا إلي المسرح الدولي وشطب اسمها من اللوائح السنوية التي تعدها الإدارة الأمريكية عن الدول الراعية للإرهاب و رفع الحصار الاقتصادي و الحضر علي استيراد الأسلحة الذين كانا مفروضين عليها في السنوات الماضية وبدأت طرابلس تستقبل المسؤولين الأوروبيين، حيث قام بزيارتها في الشهور الماضية كل من رئيس الوزراء البريطاني طوني بلير والايطالي سيرجيو برلسوكني المستشار الألماني جرهارد شرودر وأخيرا الئيس الفرنسي شيرشك منافسة فرنسية أمريكية على المنطقة لكن إلي جانب الهاجس الاقتصادي والتجاري تدرك فرنسا أنها دخلت مع واشنطن في منافسة مجموعة علي النقاط في المنطقة المغاربية خاصة وإنها تعي جيدا أن الانفراج في علاقاتها مع الجماهيرية لم يكن ممكنا قبل أن ترفع واشنطن اسم ليبيا من قائمة الدول الداعمة للإرهاب و تصدر تبرئة دمة في حقها وهو ما دفع أحد المعلقين الفرنسيين إلى القول بان فرنسا لا تزال ضحية الولايات المتحدة الأمريكية التي تحدد هي أي الدول من –محور الشر- وأي الدول من خارجه بداية التطبيع الفرنسي- الليبي تأتي في سياق تطورات سياسة وإستراتيجية ضخمة تمر منها منطقة المغرب العربي, وتنهض كمؤشر علي انطلاق الصراع بين باريس و واشنطن علي النفوذ في المنطقة فخلال الأسابيع القليلة المقبلة سينعقد في المغرب –منتدي المستقبل – الذي دعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية بغرض الدفاع عن مشروع –الشرق الأوسط الكبير وشمال إفريقيا – ودمقرطة الأنظمة العربية والإسلامية وهو عنوان علي تمادي النفوذ الأمريكي في المنطقة,و بمثابة تتويج لحربها علي العراق التي كانت فرنسا وألمانيا من المعارضين لها كما أنه أي-المنتدى-يأتي في سياق التمدد الأمريكي في المنطقة خلال السنوات الثلاث الماضية عقب تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر

[1]- نفس المرجع ص 69.

2001وخاصة علي المستويين الأمني والعسكري دون إغفال المستوي الاقتصادي والتجاري الذي يتقوي بفعل الديناميكية التي فتحها مشروع الشراكة الأمريكية –المغاربة المعلن عنها في عام 1998م وكدا المستوي السياسي في التعاطي الأمريكي مع موضوع النزاع حول الصحراء المغربية علي حساب أي دور يمكن أن تلعبه فرنسا القوة الاستعمارية السابقة في المنطقة .

ويمكن القول بان الزيارة الخاصة للرئيس الفرنسي لليبيا علي رغم قصرها إلا أنها تتخذ طابعا حربيا قويا بالنسبة لسياسة فرنسا المغاربية في هده المرحلة تريد من خلالها باريس وهي تحضر للقمة العاشرة للمنظمة الدولية الفرانكفونية في-واغادوغو- ببركينافاسو ان توجه رسالة إلي واشنطن فهده القمة ستحضرها الجزائر بصفتها عضوا جديدا بالمنظمة منذ استقلال الجزائر عن فرنسا في بداية الستينيات من القرن الماضي،حيث ظلت الجزائر التي تشهد أكبر انتشار للغة الفرنسية في المنطقة تقاطع هده المنظمة مند إنشائها عام 2002في بيروت،من هنا فإن الرئيس الفرنسي يحضر القمة وفي جعبته مكسبان مهمان في المنطقة : عودة الجزائر إلي حظيرة المنطقة الفرانكفونية وتطبيع العلاقة مع ليبيا [1].

و الرسالة الفرنسية إلي واشنطن تقول : أنه إدا كان –منتديات المستقبل- سيتعرض لإصلاح الأنظمة العربية والإسلامية وفق مشروع جاهز لا يأخذ في الحسبان الاختلافات الثقافية بين بلدان المنطقة فإن قمة الفرانكفونية ستعالج التعددية الثقافية وهو الحضارات وفي الظاهرية ودلك شخصي لحجم الخلافات الفرنسية –الأمريكية ،لكنه في العمق يخفي صراعا استعماريا علي النفوذ في المنطقة[2].

المطلب الرابع: مبادئ ومقومات السياسة الخارجية التركية

بني قيام السياسة الخارجية التركية بعد تأسيس الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائر الصراع،ثم تطورت في الحرب الباردة خاصة بعد أن أصبحت عضوا في حلف الناتو لتجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر

[1]- المرجع نفسه، ص 70.
[2]- المرجع نفسه، ص 71.

السوفياتي وحلقة ضرورية في الإستراتيجية الغربية لإحتواء التوسع الشيوعي و الوقوف أمام الإتحاد السوفياتي مد نفوذه جنوبا إلى أن تصبح بعد زوال هذا الخطر جسرا بين الغرب المسيحي و الشرق الإسلامي،ومنذ ذلك الوقت بدأت تركيا في عملية تقييم لدورها في ضوء موازين القوى الجديدة وتحديد دورها ورسم سياستها الخارجية

1- التطور التاريخي لسياسة الخارجية التركية

استطاع **كمال أتاتورك***،أن يؤسس الجمهورية التركية الحديثة عام 1923بعد حرب استقلال،وتشكلت الجمهورية على اثر زوال الإمبراطورية التي دام حكمها 600 عام في بداية الأمر كان هدف السياسة الخارجية التركية منذ عام 1923 المحافظة على سلامة الجمهورية وحمايتها اذ أنه خلال الحرب العالمية الثانية اتخذت موقف الحياد وعدم الدخول في الحرب بشكل مباشر عن طريق اتفاقيات و معاهدات عديدة أبرمتها تركيا مع الدول المتحاربة. وعند نهاية الحرب العالمية الثانية كانت السياسة الخارجية التركية تتجه نحو الغرب بحيث كانت أنقرة في استخلاص أقصى الفائدة من هذا التوجه الجديد ولم تكن مهمته بقضايا الشرق الأوسط.[1]

1-1- السياسة الخارجية التركية من إعلان الجمهورية إلى الحرب العالمية الثانية

انتهجت منذ اعلان الجمهورية سنة1923 سياسة خارجية عكست إلى حد كبير شعار مصطفى اتاتورك الذي كان يؤكد مبدأ "السلام في الداخل والسلام في الخارج".

تأثرت السياسة الخارجية التركية بعمق بمفاهيم النخبة السياسية التركية منذ بداية النظام الجمهوري فيها،حيث شنت حرب التحرير الوطني(1919 _1922) على جبهات مختلفة ضد أعداء أشداء، في الداخل و الخارج على حد سواء و عندما تم التوقيع على معاهدة لوزان في 24 تموز 1924، ارتبطت أسس السياسة الخارجية التركية بمبدأ التحضير لحرب التحرير الوطني (1919-1922)،

[1]- محمد طه الجاسر ،**تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب،دار الفكر**،دمشق،الطبعة الأولى،سنة2002,ص38..

وظلت تلك الحرب حيلة أساسية ركزت الجمهورية التركية أساسها عليها،وبنبع هذا المبدأ الأساسي من افتراض أن هناك وطنا قوميا للأتراك حدوده أكيدة غير قابلة للتفاوض، وثابتة وغير قابلة للتغيير.[1]

وعقدت أيضا بعض المعاهدات مع البلدان المجاورة لحل المشاكل المعلقة،منها معاهدة (5حزيران1926)التي أنهت مشكلة الموصلة بين تركيا من جهة، و العراق من جهة أخرى،وتبنى أتاتورك سياسة مفادها التقرب من الإتحاد السوفياتي سابقا وتبعا لذلك وقعت تركيا في عام 1925 معاهدة الصداقة، الحياد بين الدولتين في باريس، أي بعد مشكلة الموصل مباشرة.

إن السياسة الخارجية التركية قبل الحرب العالمية الثانية كانت في خدمة تعزيز و تدعيم الدولة التركية الجديدة وإستقرار نظامها الداخلي تهدف إلى خدمة السياسة الداخلية وتكوين الشكل النهائي للدولة وتدعيم الاقتصاد ومحاولة عدم استفزاز الدول الكبرى و الدول المجاورة.

2-1- السياسة الخارجية التركية في فترة الحرب الباردة

عند نهاية الحرب العالمية الثانية،كانت السياسة الخارجية التركية تتجه نحو الغرب بحيث كانت أنقرة تأمل في استخلاص أقصى فائدة من هذا التوجه الجديد. لما أفرزته هذه الحرب من حيث إعادة تشكيل هيكلة النظام الدولي الذي أصبح قائما على أساس القطبية الثنائية الذي تميز ابتدءا بظاهرة الاستقطاب، والتمركز الشديد حول قطبين رئيسين هما الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد السوفياتي السابق بعدهما يمثلان قوتين عظيمتين.[2]

ففي المدة بين (1945-1949)حصلت تركيا على مساعدات أمريكية قيمتها (81)مليون دولار وبناءا على إصرار الولايات المتحدة، تم قبول تركيا رسميا عضوا كامل العضوية في حلف الشمال الأطلسي 1952،وبذلك انحازت لعوامل عديدة إلى المعسكر الأول،وكان ثمن ذلك اعتراف تركيا بدولة إسرائيل سنة 1949 و المشاركة في المؤسسات الأوروبية.وهكذا على امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءا لا

[1]-ميشال نوفل،**عودة تركيا إلى الشرق الأوسط**،الدار العربية للعلوم ناشرون،الطبعة الأولى،2010،ص-ص13-25.
*مصطفى كمال اتاتورك:مؤسس الجمهورية التركية،أسس حزب الشعب الجمهوري في ديسمبر 1923.
[2]-مصطفى الزين،**اتاتورك وحلفاءه**،دار الكلمة لنشر،بيروت،سنة1982،ص173.

يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط. وكان الدور التركي فاعلا،لكن من زاوية سلبية ضد شعوب المنطقة و تياراتها القومية والإسلامية و التحررية، حيث كان تحديد ملامح السياسة الخارجية التركية "سهلا" في تلك الفترة، وقامت تركيا سياسيا و عسكريا بكل ما يتطلب انتمائها إلى المعسكر الغربي على الرغم من بعض "الومضات" الايجابية من وقت لآخر تجاه بعض القضايا ومنها فلسطين والقدس.[1]

انتهاء الحرب الباردة عام 1990 تقريبا طرح بقوة تساؤلات حول مكانة تركيا ودورها في ظل الظروف الجديدة،حيث يمكن ملاحظة ثلاث حقائق واقعية:

- أنكشف عالم تركي جديد في آسيا الوسطى و القوقاز، وكانت تركيا في حاجة لأمريكا لدخول الثقافي إلى تلك المنطقة،ولم تتردد تركيا في محاولة القيام بدور الأخ الأكبر مع الدول المستقلة عن الإتحاد السوفياتي.

- تعاظم الانشقاق الداخلي لحزب العمال الكردستاني انطلاقا من سوريا وكان هذا في صلب الاتفاق العسكري الشهير بين تركيا و إسرائيل في 23فبراير 1996.

- تعاظم الانشقاق الداخلي بين الإسلاميين و العلمانيين (وعمودهم الفقري المؤسسة العسكرية) لا سيما بعد وصول **نجم الدين أربكان** إلى رئاسة الحكومة في يونيو/حزيران 1996.[2]

3-1- السياسة الخارجية التركية وحرب الخليج الثانية

برزت السياسة الخارجية لتركيا من خلال موقفها تجاه حرب الخليج الثانية حيث بادرت تركيا بتحديد موقفها من الإجتياح العراقي للكويت فأدانت الغزو،وطالبت بسحب القوات العراقية،ثم بدا الموقف التركي يتصاعد ليشكل تصور متكامل من لرؤية إسترتيجية، مفادها الأستفادة من أوضاع متدهورة في العراق،لتعظيم مكاسبها و الإخلال بالتوازن الموجود في المنطقة. وقد جاءت حرب الخليج الثانية لتطرح توجهات إستراتيجة جديدة على تركيا التي كانت تتخوف من إنحصار دورها وإنخفاض

[1]-عبد القادر محمد فهمي،**الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**،دار الفكر للطباعة والنشر،بغداد،سنة1999،ص84.
[2]- عبد القادر محمد فهمي،**الصراع الدولي وانعكاساته على الصراعات الإقليمية**،مرجع سابق ،ص-ص84-87.

أهميتها الإستراتيجية في ظل التقارب السوفياتي مع الغرب، كما أرادت تركيا بموافقتها تلك، أن تظطلع بدور إقليمي فاعل من خلال التدخل في الشرق الأوسط ولتعيد الإعتبار لمكانتها كخط أمامي في أهم الصراعات في العالم مثلما كانت أثناء الحرب الباردة لكن سرعان ما بدأت

تظهر بعض النتائج السلبية لهذا القرار و الخيار الإسترتيجي المتعلق بموقفها المؤيد والدائم بالحرب على العراق وعليه يمكن أن نرصد النتائج التالية:

1/ تعرضت تركيا إلى خسائر إقتصادية كبيرة، حيث قدرت بما 100 مليار دولار بالإضافة إلى تعطيل تجارة الحدود بين تركيا و العراق،و إغلاق خطوط الأنابيب التي تضخ النفط من العراق إلى تركيا.[1]

2/كانت تركيا تستورد نصف إحتياجها النفطي من العراق عبر خط أنابيب "**يومورطاليق** "،وذلك يعني 1.4 مليار دولار سنويا.إما العراق فكان يستخدم ميناء "**مرسين** ".

3/تركيا إظطرت إلى قطع علاقاتها التجارية مع العراق في وقت كان العراق يصب عليها مايقارب 3مليارات دولار سنويا 4/أغلقت أنابيب النفط القادم من العراق، و الذي يلبي نصف الطلب التركي السنوي و إنهارت صناعة النقل في ميناء"مرسين" بعد فرض الحصار على كافة البضائع العراقية.[2]

[1] دانكورت روستو،**السياسة الخارجية للجمهورية التركية،من الكتاب:مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**،ترجمة،حسين صعب منشورات المكتبة الأهلية،بيروت،سنة1961،ص392.

[2] - دانكورت روستو،**السياسة الخارجية للجمهورية التركية**مرجع سابق،ص393.

4-1- السياسة الخارجية التركية و أحداث 11 سبتمبر

تعتبر أحداث11 سبتمبر 2001 حدثا بارزا شكل ركائز الاهتمام تركي واسع باعتبار أن هذا الحدث عمل على إرباك العالم وخاصة القلب ومنه العام الإسلامي حيث تحول في الأخير إلى ساحة للعدوان على كل من يخالف السياسات الأمريكية تحت ذريعة محاربة الإرهاب الإسلامي و لم تكن تركيا -كونها بلدا مسلما- بمنأى عن تأثيرات الحرب الإسلامي ، ولقد شهدت تركيا تطورات على الصعيد الداخلي، حيث تمثل بانتصار حزب العدالة و التنمية في الانتخابات النيابية التي جرت في الثالث من نوفمبر2002 و استلامه السلطة السياسية في البرلمان كما في الحكومة.بمفرده وكان صانع هذا الانتصار زعيم الحزب"**رجب الطيب أردوغان***". [1]

كان وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم و بمفرده حدثا عاديا، إذ شهدت مرحلة حكمه تحولات دستورية و إجتماعية و خارجية حاسمة، أعادت ترتيب أولويات تركيا، بل أعدت تعريف خياراتها، مما شكل إنقلابا على التوازنات الداخلية و في السياسة الخارجية،فحزب العدالة كان يحمل مسبقا رؤية مختلفة إلى مكانة تركيا وموقعها و دورها في الساحتين الإقليمية و الدولية. يقول أحمد داود أغلو مهندس هذه الرؤية الجديدة وواضعها قبل وصول الحزب إلى السلطة:"أنه من دون قراءة صحيحة لظروف و المتغيرات الدولية لا يمكن فهم السياسية الخارجية التركية ومن ثم رؤيتها الإستراتيجية الجديدة". [2]

وإذا كان" أحمد داود أغلو" قد جسد ذلك في كتابه الشهير "العمق الإستراتيجي-الموقع الدولي لتركيا" الذي صدر في عام 2001، فإن وصول الحزب إلى السلطة'و مروره في الممارسة العملية 'وفر الشروط الموضوعية لبلورة أكبر لهذه الإستراتيجية التي جمعت النظرية إلى الممارسة التطبيقية،و يقول "داود أغلو"، "إن 11سبتمبر دفع الولايات المتحدة إلى أن تستبدل بالنظام العالمي الجديد المستند إلى

[1]-محمد نور الدين،**تركيا والاتحاد الاوروبي،مسألة الهوية والرهانات و الشرق الأوسط**،مركز الدراسات الاستراتيجية،بيروت،العدد 116،سنة2004،ص66.

***رجب الطيب اردوغان**:رئيس حزب العدالة والتنمية الذي تأسس في 14 اغسطس 2001.

[2]-عبد المالك محزم،**البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير،في العلوم السياسية،جامعة باتنة،سنة 2009،ص160.

المفهوم الأمني".ويمكن القول، بحسب "داود أغلو"،أن هناك ثلاث مراحل شهدها العالم نتيجة لأحداث 11 سبتمبر:

- المرحلة النفسية و تجلياتها في حرب أفغانستان.

-المرحلة الإستراتيجية التي بدأت مع حرب العراق 'وفيها ستبحث كل قوة عن موقعها في النظام العالمي و ستشهد توترات و انفراط تحالفات و تبدلات،وقد تستمر هذه المرحلة من 10 إلى 15 عاما.

- مرحلة تأسيس نظام دولي جديد حيث ستعمل كل قوة على مضاعفة حضورها إلى حين اتضاح المعالم الجديدة لهذا النظام.[1]

ويرى "داود أغلو" أن خروج تركيا بموقع ومكانة من هذه المرحلة مرتبط باعتماد رؤية ديناميكية مؤثرة في السياسة الخارجية تفضي لأن تكون قوة مركزية، كما يشير إلى ثلاث عوامل ظهرت في التسعينات كانت معيقة أمام أن تكون تركيا قوة مركزية مؤثرة:الإرهاب (و المقصود هنا حزب العمال الكردستاني) وما حمله من استقطابات داخلية، عدم الاستقرار السياسي، و الأزمات الاقتصادية المتلاحقة.[2]

2- مقومات السياسة الخارجية التركية

المقصود بمقومات السياسة الخارجية قدرات وإمكانيات الدولة المادية والغير مادية،الطبيعية والبشرية التي تتمتع بها الدولة.وكمايقول هارتشون فإن "السلوك السياسي للدولة يختلف على وفق طبيعة جغرافية الدولة وتفاعلاتها الطبيعية والبشرية الذي ينجم منها سلوكا مختلفا عن غيرها من الدول".

وإن صانع السياسة الخارجية التركية عند الشروع لإتخاذ أي قرار يهم السياسة الخارجية حول اي قضية يضع نصب عينه المصلحة القومية التركية وتستخبر الامكانات والقدرات بما يتلاءم وتحقيق تلك القضية،لذلك سنحاول في هذا المبحث تسليط الضوء على المقومات الرئيسية لدولة تركيا التي تنعكس إيجابا أو سلبا في علاقاتها الدولية وذلك في المطالب الآتية:

[1]- عبد المالك محزم،**العد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**،مرجع سابق،ص170.
[2]-نفس المرجع،ص172.

1-2-المقومات الجغرافية

تتميز تركيا بموقع جغرافي و تربط قلب آسيا بطرف أروبا الشرقي.و تمتد على جزء صغير من أوروبا يدعى "تراقيا" مدينة أستانبول التي تطل منها على العالم الأوروبي و يتمتع موقعها ببعض الميزات الجغرافية التي لعبت و لاتزال تلعب دورا كبيرا فبي العلاقات الدولية كمضائق البسفور و الدردنيل التي تربط مياه البحر الأسود بمياه البحر المتوسط عبر بحر مرمرة، وتفصل طرق أوروبا في جنوبها الشرقي عن طرف آسيا في غربها.[1]

وتمتد أراضي تركيا في قارتي آسيا و أروبا، و يشكل الجزء الآسيوي، الذي يدعى الأناضول، بحدود 97 بالمئة و 743،600 كيلو متر مربع، بينما يكون الجزء الأوروبي الذي يدعى **"تر اقيا"*** ما نسبته 3 بالمئة و 23،500 كيلو متر مربع من مجمل مساحة البلاد. وتبني تركيا بموقعها وصلة جغرافية بين الشرق و الغرب، يبلغ طول حدود تركيا بما يقرب من 9،848كيلو متر، منها 7،200كيلو متر شواطئ على البحر، ويقع بحر إيجه في الغرب و البحر المتوسط في الجنوب و البحر الأسود في الشمال.و تتقاسم باقي حدودها مع ثماني دول أخرى:جورجيا 252كيلو متر و أرمينيا 268كيلو متر و إيران 499 و أذربيجان9كيلو متر و سوريا 822كيلو متر و العراق 352كيلو متر،و اليونان 206 كيلو متر و بلغاريا 240كيلو متر.[2]

إن لموقع تركيا الجغرافي أهمية لا تنحصر في كونها تؤلف جسرا لأقصر طريق بين قارتي آسيا و أروبا وعليه تكون بمثابة الجسر البري الذي يصل بين آسيا وأروبا كما تطل على البحر الأسود من الشمال إذ تسيطر على مضيقي البوسفور و الدردنيل اللذين هما مفتاح البحر الأسود اللذين هما مفتاح البحر الأسود والمنفافذ الوحيدة للبحر الأبيض المتوسط، وبموقعها هذا تكون سدا منيعا اتجاه التوسع الروسي نحو الجنوب وتطل كذلك على البحر الأبيض المتوسط من جهة الجنوب، إذ يعد

[1]-احمد نوري ألنعيمي،**السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية،جامعة القاهرة،سنة 1985،ص15.

***تراقيا:**هي منطقة تاريخية وجغرافية في جنوب شرق البلقان بشرق أوروبا،وتتقاسمها بلغاريا،اليونان،وتركيا الأوروبية،تجاور تراقيا ثلاثة بحار،البحر الاسود،و بحر إيجة،وبحر مرمره.

[2]-محمد نور الدين،**دوائر تركيا الثلاث،شؤون الأوسط**،العدد11،بيروت،سنة1992،ص75.

شريان المواصلات الأول للغرب،كما تعد تركيا موقعها هذا بمثابة حلقة الوصل بين أغنى ثلاث مناطق في العالم،وهي منطقة القفقاس ومنطقة نفط اوراسيا و منطقة الشرق الأوسط.وللموقع الجغرافي أثر كبير في صناعة القرار في السياسة الخارجية التركية يمكن تحديده بإتجاهين:

1/استعمال صانع السياسة الخارجية هذا الموقع كأداة تأثير في وحدات دولية أخرى في إطار سعيه إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية.

2/حرص صانع السياسة الخارجية على ألا يتحول هذا الموقع إلى أداة تأثير في يد وحدة دولية أخرى بأي شكل من الأشكال.[1]

2-2-المقومات الإقتصادية

حرصت تركيا على أداء دور القوة الإقتصادية الكبرى في الشرق الأوسط ولاسيما بعد أن أثبتت تجربتها في التحول إلى إقتصاد السوق مع قرارات (24كانون الثاني 1980)نجاحا ملحوظا على الصعيد الصناعي الذي تمثل منتجاته منفذا للتوسع تجاه الشرق الأوسط في الحصول على مكاسب إقتصادية تتعلق بالمبادلات التجارية و الواردات النفطية و مكاسب تفاوضية لصالح المفاوض التركي الذي ينبغي دعمه بالمزيد من التسهيلات وما يصب في زيادة المبادلات التجارية وتحسين شروط الإستثمار.و إدراك تركيا لما تمر به المنطقة والعالم حيث التكتلات الإقتصادية سعت إلى إنتهاز الفرصة للعمل على تنمية الروابط الاقتصادية مع دول الشرق الاوسط عن طريق التحول معها في شراكة اقتصادية ثنائية او اقليمية،خاصة في ظل مايعانيه الإقتصاد التركي من مشاكل كبيرة،مقابل توفر موارد ضخمة معدة للإستغلال في المنطقة،و هناك مرتكزات مهمة في الاقتصاد التركي لها اثر كبير في تحديد ملامحه وسماته،حيث شكل البعض منها عوامل قوة والبعض الاخر عوامل ضعف،ومن ثم انعكس على طبيعة القرار السياسي التركي،والتطلعات التركية في المنطقة.[2]

[1]-علي حسين،واخرون،**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**،مركز الجزيرة للدراسات،قطر،سنة2010،ص20.
[2]- صلاح الدين ابو حسين،**التجربة التركية عوامل النهوض**،المركز العربي للدراسات و الأبحاث،دون ذكر سنة النشر،ص4.

كما تلعب السياحة دورا في الاقتصاد التركي،نظرا لما تتمتع به تركيا من مواصفات الدول السياحية،وقد بلغت عوائدها نحو 3225 مليون دولار،ونحو 2654 مليون دولار بين عامي 1990_1991 على التوالي،ويمكن القول ان قطاع الخدمات تنامى بشكل كبير من حيث النمو،وهذا يشكل مصدر قوة الاقتصاد التركي،وذلك للطبيعة المميزة والمواقع التاريخية و الأثرية والمناخ الجيد نسبيا،وذلك ما يجعل الزراعة و الصناعة و الخدمات تشكل جوانب إقتصادية قوية في تركيا رغم انها تعاني من مشكلات إقتصادية مثل ازمة الطاقة وعدم استقرار سوق العمل،وانفتاح الاقتصاد التركي، غير انه يجدر بنا الاشارة ان الاقتصاد التركي بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة شهد تحسنا ملحوظا،اذ انخفضت معدلات التضخم الى ادنى مستوياتها منذ 25 عام،كما تحسن الأداء الاقتصادي،فوصل معدل النمو إلى 0.9بالمئة لعام 2003،و ارتفع مستوى الدخل الفردي.[1]

2-3- المقومات البشرية

يبلغ عدد سكان تركيا ما يقارب 60.355000نسمة،الأكثرية من الشعب ينحدر من الأصول الأسيوية،منها85بالمئة من الأقليات منها 10بالمئة كردية وأخرى عربية في المناطق الجنوبية الشرقية مع البلاد، بالإضافة إلى أقليات أخرى من اليونان و أرمن و بلغاريا ويهود تركيا الأورسية واسطنبول،ويتحدث ما يصل إلى 90 بالمئة من الشعب التركي اللغة التركية وهي اللغة الرسمية للبلاد ويتحدث ما يقارب 6بالمئة من الأفراد اللغة العربية و اليونانية أو إحدى اللغات الأخرى التي تستخدمها الأقليات الموجودة في البلاد،وتتجاوز نسبة المسلمين 98بالمئة من مجموع السكان،ويعتنق منهم المذهب السني حوالي 85بالمئة والمذهب الشيعي حوالي 14بالمئة،ولكن لا ينص الدستور بكفل حرية المعتقد والدين،بالرغم من ذلك فإن أوساط الشعب التركي تضم أقليات صغيرة جدا من المسيحيين و اليهود،لا تتجاوز 1بالمئة من مجموع السكان.

[1]- زكي يونس الطويل،**الاقتصاد التركي و الابعاد المستقبلية للعلاقات الوافية التركية**،دار زهران للنشر و التوزيع،عمان،سنة 2013،ص 21.

ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور مهم على الصعيد الإقليمي والدولي في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية و الثقافية والعسكرية،إذ لا يكفي موقع الدولة الجغرافي ليؤهلها للعب أدوارا إقليمية و دولية كبيرة، فلعدد السكان دور أيضا في ذلك.[1]

2-4- المقومات العسكرية

تعد القوات المسلحة التركية ثاني أكبر جيش في حلف الشمال الأطلسي(الناتو)،بعد الو.م.أ وهي ثاني أكبر جيش في العالم من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة وأكبر من الجيش الفرنسي و البريطاني مجتمعين،إذ يبلغ عدده 514 ألف جندي في الخدمة و 380ألف في الاحتياط.

وتترأس هيئة الأركان القيادة العملية للقوات المسلحة وهذه القوات تتألف من قيادات القوات البرية،وقيادة القوات البحرية،وقيادة القوات الجوية بالإضافة إلى سيطرتها على قوة الدرك والدفاع المدني في أوقات الحرب.[2]

حيث أن قيادة التدريب والتمرين البحري تتألف من 13 غواصة و18 فرقاطة و6 سفن حربية و 20كاسحة ألغام،و24 قارب هجوميا،أما القوات المسلحة الجوية فهي تتألف من 19 سربا مقاتلا.

وضعت تركيا من طرف قيادة أركانها برنامجا لزيادة القدرة القتالية للجيش التركي،وهو ما قدر بحوالي 150مليار دولار،خلال 3 أعوام تضمن تحديث حوالي 4000دبابة و تحديث حوالي 600طائرة قتالية.

إن الاستراتيجية العسكرية التركية التي وظفت لها العشرات من الدولارات ستجعل منها قوة عسكرية كبرى في المنطقة،و يؤكد ذلك رغبة تركيا في الحصول على طائرات (**أو إكس**) للإنذار و المبكر والتجسس.

ما عزز القوة التركية الدفاعية و الهجومية،كونها دولة عضو في حلف الشمال الأطلسي،فعلى الرغم ما تشكله عضويتها في الحلف،إلا أنها ورقة رابحة كثيرا ما أحسنت تركيا استغلالها في مواقفها الدولية.

---

[1] فوزي حمام،نبيلة بن قمير ،**السياسة الخارجية التركية بين الأوروبيانية والشرق-أوسطية:خلال فترة ما بعد الحرب الباردة**،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية،جامعة08ماي 1945،قالمة،سنة2014،ص32.

[2] سمية بالرايس،**توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية**،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية،جامعة 08 ماي 1945،سنة2013،ص33.

لذلك لا يمكن تجاهل دور المؤسسة العسكرية والقوة العسكرية التركية و أهميتها تاريخيا وإلى يومنا هذا،في صنع السياسة الخارجية وكنقطة قوة مهمة في دعم الدور الذي تحظى به تركيا وتوجهها نحو الشرق الأوسط بشكل خاص وكحام للدولة و العلمانية في تركيا.[1]

3- العوامل و المحددات المؤثرة في توجهات السياسة الخارجية التركية

المتغيرات في البيئة الإقليمية والدولية وضعت ضغوطا على تركيا بصفة عامة،وعلى صانعي السياسة التركية بصفة أخص،وهذا راجع إلى ضخامة و سرعة التطورات قي الجوار الإقليمي،سواء كان ذلك في البلقان،أو القوقاز او الشرق الأوسط،والتي نتج عنها ظغوطا شكلت أعباء كبيرة على السياسة الخارجية و الأمنية من الناحية الخارجية،وفي الوقت نفسه تواجه تركيا تغيرات على مستوى البيئة الداخلية،يمكن القول أن لها أهمية في سياستها الخارجية والأمنية لا يمكنها تجاوزها ولا تجاوز الأثار المترتبة عنها،و في مجملها تشكل المحددات و العوامل المساهمة في رسم و توجيه السياسة الخارجية والأمنية.[2]

3-1- النظام السياسي

النظام السياسي التركي **نظام علماني ديمقراطي ولكن ذو صبغة عسكرية**،بحيث يقوم على مبدأ الفصل بين السلطات،وكذا التعددية الحزبية الليبرالية،وفقا لنظام دستوري ينص على أن القوات المسلحة التركية تمثل حامي العلمانية كمبدأ أساسي دستوري،و بما أن تركيا تواجه بيئة دولية مضطربة،فهي تواجه اضطرابات محلية لا يمكن الاستهانة بها،و التي تطرح التساؤلات حول مستقبل البلد وسياسته الخارجية،كما جعلتها هذه الاضطرابات عرضة لتحديات متنوعة،من تدخل الجيش في الحياة السياسية،وكذا أزمة الهوية و أزمة الاستقطاب العلماني الإسلامي،في ظل هذه البيئة المضطربة

---

[1]-عيسى محمد إبراهيمو،فاطمة حليمي،**السياسة الخارجية التركية بين الإسلام و العلمانية،مذكرة ليسانس في العلوم السياسية**،تخصص علاقات دولية،جامعة بن بوعلي الشلف،سنة2010،ص-ص25-26.

[2]- عبد المالك محزم،**العد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**،مرجع سابق،ص62.

*عرفت تركيا في تاريخها الحديث 4 انقلابات،في **1960** وقع انقلاب عسكري أزاح الحزب الديمقراطي من الحكم،ثم تلا ذلك سنة **1971** قاد ممدوح طغماتش انقلابا ناجحا اثر تعاظم قوة المعارضة في تركيا،و اجبر الجيش سليمان ديميرل على الاستقالة اثر موجة العنف السياسي التي عمت البلاد،ثم سنة**1980** قاد الجنرال كنعان ايفرين انقلابا عسكريا أطاح بالحكومة المدنية وفرض الأحكام العرفية،ثم انقلاب **1997**خفضت تركيا حجم تمثيلها الدبلوماسي مع إسرائيل،احتجاجا على قرار الكنيست القاضي بضم القدس الشرقية و اعتبارها عاصمة لها.

داخليا،أصبحت تركيا مرغمة على إعادة سياستها الخارجية و الأمنية،لإعادة التفكير في مصالحها القومية وعلاقتها الدولية.

لقد مر النظام السياسي التركي بمراحل متنوعة كان عدم الاستقرار هو الصبغة الرئيسية التي طبعته خلال مراحل وعقود تاريخية متتابعة،شهد فيها سلسلة من **الانقلابات***،حيث أن هذه المتغيرات أدت إلى بروز إتجاهين أساسيين في السياسة التركية:

- **اتجاه تقليدي علماني**:تمثله الأحزاب العلمانية،يحمل إرث أتاتورك،ويعتقد أن تركيا دولة أوروبية ويجب أن تصبح أوروبية بشكل كامل.

- **اتجاه إسلامي**:وتمثله الطرق الدينية و الأحزاب الإسلامية،ويعتقد هذا الاتجاه أنه لابد من الإنفكاك التدريجي عن الغرب ومؤسساته والعودة التدريجية للارتباط بالحضارة الإسلامية.

2-3- الهوية التركية بين التوجه الغربي والأصول الحضارية

- **مشكلة الهوية**:إن الفهم الأولي للحداثة والتحديث كان السبب في محاولة إقصاء الموروث و الثقافة الإسلامية التي سادت فترات متعددة منذ البدايات الأولى للإمبراطورية العثمانية،و سرعان ما كان هذا الإهمال و التهميش السبب الرئيسي في بروز **أزمة الهوية*.**

إن طرح مسألة الهوية حاليا في تركيا له علاقة بالصراع العلني الخفي بين التيارات الإسلامية والنخب العلمانية والتي تصر على انجاز هوية تركية خارج محيط الدائرة الإسلامية،أي في الارتباط بالغرب،وقد عمقت التحولات الجارية من أزمة الهوية في تركيا بالغرب باسم التحديث و العصرنة،و بين الإسلاميين الذين يرون في هذا التوجه المصطنع للقضاء على هوية تركيا الإسلامية،وثقافتها الروحية الأصلية ويحاولون إعادة الهوية القديمة المرتبطة بالدين الإسلامي[1]

[1]- فوزي حمام،نبيلة بن قمير،**السياسة الخارجية التركية بين الأوروبيانية والشرق-أوسطية:خلال فترة ما بعد الحرب الباردة**،مرجع سابق،ص120.

***الهوية**:في أحد وجوهها هي مجموعة القيم السائدة لدى النظام السياسي ونخبته الحاكمة،و من الطبيعي أن تختلف مدركات هذه "الهوية"من حزب إلى لآخر و من تيار سياسي إلى غيره من التيارات،و هذا الاختلاف يقود إلى اعتماد البرنامج السياسي للأحزاب الحاكمة على رؤى بعينها في القضايا المختلفة و منها طبعا السياسات الداخلية و الإقليمية و الخارجية.

- **صعود الإسلام السياسي:**لقد كان لوصول حزب الرفاه وزعيمه نجم الدين أربكان إلى السلطة في سنة 1996،أثر بالغ و ردات فعل مختلفة هزت المؤسسة التركية و حلفائها الغربيين،و بميلاد **التجربة السياسية الجديدة حزب العدالة و التنمية**،وهي حركة سياسية شكلت تحولا و منعطفا داخل التجربة السياسية الإسلامية بتركيا،حيث أن حزب العدالة والتنمية واجه مجموعة من التحديات الداخلية و الخارجية،التي حاول الرد و التكيف معها للمحافظة على الحزب و شعبيته في المجتمع و كذا مواقفه السياسية.[1]

3-3- الطاقة و مشكلة المياه

- **الطاقة:**يعد عامل الطاقة من أهم العوامل المؤثرة في علاقة تركيا الخارجية،فاحتياجاتها من الطاقة في تزايد سريع و مستمر،بالإضافة إلى أن احتياجاتها من الغاز خلال التسعينات تزايدت بمعدل 10بالمئة سنويا،وحسب بعض الإحصائيات أن مطالب تركيا وحاجاتها سوف تتضاعف في المستقبل القريب و بالتالي باتت الحاجة إلى مثل هذه الطاقة ملحة للغاية،مع تنبؤات أنها ستصبح بحاجة إلى 22 مليون طن سنويا،و بناءا على ذلك سوف يكون هدف السياسة التركية محاولة إيجاد استبقاء إمدادات الطاقة التي يمكن الاعتماد عليها خاصة من **بحر القزوين** *.

- **عامل المياه:**تعتبر تركيا أكبر خزان طبيعي للمياه في الشرق الأوسط،و قد أدركت تركيا أهمية ثروتها المائية كسلاح لا يقل أهمية عن النفط،في العديد من القضايا السياسية،خاصة اتجاه الشرق الأوسط و العلاقات العربية التركية،**فالمياه شكلت إحدى أكثر أدوات الضغط المتبادل في العلاقات السياسية بين تركيا و العالم العربي**،وكل من سوريا والعراق،حيث يرى المراقبون بأن النزاع المستقبلي سيكون على المياه.[2]

---

[1]-أحمد فيروز،**تركيا بين الصفوة البيروقراطية و الحكم العسكري**،مؤسسة الأبحاث العربية،بيروت،سنة2006،ص75.

[2]-عادل محمد العضايلة،**الصراع على المياه في الشرق الأوسط:الحرب و السلم**،دار الشروق،عمان،سنة2005،ص37.

*-**بحر قزوين:**أو بحر الخزر هو بحر منغلق بين آسيا و أوروبا،يعد أكبر مسطح مائي على سطح الأرض،إذ تبلغ مساحته حوالي 371 ألف كم،أقصى عمق له هو 980م،و بالتالي هو يحمل خصائص البحر و البحيرات،يسمى ببحر قزوين نسبة لمدينة قزوين بإيران و الشعب القزويني في تلك المناطق.

4-3-الأقليات في تركيا و المشكلة العرقية

- **الأقليات في تركيا:**فعلى الرغم من الوضع الذي حاولت تركيا أن تخلقه للأقليات،من خلال الدمج و سياسة التتريك التي استدعتها قيام الجمهورية،إلا أن البعض يرى أن عدم تفهم تركيا للفسيفساء العرقية التي تزخر بها وعدم إدراكها للطريقة السليمة التي تتعامل بها معها،سيكون هذا عامل مؤثرا مهددا للكيان التركي،بالإضافة إلى أنه يمكن أن يستعمل ضد تركيا كورقة مساومة في العديد من القضايا الخارجية خاصة المتعلقة منها بالمفاوضات للانضمام مع الإتحاد الأوروبي،مرهون كما يرى البعض بمدى اعتراف تركيا بتلك الأقليات.[1]

- **الأقلية الكردية و مشكلة الانفصال:**المشكلة الرئيسية التي يواجهها أكراد تركيا هي عدم اعتراف الدولة بهم، كمجموعة عرقية متمايزة عن العرق التركي،وبالتالي رفض منحهم ما يمكنهم من تجسيد هويتهم المستقبلية،ثقافيا وسياسيا ويلي ذلك، منع الدولة في الدستور و القوانين،من تأسيس أي منظمة أو جمعية أو حزب على أساس عرقي أو ديني،والحيلولة بالتالي دون تأسيس الأكراد أحزابا تعبر عن هوية كردية،فمنذ نهاية حرب الخليج الثانية كانت تبرز بوادر قيام**-دويلة- في شمال العراق الكردية**،وتركيا بقدر ما أسعدها تحطيم الخصم الإقليمي العراقي،بقدر ما شعرت بالخوف و الخطر من تطورات الأحداث في شمال العراق لبلورة الشروط والظروف اللازمة لاكتمال بنية الدويلة الكردية،كما تعلم تركيا أن **حزب العمال الكردستاني** ليس معتمدا على سوريا فقط،بل يتلقى الدعم من بعض الحكومات:روسيا، إيران،العراق، اليونان، وحتى أرمينيا مؤخرا،تلك الكومات التي تنافس تركيا و يهمها أن ترى تركيا غارقة في الأزمات.[2]

---

[1]-نفس المرجع،ص-ص38-39.

[2]-أحمد يوسف أحمد، وآخرون، **إحتلال العراق: وتداعياته عربيا وإقليميا ودوليا**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الأولى،سنة2004،ص-ص407-408.

أخيرا يمكن القول أن السياسة الخارجية التركية عرفت العديد من التطورات و التغيرات منذ تأسيس الجمهورية و التأثر بالمراحل الزمنية والحروب التي عرفها العالم ومختلف الأحداث و هذا ما جعلها تعرف العديد من التغيرات وذلك بفضل المقومات سواء كانت جيوسياسية أو جيو استراتيجية خصوصا موقعها الجغرافي وقدراتها الاقتصادية والعسكرية مما أن تكون قوى صاعدة و أن تلعب دور إقليمي فعال كما يمكنها من أن تكون طرف مؤثر في السياسة الدولية من خلال تطورها،مما سمح لها من تسلم مراتب القوة في النظام الدولي ورسمها لسياسة تتلائم مع قوتها،كما أن التحولات الجذرية للسياسة الداخلية بعد فترة الحرب الباردة ساهم في بلورة سياسة خارجية جديدة خصوصا خلال فترة حكم حزب العدالة 2002 وذلك بفضل الأسس والمرتكزات والأهداف التي ارتكزت عليها السياسة الخارجية لتركيا وهذا ما يؤكد على أنها حريصة عل أن يكون لها دورا فعالا في البيئة الدولية وعلاقاتها مع الدول المجاورة الأخرى.

الخاتمة:

يمكن القول أن تحليل السياسة الخارجية هو حقل فرعي في العلاقات الدولية يسعى إلى تفسير السياسة الخارجية ، وذاك بالرجوع إلى الأساس النظري لعملية صنع القرار التي يصوغها أشخاص يتصرفون منفردين أو في مجموعات. وضعت ثلاثة أعمال نموذجية أسس تحليل السياسة الخارجية، والتي تتضمن أعمال ريتشارد سنايدر وزملائه، وجيمس روزنو، وهارولد ومارغريت سبروت. وقد شرعت العديد من المساعي في الظهور من هذا الأساس، بما في ذلك العمل على مجموعات صغيرة /كبيرة، وبيانات الأحداث، وعلم النفس السياسي للقادة، والآثار الثقافية على السياسة الخارجية، وآثار التنافس السياسي المحلي، وتأثير السمات الوطنية والخصائص النظامية. ويحتفظ تحليل السياسة الخارجية بتأكيداته على نظرية الفاعل الخاص، والتفسيرات متعددة الأسباب، والتخصصات البينية، وتفسيرات عمليات السياسة الخارجية فضلا عن نتائجها. ويفحص دارسوا تحليل السياسة الخارجية المعاصر الروابط بين مستويات التحليل، و يتم جمعها مع البحث عن منهجيات جديدة تكون أكثر ملاءمة للاستقصاء النظري عن الفاعل الخاص.

وتكشف الدراسة التاريخية والتطورية لحقل تحليل السياسة الخارجية عن مدى التعقيد المفاهيمي والمنهجي الذي يحويه هذا المجال المعرفي، وكذا عن المزاحمات العديدة بين النظريات والمقاربات الساعية كل واحدة منها إلى حجز موقع ريادي ضمن الأدوات التحليلية المفسرة لظواهر السياسة الخارجية. وقد جعلت هذه الوضعية المربكة من تحليل السياسة الخارجية ميدانا مرنا وبدون حدود فاصلة، وتأسس بصعوبة بفضل تشكيلة من المجهودات البحثية منذ خمسينيات القرن الماضي وحتى الفترة المعاصرة. وبإيجاز أفرزت هذه الدراسة مجموعة من النتائج على المستويات الاتية:

- **مستوى المتغيرات:** صعوبة حصر المتغيرات المستقلة)الفردية، الوطنية، الدولية(المتحكمة في المتغير التابع المتمثل في السلوك السياسي الخارجي، فضال عن حصر المتغيرات الوسيطة التي تحدد طبيعة العالقة المحتملة بين المتغيرات المستقلة والتابعة.

مستوى المناهج: تقتضي الحاجة البحثية العودة إلى المقارنة، وتفعيل منهج دراسة الحالة من أجل جمع أكبر عدد ممكن من المعطيات والبيانات عن الحالات محل الدراسة، وبهدف تجنب الوقوع في فخ الأحكام العامة التي ال تنطبق نتائجها بالضرورة على سياقات مختلفة، وهو السبيل المنهجي الذي قد يساعد في تحقيق التوازن بين طموحات نظرية الفاعل الخاص ونظرية الفاعل العام.

- **مستوى التنظير:** تبين أن الحقل يشتمل على صنفين من المقاربات النظرية، فالأولى تتمثل في المقاربات التي ساهمت بشكل مباشر في تأسيس حقل تحليل السياسة الخارجية، وجعلت السياسة الخارجية في حد ذاتها موضوعا لأعمالها، وهي التي تنطبق عليها استعارة تحليل السياسة الخارجية Analysis Policy Foreign ،مثل أعمال"سنايدر" و"روزنو" و"سبروت" وغيرها. أما الثانية فتتجلى في المساهمات التي قدمتها نظريات العالقات الدولية والتي تتطرق في معرض حديثها عن ظواهر العالقات الدولية إلى قضايا ذات صلة وثيقة بالسياسة الخارجية،وتقترح أطرا عامة تسمح بفهم البنيات أو االنظمة، والفواعل ومعايير نشاطها، مثل الواقعية والليبرالية والبنائية.

قائمة المراجع والمصادر:

قائمة المراجع والمصادر:

أولا: المرا جع باللغة العربية

1. إبراهيم نصر الدين و آخرون ، **حال الأمة العربية 2013-2014 مراجعات ما بعد التغيير** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ط1 ، 2014).
2. أحمد النعيمي ، **السياسة الخارجية** (بغداد : دار الزهرة للنشر و التوزيع ، 2011) .
3. احمد امين و مجدي كامل مترجمان، " **المنازعات الدولية : مقدمة للنظرية** ، القاهرة ،الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العلمية ، 1997 .
4. أحمد فيروز،**تركيا بين الصفوة البيروقراطية و الحكم العسكري**،مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، سنة2006..
5. أحمد يوسف أحمد، وآخرون، **إحتلال العراق: وتداعياته عربيا و إقليميا ودوليا**، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،الطبعة الأولى،سنة2004.
6. أحميدة أمحمد السنوس، **الإتحاد المغاربي، دراسة في الجغرافيا الإقليمية والاجتماعية والسياسية**، طرابلس، منشورات جامعة الفاتح، 1999.
7. السيد ولد أباه ، **عالم ما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 الاشكالات الفكرية والاستراتيجية**، ط1 (بيروت : الدار العربية للعلوم ، 2004).
8. ألكسندر ونت ، **النظرية الإجتماعية للسياسة الدولية** ، ترجمة :عبد الله جبر صالح العتيبي (السعودية :جامعة الملك سعود، 2006) .
9. أمجد جهاد عبد الله ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الأمريكية – الروسية** (بيروت : دار المنهل اللبناني ، ط1 ، 2011) .
10. أمين البار، منير بسكري، **مكانة المغرب العربي في السياسة الخارجية الفرنسية** (الطبعة الأولى، الناشر، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية، 2014.
11. - جابر سعيد عوض مترجما،" **نضام الحكم في و.م.ا**" ، القاهرة ، الجمعية المصرية لنشر المعرفة والتقافة العلمية ،1996.
12. جيمس دورتي و روبرت بالستغراف ، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، ترجمة : وليد عبد الحي (بيروت : المؤسسة الجامعية للنشر، 1985) .
13. خورشيد حسين دلي، **تركيا و قضايا السياسة الخارجية** (من منشورات اتحاد الكتاب العرب ،1999.
14. دانكورت روستو،**السياسة الخارجية للجمهورية التركية،من الكتاب:مناهج السياسة الخارجية في دول العالم**،ترجمة،حسين صعب منشورات المكتبة الأهلية،بيروت،سنة1961.
15. رسلان غوربانوف ، عبد الله رينات محدوف ، **المسلمون الروس و سياسة روسيا الخارجية** (قطر : مركز الجزيرة للدراسات ، 2012) .
16. زكي يونس الطويل،**الاقتصاد التركي و الابعاد المستقبلية للعلاقات الوافية التركية**،دار زهران للنشر و التوزيع،عمان،سنة 2013.
17. شعيب عماد فوزي،" **السياسة الدولية وصياغة العالم الجديد**" ، دمشق، دار كنعان، 1995.

18. صلاح الدين ابو حسين،**التجربة التركية عوامل النهوض**،المركز العربي للدراسات و الأبحاث،دون ذكر سنة النشر.

19. صلاح عباس ، **التكتلات الاقتصادية** (الاسكندرية : مؤسسة الشباب الجامعية ، 2006) .

20. عادل محمد العضايلة،**الصراع على المياه في الشرق الأوسط:الحرب و السلم**، دار الشروق، عمان، سنة2005.

21. عبد القادر محمد فهمي،**الصراع الدولي و انعكاساته على الصراعات الإقليمية**،دار الفكر للطباعة والنشر،بغداد،سنة1999.

22. عبد الناصر جندلي ، **التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** (الجزائر : دار الخلدونية للنشر و التوزيع، 2007).

23. علي حسين،واخرون،**تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج**،مركز الجزيرة للدراسات، قطر، سنة2010.

24. عمرو ثابث ، **الاحتواء المزدوج وما وراءه : تأملات في الفكر الاستراتيجي الأمريكي** ، ط1 (أبوظبي : مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، 2004) .

25. فتحية النبراوي و محمد نصر مهنا، **أصول العلاقات السياسية الدولية**، (الإسكندرية : منشاة المعارف،1985).

26. فواز جرجس،" **السياسة الخارجية تجاه العرب ":كيف تصنع؟ و من يصنعها؟**، بيروت، .مركز دراسات الوحدة ،ط2 2000 .

27. كاظم هاشم نعمة ، **روسيا في السياسة الآسيوية بعد الحرب الباردة** (عمان ، الأردن : دار أمنة للنشر و التوزيع ، 2013) .

28. كريس براون ، **فهم العلاقات الدولية**، ترجمة : مركز الخليج للأبحاث (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث ، 2004).

29. لمى مضر جرئ الإمارة ، **المتغيرات الداخلية و الخارجية في روسيا الاتحادية و تأثيرها على سياستها تجاه منطقة الخليج العربي في الفترة 1990-2003** ، (الإمارات العربية المتحدة :مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية ، ط 1 ، 2005) .

30. لويد جنسن ،**تفسير السياسة الخارجية** ،ترجمة :محمد بن احمد مفتي ، ومحمد السيد سليم (الرياض: عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود ،1989).

31. مارتن غريفيتش و تيري أوكلاهان ،**المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية** (الإمارات العربية المتحدة :مركز الخليج للأبحاث، 2008)

32. مارسيل ميرل ، **السياسة الخارجية**، تر:خضر خضر و جريس برس (بيروت : سلسلة آفاق الدولية).

33. محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، ط.2 (بيروت:دار الجيل، 2001).

34. محمد بن احمد المفتن ، محمد سليم ، مترجمان " **تفسير السياسة الخارجية** " ، الرياض ، جامعة الملك سعود ، عمادة شؤون المكتبات، 1989 .

35. محمد بوعشة ، **التكامل و التنازع في العلاقات الدولية** (مصر: دار الهدى للنشر، ط1، 1998).

36. محمد طه الجاسر،**تركيا ميدان الصراع بين الشرق والغرب،دار الفكر**، دمشق، الطبعة الأولى، سنة2002.

37. محمد نورالدين،**تركيا والاتحاد الاوروبي،مسألة الهوية والرهانات و الشرق الأوسط**،مركز الدراسات الاستراتيجية،بيروت،العدد 116،سنة2004.

38. مصطفى الزين،**اتاتورك وحلفاءه**،دار الكلمة لنشر،بيروت،سنة1982.

39. مصطفى كمال اتاتورك:مؤسس الجمهورية التركية،أسس حزب الشعب الجمهوري في ديسمبر 1923.

40. ميشال نوفل،**عودة تركيا إلى الشرق الأوسط**،الدار العربية للعلوم ناشرون،الطبعة الأولى،2010.

41. ناصيف يوسف حتي، **النظرية في العلاقات الدولية** (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

42. نور الدين محمد، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية و صراع الخيارات** (لبنان: رياض الريس للكتب و النشر، 1997) .

43. هالة ابو بكر سعودي ، " **السياسة الخارجية الامريكية تجاه الصراع العربي الاسر ائيلي** " ، 1997 -1973 بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، ط 2، جوان 1986 .

44. وثيقة الدستور الامريكي ، المادة الاولي القسم الثاني

45. هادي قيسيس ،" **السياسة الخارجية الامريكية بين مدرستين الو اقعية والمحافظية الجديدة"** ، بيروت ، الدار العربية للعلوم ، 2008.

2- المذكرات والرسائل

1. احمد نوري ألنعيمي،**السياسة الخارجية التركية بعد الحرب العالمية الثانية**،رسالة ماجستير،كلية العلوم السياسية،جامعة القاهرة،سنة 1985.
2. **السياسة الخارجية الفرنسية تجاه منطقة المغرب العربي**، دراسة حالة الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية، جامعة تبسة.
3. إيناس شيباني، **"السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب و الإبن"** (مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010) .
4. سمية بالرايس،**توجهات السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة و التنمية**،مذكرة لنيل شهادة ليسانس في العلوم السياسية،تخصص علاقات دولية،جامعة 08 ماي 1945،سنة2013.
5. عبد المالك محزم،**البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة**،مذكرة لنيل شهادة ماجستير،في العلوم السياسية،جامعة باتنة،سنة 2009.
6. عمار حجار، **"السياسة المتوسطية للاتحاد الأوروبي" (**مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية ، قسم العلوم السياسية ، باتنة ، 2002).
7. عيسى محمد إبراهيمو،فاطمة حليمي،**السياسة الخارجية التركية بين الإسلام و العلمانية،مذكرة ليسانس في العلوم السياسية**،تخصص علاقات دولية،جامعة بن بوعلي الشلف،سنة2010.
8. فوزي حمام،نبيلة بن قمير،**السياسة الخارجية التركية بين الأوروبيانية والشرق-أوسطية:خلال فترة ما بعد الحرب الباردة**،مذكرة لنيل شهادة الليسانس في العلوم السياسية،جامعة08ماي 1945، قالمة، سنة2014.
9. محمد الطاهر عديلة، **"تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية : دراسة في المنطلقات و الأسس"** (أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية، قسم العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2015) .

10. مصطفي صايج ،" **السياسة الامريكية تجاه الحركات الاسلامية : التركيز علي ادارة جورج بوش2000-2008"** ، اطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية ، ،جامعة الجزئر، غير منشورة.

11. يبرم فاطمة، أبعاد السياسة الخارجية الفرنسية تجاه المغرب العربي بعد الحرب الباردة، مذكرة مقدمة لنيل رتبة ماجستير في العلوم السياسية، 2009-2010، جامعة باتنة.

3- المجلات والموسوعات

1. اسيا الميهي ،**" الرائ العام في السياسة الخارجية الامريكية** "، السياسة الدولية ، العدد 127 ، جانفي 1997 .
2. أحمد أبو زيد ، "تأثير المنظمات الدولية في سلوك الدول القومية" ، **المجلة العربية للعلوم السياسية**، ع .33 (شتاء 2012).
3. أحمد دياب، "هل تسترجع روسيا تاريخها السوفيتي في الشرق الأوسط؟ حلفاء روسيا ..وإرث بريجنيف"، **مجلة المجلة**، ع.1588 (أكتوبر 2013).
4. اسيا الميهي **" الراي العام السياسي الخارجية الامريكية**" ، السياسة الدولية العدد 127 ، جانفي 1997.
5. بطرس بطرس غالي ، "السياسات الخارجية للدول الكبرى" ، **المجلة المصرية للعلوم السياسية** ، مصر: الجمعية المصرية للعلوم السياسية ، ع.18 (سبتمبر 1962) .
6. حميد حمد السعدون ، " الدور الدولي الجديد لروسيا " ، **مجلة الدراسات الدولية** ، ع .42 ، العراق ، 2009 .
7. خضر عباس عطوان ، سياسة روسيا العربية و الاستقرار في النظام الدولي ، بيروت ، **المجلة العربية للعلوم السياسية** ، ع . 20 (2008).
8. سليم بكر " **السياسة الامريكية والعرب "** شؤون عربية ، العدد 157 ، مارس 1992 .
9. شريط عابد، أثر ظهور اليورو على الاقتصاديات الدولية والعربية ، مجلة بحوث اقتصادية عربية، لبنان، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 38، ربيع 2007.
10. عماد قدورة ، " محورية الجغرافيا و التحكم في البوابة الشرقية للغرب : أوكرانيا بؤرة للصراع " ، **مجلة سياسات عربية** ، ع .9 ، جويلية 2014 .
11. مثنى علي المهداوي ، "واقع تدريس السياسة الخارجية في كلية العلوم السياسية" ، **مجلة العلوم السياسية** ، العراق : جامعة بغداد ، ع . 39/38 (2009).
12. محمد نور الدين،**دوائر تركيا الثلاث،شؤون الأوسط**،العدد11،بيروت،سنة1992.
13. محمد وقيع الله، "مداخل دراسة العلاقات السياسية الدولية"، **إسلامية المعرفة**، ع .14.
14. محمود خلف " الهيكل التنظيمي والمهام الرئيسة : اجهزة المخابرات الامريكية " مجلة السياسة الدولية ، العدد 154 ، اكتوبر 2003 .
15. منذر سليمان ، "دولة الأمن القومي و صناعة القرار الأمريكي: تفسيرات و مفاهيم"، **المستقبل العربي** ، بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية، ع. 325 (مارس 2006).
16. نانيس مصطفى خليل،" **الرئاسة كمؤسسة لصنع السياسة الخارجية الأمريكية"** السياسة الدولية، العدد 127 ، 1997جانفي .

17. هايل عبد المولى طشطوش ، **الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية** (الأردن : دار الحامد للنشر والتوزيع ، 2012).

4- المو اقع الإلكترونية

1. (د.إ) ، انظر على الرابط الالكتروني التالي /ar .russia.edu.ru/russia/geo
2. (د.إ)، انظر على الرابط الالكتروني التالي :http://lbn.rs.gov.ru/ar/node/699
3. (د.ا)، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : -http://www/globalfirepower.com/country-military-strength detail.asp ?country_id=russia.
4. (د.إ)، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: www.rusemb.org.uk/russiageography/
5. إبراهيم منشاري،" **مستقبل العلاقات الأوروبية _ الروسية في ضوء أزمة القرم"** ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: http://www.acrseg.org/5839
6. كمال مساعد، "**إنقلاب المشهد الإستراتيجي ميدانيا وروسيا تغير المعادلة العسكرية في سورية"**، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.ssnp.info/index.php?article=105921
7. هاني شادي ، "**الاقتصاد الروسي مع بداية 2016** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي: http://mobile.assafir.com/Article/1/466178
8. (د.إ) ، "**العقيدة العسكرية الروسية الجديدة"** ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: aawasat.com - (د.إ) ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: www/almustaqbal.com/v4/Article/aspx ?Type=NP&ArticleID=675507
9. (د.إ)، أنظر الرابط الالكتروني التالي: http://www.arabia-expo.info/arab/about/russia.php
10. أحمد عبد الله الطحلاوي ،" **استعادة الدور: المحددات الداخلية والدولية للسياسة الروسية "** ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://www.acrseg.org/16360
11. آندري موراتسيك، "الاتحادية والسلام :منظور ليبرالي بنيوي"، ترجمة عادل زقاع ، (تم تصفح الموقع يوم : 2013/03/25): http://www.geocities.com/adelzeggagh/morav.html.
12. جواد بشارة،" **الإستراتيجية الروسية الجديدة في العالم وإنعكاساتها "** ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://elaph.com/Web/opinion/2015/10/1051090.html
13. جون بيلس و ستيف سميث، **عولمة السياسة العالمية** (الإمارات: مركز الخليج للأبحاث ، 2004)، (تم تصفح الموقع يوم : 2015/03/12)://.http://www.awu-dam.org/politic/11-12/fkr11-12.004/htm
14. خالد ممدوح ألعزي، "**العالم العربي والإسلامي في الإستراتيجية الروسية "**، أنظر على الرابط الالكتروني التالي: http://www.asharqalarabi.org.uk/markaz/m_abhath-22-04-10-2.htm

15. ستييف والت، **العلاقات الدولية: عالم واحد نظريات متعددة** ، ترجمة : عادل زقاع و زيدان زياني، (تم تصفح الموقع http //Gcocils.com/adcel.2005.zeggegh/polreview.htm :

16. سعود كابلي ، "**نظرة تفسيرية للسياسة الروسية : دور النخبة السياسية**"، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :

http://www.alwatan.com.sa/Article/Detail.aspx?ArticleId=1721

17. - سمير كرم ، صناعة القرار في السياسة الخارجية ، نقل عن الموقع الالكتروني http:/ www.tomohna.net /vb/shouth read.php

18. صابر ايت عبد السلام ،"**التوجهات الكبرى للإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة** "، انظر على الرابط الالكتروني التالي:

http://internationalstudiesbridges.blogspot.com/2012/04/blog-post_3335.html

19. عبد الناصر جندلي ، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف و التغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة ، مجلة المفكر ، ع. 5 ، (تم تصفح الموقع يوم : 2020/02/12):.Fdsp.univ-biskra.dz /images /revues/mf /r5 /mf5a8.pdf

20. عمر كوش، "**الإستراتيجية الروسية بعد الحرب الباردة**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :

http://www.aljazeera.net/knowledgegate/books/2009/6/27/

21. قيس العبيدي ، "**الصراع الروسي الجورجي في أوسيتيا الجنوبية نظرة جيوبوليتيكية** "، أنظر على الرابط الالكتروني التالي :

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=152833

22. لبنى عبد الله محمد، علي يسن عبد الله ،"**السياسة الخارجية لروسيا تجاه الشرق الأوسط منذ 2011-2014**" ، أنظر على الرابط الالكتروني التالي : http://democraticac.de/?p=16397

23. حسن نافعة ، "سيادة الدول في ظل تحولات موازين القوة في النظام الدولي" ، (متحصل عليه يوم :

.http:// afkaronlin/org/arabic/archives/mar-avr2003/nafia. html:(2020/02/12

24. Antij Herrberg , **the post – cold war order and the search for new research methodologies** , Avaiabel at : http://www.iol.ie/-mazzoldi/toolsforchange/postmet/postcold.html-36k.

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1. Comite d'aide au développement française « France coopération pour le développement ».
2. Aziz Hasbi ,**Théories des relation internationales** ,(France : l'harmattan, 2004).
3. Chris Brown, **Understanding International Relations**, (Second Edition , New York: Palgrave publishers,2001).
4. Henry A. Kissinger ,Domestic politics and foreign policy, In: James N . Roosenau , **International politics and foreign policy**, the free press ,New York ,1969.

5. Howard H. Lentner , « Public Policy And Foreign Policy :Diverences Intersections Exchange » , **Review of Policy Research** , Volume 23, Number1,(2006).

6. James N.Rosenau ,"Comparing foreign policies : why ,what , how" , in :James Rosenau **"Comparing foreign policies theories , finding , methods** , New York , SAGE publication, 1974.

7. Jean Jacques roche ,**théories des relations internationales,** (Paris : montchrestien, 2 ed ,1997) .

8. John Mersheimes ,**The tragedy of great power politics**.(New Yourk : 2001).

9. Kjll Goldmann , « Intoduction : three debates :about the end of the cold war » , in : Pierre Allan & Kjll Goldmann (eds) ,**The endof the cold war : evaluating theories of international netherlands** , Martins Nijhoff publishers.

10. Paul R Viatti and Mark Kauppi ,**International Relation theory :Realism, Pluralism, Globalism and Beyond,** (USA : Allyne and Bacon , 3 edition , 1999) .

11. Philippe Moreau Defarges , **Problèmes stratégiques contemporaines**, Paris : éditions Hachette , 1994.

12. Richared Bellamy, **liberalism and pluralism towards a politics of compromise,** (London and New York : routledge , 1999).

13. Roche Jean-Jaque**s, Theories des Relationinternational,** (Paris : Montechrestien, 2004).

14. Volker Rittberger , **Approches to the study of foreigen policicy derived from international relations theories ,** Centerof international relations, (institute of political science, Ebrhard Karls University of tubingen, New orleans.la.march 24-26 .2002).

15. Volker Rittberger, (Approaches to the study of foreign policy derived from International Relations theories), Lentre of International Relations Insttiutets of Political Science, Ebrhard Karls University of Tubinge New Orleans, March 24-27 ,2002 .

فهرس المحتويات:

العنوان	الصفحة
مقدمة	03
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي و النظري للسياسة الخارجية.	05
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للسياسة الخارجية.	06
المطلب الأول: مفهوم السياسة الخارجية.	06
المطلب الثاني: صنع السياسة الخارجية.	14
المبحث الثاني: التحول في مسار العلاقات الدولية بعد الحرب الباردة.	18
المطلب الأول: التحول على المستوى التنظيري.	18
المطلب الثاني:التحول على مستوى القضايا.	21
المبحث الثالث: المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات الدولية و السياسة الخارجية.	24
المطلب الأول: المنظور الو اقعي.	25
المطلب الثاني: المنظور الليبرالي.	33
المطلب الثالث: المنظور البنائي.	43
المبحث الر ابع: نماذج عن السياسية الخارجية للدول	48
المطلب الأول: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية	48
المطلب الثاني: توجهات السياسة الخارجية الروسية	68
المطلب الثالث: توجهات السياسة الخارجية الفرنسية	91
المطلب الر ابع: توجهات السياسة الخارجية التركية	106
الخاتمة	121
قائمة المراجع والمصادر	123